في علم الإجتماع النسوي

الحركات الراديكالية النسائية

وسوق العمل

تأليف / الدكتور

السيد حنفي عوض

أستاذ علم الاجتماع - جامعة الزقازيق



في علم الإجتماع النسوي

الحركات الراديكالية النسائية

وتحديات سوق العمل

في علم الإجتماع النسوي
الحركات الراديكالية النسائية
وتحديات سوق العمل

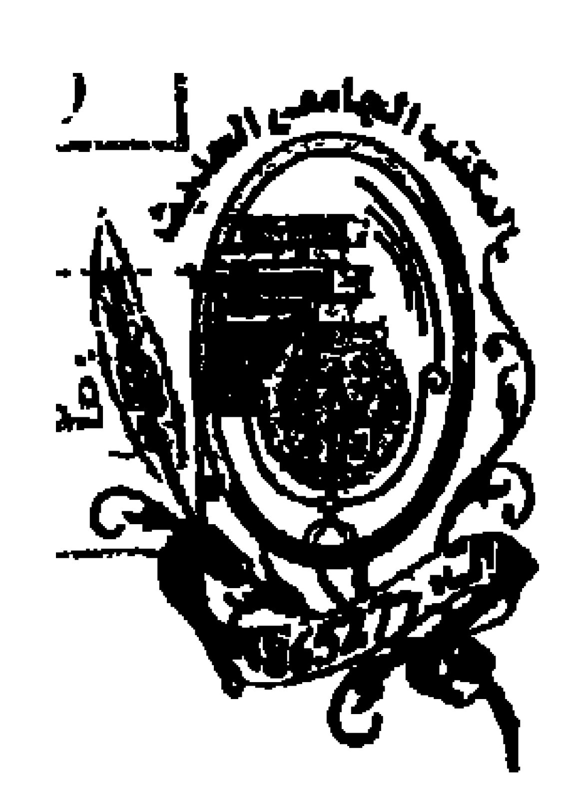
تأليف

الدكتور

السيد حنفي عوض

أستاذ علم الاجتماع - جلمعة الزقازيق

2014



دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	**في علم الإجتماع الانسوي.**
اسم المؤلف	**السيد حنفي عوض.**
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	2013/13877
الترقيم الدولي	978-977-438-403-5.
تاريخ الطبعة	**الأولى أغسطس 2013.**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ
مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾

صدق الله العظيم

آل عمران: آية ١٩٥"

فهرس المحتويات

الفصل الأول

مدخل تاريخي بنائي

الفصل الأول
مدخل تاريخي بنائي

إذا كنا نسعى إلى فهم العلاقة التاريخية للحركات النسائية في البناء الاقتصادي لسوق العمل، فإننا لا نستطيع بداية أن نتجاهل التطور التاريخي للبناء الطبقي، والصراع بين البروليتاريا المستغلة، وطبقة المستغلين من أصحاب رؤوس الأموال، والهدف الأساسي تقديم صورة واضحة للعلاقات الاقتصادية التي تؤثر فيها وترتبط بالحركات الاجتماعية المتشابكة بين أطراف هذه القوى في النسق الاقتصادي العالمي، وقد حظى هذا الموضوع بمناقشات واسعة بين العلماء، والمفكرين، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع تنامي المجتمع الصناعي بتأثير الثورة التكنولوجية، وحركة تضامن البروليتاريا في الاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية الاشتراكية تعبر من خلالها على مطالبهم الطبقية، وفي نفس الوقت تحمل أيديولوجيات معارضة للبرجوازية الرأسمالية، وهي في كل ذلك تؤدي وظيفة فكرية تدعم قدرها على التوحد في مطالب إنسانية واقتصادية، ومن رحمها تولدت مطالب العمالة النسوية لتكشف عن حقوقه المغتصبة بحكم النزعة الأبوية، في عدم المساواة بين الرجال والنساء.

وإذا ما جاز لنا وصف القرن التاسع عشر بفترة المخاض للدراسات السوسيولوجية للحركات النسوية فإنه يمكن وصف القرن العشرين بفترة الميلاد لعلم الاجتماع النسوي.

ويكاد يجمع المشتغلون في العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر، أنه أصبح يمكن تحديد نطاق هذا العلم على نحو يسمح بتمييز البحث فيه، من خلال أبعاده التاريخية في المجتمعات الصناعية ببناءاها وظواهرها الاجتماعية، والاقتصادية.

---

* يلاحظ أن المؤلف استخدم مصطلح نسائية ونسوى بمعنى واحد لإسم الجمع، ولقد جاء ذلك في ضوء اعتبار أن اسم الجمع في اللغة العربية ما كان له مفرد من معناه وليس له مفرد من لفظة مثل كلمة نسوة ونساء، وجاء في القرآن الكريم اللفظين باسم الجمع، فيجئ النسب على اللفظ، فقال سبحانه وتعالى: (يا نساء النبي) في سورة الأحزاب: آية ٣٠، وقال سبحانه وتعالى: (نسوة في المدينة) في سورة يوسف آية ٣٠.

والمتأمل في هذه الحركات أنها كانت متنوعة وغير متجانسة بتأثير الحركات الفكرية وإن كانت غايتها الأيدولوجية واحدة في إثارة الوعي الطبقي للحركات العمالية بشكل عام.

إلا أن بعد الحرب العالمية الثانية أنشق نسق فرعي للعمالة النسائية من النسق الشكلي للطبقة العاملة التي كان يقودها الرجال بعد أن أصبحت قوة فاعلة في عملية الإنتاج، وهو ما شكل وجودها وقوى وحدتها في التحيز لجنسهن وأعطى لها قوة في العمل المتوازي مع الرجال، وهو ما أضفى عليها حركة النوع النسائي في تحطيم أسطورة السلطة الأبوية.

ولا بأس أن نعرف الحركة طالما أنها تتمشى مع سياق هذه الدراسة، فالالتباس للمصطلح يشير إلى معاني عديدة، بمعنى الإشارة إلى اتجاه أو ميل أو تحول تاريخي، لذلك نجد المألوف في تحليلات علماء التاريخ تعبير الحركة التاريخية كوسيلة للوصول إلى اتجاهات أو تيارات بعيدة المدى، والهدف النهائي هو إبراز جهود جماعات أو طبقات اجتماعية بقصد تحقيق غايات مقصودة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات أوضح "ريموند وليامز R.Williams" في مؤلفه "الثقافة والمجتمع" أن مفهوم الحركة هو أحد المفاهيم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية.

وطبقاً للمفهوم الشائع لمعنى حركة، فإنه يعني النمط العام من التغير الذي يمكن أن نتعرف عليه وبالتالي يمكن استخدامه في اكتشاف المتغيرات التي تطرأ على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وبذلك يكون مفهوم الحركة هو الوسيلة لاكتشاف مختلف التغيرات المادية الثقافية التي تطرأ على مجتمع من المجتمعات (الحسيني، ص٢٥١).

ينبغي أن نشير هنا وباختصار إلى العلاقة التي اقترنت بمفهوم الحركات على المطالب النسائية، هو اقتران متفاعل تفاعلاً خاصاً في تعبئة النساء نحو تحسين وضعهن بين طبقات المجتمع.

الواقع إن أهمية ظاهرة الطبقات الاجتماعية في البحث العلمي وفي حقل النظريات الاقتصادية المجردة جعلها "شيومبيتر" موضع شك بالنسبة للتطبيقات العملية، وإلى جميع النواحي الشاملة للعمليات الاجتماعية في مجموعها، وفي

البيان الشيوعي ما يشير بأن تاريخ المجتمع هو في الواقع تاريخ الصراعات الطبقية، وهذا يفترض أن الأحداث التاريخية يمكن تفسيرها في الغالب على صعيد المواقف والمصالح الطبقية، وبذلك تكون الطبقات هي من العوامل المهمة في التفسير التاريخي، ولذلك فإن الصورة التي تحملها تاريخ الحركات النسائية هي تفسيرات أيديولوجية لأشكال الثقافات المجتمعية، ويشير في نفس الوقت للاختلافات في تحليل مشكلات الطبقات ذاتها، وهي نتيجة تفاسير مختلفة تنشأ من تعاريف متباينة لمصلحة كل جماعة طبقية.

أن النظرية التي جاء بها "أنجلز" كانت عبارة عن تصنيف أنماط العمل، وعلى هذا فإن الملامح الرئيسية للطبقات تتشكل من اثنتين، طبقة الرأسمالية من الذين يملكون، وطبقة الذين لا يملكون ويجدون أنفسهم مرغمين على بيع عملهم، ويقصد بها الطبقة العاملة أو البروليتاريا، وبجانب الطبقتين توجد فئات يؤلفها الفلاحون والعمال اليدويون، من الذين يعمل أفرادها بأيديهم، ولكنهم يستخدمون غيرهم أيضاً، وهو يضع بجانبهم فئات الكتبة وأرباب المهن، وهؤلاء يتحللون أثناء العملية الرأسمالية.

وتكون الطبقتان الرئيسيتان بفضل ما في مركزهما من منطق في موقف العداء المتبادل، وقد يقع التصدع داخل كل طبقة من الطبقتين، بل وقد تقع المصادمات بين الجماعات الفرعية داخل كل طبقة، كما هو بين النقابات العمالية بعضها البعض، والحركة النسائية كمنظمات فرعية لها هويتها النسوية، وقد يكون لهذه المصادمات المتعارضة أحياناً والمتوافق أحياناً أخرى أهمية تاريخية حاسمة، ولعل التناقض الوحيد الذي لا يكون عارضاً، بل متأصلاً في التركيب الأساسي للمجتمع الرأسمالي هو الإشراف الخاص على وسائل الإنتاج، وهو ما يكشف عن طبيعة العلاقة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة في الصراع. (Schumpeter.J. p. 23).

الوعي بالنوع:

أعني به المدرك لدى معظم الجماعات الإنسانية ذكوراً وإناثاً في تصنيف المجتمع، وتقسيم العمل، وبهذا يمكن القول، أن جماعة البروليتاريا النسائية قد ظهرت كقوة فاعلة إلى حيز الوجود في المجتمع الصناعي لها طابعها الخاص المميز الذي يعبر عن مشاكل مشتركة، ومطالب التحرر من قطاعات المجتمع

الأخرى، ويرى عالم الاجتماع الأمريكي سنترز (R.Center) أن وعي الطبقة هو أهم عامل في بناء أفكارها نحو مصالحها وفي تحديده للطبقة بنظر إليها كظاهرة سيكولوجية في وحدقا، ويعتبر علماء الاجتماع أن الطبقة مجموعة من الجماعات يتميزون بوضعهم في نظام الإنتاج الاقتصادي المحدد تاريخياً، وعلاقة هذه الطبقة بوسائل الإنتاج، بمعنى دورهم في قوى العمل الإنتاجي. (أوسيبوف، ص٢٠٧).

ولما كانت قوى العمل النسائية هي أحد أنساق الإنتاج في النظام الرأسمالي، كان علينا كخطوة أولى في تفسيرها، أن نحدد عوامل حركتها ودافعيتها، وتداعياقا بشكل عام.

وقد يكون للجهود المتراكمة من الدراسات البنائية التاريخية أن تشكل صياغة من التعميمات تنتمي إلى نماذج متعددة ومختلفة وهذا يظهر الحاجة إلى تجسد شتات النتائج المبعثرة حولها وتوحيدها في ميدان من ميادين علم الاجتماع، علم الاجتماع النسوي، الذي يهتم بكل ما يحيط بالمرأة كأنثى، ووضعها في البناء الطبيعي، ومكانتها في قوى العمل، وفي المجتمع، وتأثيرها فيه، وما حققته من المساواة بين الجنسين.

لقد أدت الدراسات للحركات النسائية في محتواها إلى إعادة صياغة مفاهيم المطالب العامة إلى المطالب الخاصة، والانتقال التفسيري من العمل بالنظريات المرتبطة بالقوى الراديكالية، إلى مناهج التفسير الديموقراطي، الذي يقوم على دعم المؤسسات العالمية، ومن خلال تاريخها.

أن النظرة إلى الحركات النسائية في تطورها نجد أن السمة العامة لها عبارة عن أبنية وعمليات مرتبطة ببعضها، ولقد أدى هذا التطور إلى زيادة قدرقما كنسق أن تصل إلى مستويات بالعمومية المتطورة التي اجتازت بها المعركة الفاصلة في سوق العمل تصل إلى الحقوق المشروعة في المساواة في ظروف العمل الواحدة، وأياً كان ما وصلت إليه الحركة النسائية فلا يمكن أن نغفل الوعي عن وجودها في البناء الاقتصادي البرجوازي المستقل وهكذا، فبينما ينتج البناء الاقتصادي عناصر محددة من الوعي الاجتماعي، وتعمل كمحدد أساسي للأيديولوجية السائدة، فإن بعض عناصر الوعي الاجتماعي، قد ينتج عن أنواع أخرى من الممارسات الاجتماعية، ولهذا يذهب "ماركس" و "أنجلز"

إلى المقولة أنه لا يمكن للوعي أن يكون أي شيء أكثر من الوجود المدرك، وأن وجود الأشخاص هو عبارة عن عملية حياتهم الحقيقية، وما تعكس الحياة الكلية عليم (أيوب، ص٤٠).

وهذا المعنى يكاد يعبر عن فهم المرأة كأنثى ومعاناتها في سوق العمل في عدم المساواة، والتهمين في البناء الاقتصادي، وكحقيق كان الوضع الإنساني للنساء في المجتمعات الصناعية الغربية يثير الجدل بين المصلحين وعلماء العلوم الاجتماعية وهو ما وجه له علماء الاجتماع اهتمامهم في إدخال دراسة النوع. والدور المزدوج بين المسئولية الأسرية وواجبات العمل.

فالمعنى المقصود به المسئولية الأسرية، وواجبات العمل والجمع بينهما، وهو مصدر الصراع في الأدوار.

والنظريات التي تتعلق بالبناء الطبقي للمجتمع، علاوة على أن نوع الجنس كان مصدر عدم المساواة للأدوار بين الجنسين، ويرجع ذلك إلى عوامل أيديولوجية وسياسية وعقائدية وثقافية مرتبطة بالبناء الاجتماعي وهو ما تأكد بمفهوم الدور الاجتماعي التحليلي والتفسيري.

أن فكرة الدور تستند إلى مفهوم التوقعات المتصلة بمجموعة من المراكز الاجتماعية المترابطة، وتتضمن أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز.

ولما كان الفرد مرتبطاً بالمجتمع من خلال ممارسة التزامات وواجبات الأدوار الاجتماعية المتعلقة بهذه المراكز، وفي نفس الوقت فإنه يشغل أكثر من مكانة اجتماعية واحدة في وقت واحد، كالعاملة كزوجة وأم، فلكل من هذه المراكز أدوار اجتماعية، ومستلزمات وواجبات لابد من القيام بها والالتزام بممارستها، وهذا ما يطلب جهدين نفسياً وجسدياً كما هو بالنسبة للمرأة العاملة التي تتحمل العبء المزدوج بين عملها في سوق الإنتاج وحركة التكنولوجيا، والتزاماتها الأسرية، والدور المرتبط بنوع الجنس. ويحاول "بوخارين Bukhatin" صاحب المؤلف الشهير "المادية التاريخية" أن يجد تفسيراً في مقولته إن المجتمع ما هو إلا نسق يتميز بتوازن دينامي بين التكنولوجيا وقوى العمل والطبقات الاجتماعية والطبيعية. أن هذا النسق ليس ساكن بل

هو في حالة اضطراب مستمر بسبب التناقضات بين العمل التكنولوجي ورأس المال من ناحية، والأيديولوجية الرأسمالية والاشتراكية من ناحية أخرى.

لقد دفعت هذه القضية "هيربرت بلونر Blauner" إلى القول بأن التكنولوجيا سواء في المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية تلعب الدور الأساسي في إحداث الاستياء والاغتراب لدى العمال (الحسيني: ص٩٦ –١٢٥) الملاحظ أن هذا التعبير جاء مطلق، لينسحب على قوى العمل ككل دون تمييز بين استياء واغتراب عمالة النساء وعمالة الرجال.

وفيما يتعلق بالأدوار المرتبطة بنوع الجنس Gender roles فإن الوظيفية تحاول أن تبرهن على أن الرجال والنساء في المجتمعات ما قبل الصناعية، كتلك التي تعتمد على صيد الحيوان والحصاد، كانوا يأدون أدواراً مختلفة وينهضون بمهام مختلفة، لأن ذلك كان هو الأكثر فائدة أو وظيفية للمجتمع.

وبالعودة إلى هذا الماضي كان الرجال يقومون بمهمة الصيد، وفي كثير من الأحيان يغيبون عن المنزل، ومن ثم كانوا يركزون حياتهم حول مسئولية جلب الطعام للأسرة. ولأن حركة المرأة كانت مقيدة بشكل بيولوجي أكبر بالحمل، والوضع، والرضاعة، فقد كن الأكثر وظيفية، لها أن تقضي وقتاً أكبر قرب المنزل ولتقوم بمهمة الرعاية المنزلية والأسرية وتربية الأطفال. هذا التقسيم، بمجرد أن ترسخ، أخذ ينتقل للمجتمعات النامية والمتقدمة. وبالرغم من أن النساء ربما كن ينغمسن في الإنتاج الزراعي أو حصد المحاصيل فقد ظللن يعتمدن بدرجة كبيرة على الرجال في توفير الطعام والحماية. لذلك فإن الدور الغالب للرجل يؤدي إلى خلق نموذج تصير فيه الأنشطة التي يقوم بها الذكر ذات قيمة أعلى من تلك التي تقوم بها الأنثى، وبهذا ترسخ النموذج ويصبح من الصعب تغييره، حيث أنه يرتكز على الاعتقاد فإن اختلاف مرتبة نوع الجنس هو مسألة حتمية نتيجة الفوارق البيولوجية.

ويبدو أن الوظيفية في تفسيرها لهذا الاختلاف تملي مجموعة مماثلة من المبادئ حين يجري تطبيقها على الأدوار المرتبطة بنوع الجنس في الأسرة العصرية كذلك، وفي هذا يقول "بارسونز وبيتس Persons and Bates" أن الزوجين حين يقومان بأدوار متخصصة ومتممة لبعضها، يكون هناك قدر أقل من الاضطراب والمنافسة، ومن ثم قدر أكبر من الانسجام والاستقرار. فحين

ينهض الزوج الأب بـ"الدور الأدائي" Instrumental role، فإنه يساعد في الحفاظ على التكامل الاجتماعي والطبيعي الأساسي للأسرة، وذلك بتوفيره للاحتياجات الأسرية وربط الأسرة بالعالم الخارجي، وحين تقوم الزوجة، الأم بـ"الدور التعبيري" Expressive role فإنها بذلك تساعد في تماسك العلاقات، وفي توفير الدعم العاطفي وجوانب التنشئة والرعاية مما يثبت ويعزز وحدة الأسرة، ويضمن لشئون الأسرة أن تجري بسلاسة ويسر، وعلى عكس هذا حين تحدث انحرافات عن هذه الأدوار أو تتداخل وتتشابك بدرجة كبيرة، فإن نسق الأسرة يندفع إلى حالة مؤقتة من عدم الاتزان. وتؤكد الوظيفية أن النسق سوف يعود في نهاية الأمر، إلا أن حالة الاضطراب، ربما كان من الممكن تجنبها إذا كان قد تم الالتزام في المقام الأول بالأدوار التقليدية لنوع الجنس، ولعل أحد أنصار الوظيفية قد يقول على سبيل المثال، أن اللبس في الدور المرتبط بنوع الجنس هو أحد الأسباب الرئيسية للتفكك الأسري. كما أن الأسرة التي لا تواكب التغير الاجتماعي السريع في التفسير الوظيفي فإن تفسيراتها للنماذج المعاصرة لم تعد مقبولة.

وأحد الجوانب التي تقف في صالح الوظيفية، هو أنها تطرح تفسيراً معقولاً لأصل التمييز بين دور الجنسين وتظهر الفائدة الوظيفية الناجمة عن تخصيص المهام على أساس نوع الجنس في تلك المجتمعات، والتي ينظر فيها للأطفال باعتبارهم ضرورة لازمة، للحفاظ على التكامل الاقتصادي للأسرة، أما في المجتمعات الصناعية المعاصرة، فإن الأسرة الكبيرة تعاني في الواقع من الخلل الوظيفي، كما أنها لم تعد تشكل وحدة للإنتاج الإقتصادي. ويصبح الكيان الأسري قائماً بذلك التقسيم الصارم للعمل، مما يعني أن التخصص في المهام داخل الأسر، يرتبط بنوع الجنس، وأصبح فيه علاقات الحوار بأكثر مما يؤدي وظيفته، وعلى سبيل المثال، فإن النساء اللاتي يجري حصرهن في الأدوار الأسرية التي يرينها مقيدة لهن يكن غير سعيدات في زواجهن.

ومما ينبغي أن يكون واضحاً من هذا، أن الوظيفية تنمو لأن تكون طبيعة محافظة متأصلة في توجهها، ولا تضع في الاعتبار ذلك التنوع القائم في أنساق الأسرة التي يمكن القول أنها تتصف بالوظيفية لنفسها وللمجتمع كذلك. فنحن نرى في الوحدات الأسرية والمنزلية المعاصرة أنها تتمتع بقدرة هائلة على التكيف وتظهر تنوعاً في النماذج والظروف، فالوالدان اللذان يعيشان

بمفردهما، على سبيل المثال، يكون من المطلوب منهما النهوض بأدوار متعددة غير تقليدية من المنظور الوظيفي، كما أن الكثيرين منهم ينجحون في الجمع بين الدور الأدائي والدور التعبيري.

وبالرغم من أن نظريات علم الاجتماع يكون المتوقع منها، من الناحية المثالية، أن تكون موضوعية ومحايدة القيمة، إلا أنه حتى لو تحققت هذه المثالية، فإن النظريات يمكن استغلالها في دعم موقف معين أو وجهة نظر محددة ومن الناحية الأيديولوجية، فإن الوظيفية قد استخدمت لتبرير دوام سيادة الرجل. ومجمل الفارق في وضع الجنسين أبرز فالوظيفية تدعم ما وصف "إبراموفيتش Abramavitz" بـ"أخلاقيات الأسرة" البيضاء من الطبقة المتوسطة، وهي الأخلاقيات التقليدية التي تشمل على طائفة من النماذج الأسرية التي تؤكد دور الرجل كرب للأسرة، ومسئولياته الاقتصادية ورعاية الأطفال بجانب التنشئة الاجتماعية كمسئوليات الزوجة، والنساء يعملن خارج المترل فقط باعتبارهن قوة عمل احتياطية، وهذا الترتيب لسوق العمل والأسرة تضمن سيطرة السلطة الأبوية، ثم تجئ نماذج التنشئة لتقنن دوام هذه السلطة، وحيث أن أخلاقيات الأسرة هذه قد ارتكزت على نماذج مفترضة للطبقة المتوسطة البيضاء، فإنها قد لا تنطبق على النساء الفقيرات أو الملونات اللائي لا يفضلن على الأرجح الأسرة عن النواحي الاقتصادية. ورؤية الوظيفية لنوع الجنس. (Valentine: p. 95)

السلطة الأبوية:

ومع ذلك فإن علماء الاجتماع من المهتمين بنوع الجنسين يؤكدون على السلطة الأبوية عبر الزمان والمكان في توضيح الدور النسائي في عمليا الإنتاج وتفسير ذلك في ضوء تبعية المرأة للرجل في البناء العائلي ونظم الدولة، وفي كل الأحوال تركز الدراسات الاجتماعية على هيراركية النوع في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمعات الصناعية، وتؤكد "فالنتين" على هذه الاعتبارات في ضوء عمليات التصنيع التي تعد المصدر الرئيسي للمتغيات في وضع الجنسين، فهي عملية عالمية متفاعلة بطبيعتها تؤثر على قوة العمل رجالاً ونساءاً على حد سواء، وأياً كان المكان وطبيعة العمل فإن الأدوار ترتبط بتقسيم العمل للبناء الاقتصادي للمجتمع الذي تعيش فيه والذي تتحدد

من خلاله مكانة العمل بين الجنسين والأجور التي تتلائم مع هـذه المكانـة، وتحدد المكانة بالمزايا والمسئوليات، وهو الأمر الذي ينعكس على قوى العمـل ومشكلات عدم المساواة في فريق الواحد. (Valentine: p. 95)

المفاهيم:

إن المناقشات حول تعريف الحركات النسائية أفرزت مفـاهيم متداخلـة تعود إلى الالتباس كمفهوم الجنس وعدم المساواة ونوع الجنس والتمكين.

الواقع أن قضايا التمييز بين الجنس وعدم المساواة يدفعني إلى إزالة اللبس والغموض بين مصطلح الجنس Sex ومصطلح نوع الجنس Gender، فمصطلح الجنس يؤخذ في ضوء الجوانب البيولوجية للكائن الإنـساني الـتي تتـضمن الخواص المميزة للأنوثة والذكورة وفقاً للخواص الكرموزومية Chromosomal والتشريحية anatomical، والإنجابية reproductive، والهرمونيـة hormonal، وغير ذلك من العوامل الفسيولوجية Physiological، بالإضافة إلى ذلك فـإن مصطلح gender يتضمن الجوانب الاجتماعيـة Social والثقافيـة Cultural والسيكولوجية Psychological المرتبطة بالذكور والإناث من خلال سـياقات اجتماعية معينة. وبهذا التمييز فإن الجنس Sex ينظر على أنه وضع منـسوب كما ينظر لنوع الجنس Gender على أنه وضع مكتسب وهو مشترك في بعض الصفات مع مفهوم الطبقة العرقية من ناحية الخصائص السوسيولوجية.

وعلى أية حال يمكن القول أن نوع الجنس هو شيء مكتسب يمكن تعلمه كما أنه يختلف بدرجة كبيرة في الثقافات الاجتماعية المختلفة وهو يـشير إلى دلالات المعاني للأدوار بين الذكور والإناث.

وحينما يضاف دور Role لمصطلح Sex أو Gender فقد تزيد حالة البلبلة لاستخدام المصطلح. فدور النوع Gender هو أساساً مفهوم سوسـيولوجي أو سيكولوجي اجتماعي يساء استخدامه حين يـتم إضـافته لمفهـوم الجـنس البيولوجي. لذلك فهو يلغي استخدام "أدوار الجنس" Sex roles تماماً، لـيعني الذكور والإناث من الناحيتين البيولوجية والاجتماعية والثقافية ومـن ناحيـة أخرى، فإن إضافة كلمة دور Sex أو Gender يمكن أيضاً أن يضفي تبـسيط للبحوث التي تستخدم مصطلحي Sex أو Gender بشكل متبادل.

أما بالنسبة لمصطلح دور النوع Gender roles فقد جرى تعريفه على أنه يعني تلك المواقف والسلوكيات المتوقعة التي يعرفها المجتمع بكل نوع من الجنسين. وهذه المواقف والسلوكيات تشمل الحقوق والمسئوليات التي تعد معيارية بالنسبة للجنسين في مجتمع معين. ولتركيز الاهتمام على العنصر الاجتماعي الثقافي، سوف يتضح فيما يلي أن هناك تفضيل لاستخدام مصطلحي Gender و Gender roles عن استخدام sex و Sex roles والمصطلح الرئيسي هنا هو مصطلح الدور الذي يضع المرجعية بقوة على المستوى الثقافي الاجتماعي (Linda. P.3)، أما مصطلح التمكين فإنه يعني عملية ترسيخ حقوق المرأة من الاستبعاد من خيارات الحياة والقرارات المجتمعية (موجادام وسنفتوف) (moghadam & Senftova, p. 390) إلى أنه مصطلح متعدد الأبعاد فيما تشكله من المشاركة في الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويفرض من خلال الاصلاح القانوني التغيير السياسي للدولة لاستيعاب الجماعات النسائية المهمشة.

لقد كان الملمح المشترك لدى علماء الاجتماع التاريخي، تحليل الحركات النسائية هو الوحدة القومية التي تفاعلت مع مشكلاتها وهي أكثر وضوحاً واستقلالاً في التحليل بالنظر إلى الحركات النسائية عابرة الحدود الوطنية والترعة تفسيرها لها بالعولمة. ومع ذلك فيمكن أن نربط الأحداث معاً عبر أبعاد أيديولوجية متنوعة، ولكن في نفس الوقت يخضع للتنوع الثقافي وارتباطه بالبيئة الاجتماعية (Smith, A., p. 5)

الواقع أن التحليل الأيديولوجي في مسار الحركات النسائية هو الذي كان يعطيها بحكم حركتها الفاعلة قوتها الطبقية للصراع مع الطبقات المستغلة. وبديهي أن هذه القوة مرتبطة بالوعي الطبقي.

وعن مصطلح قوة الطبقة نجدها صادفت وجودها في البيان الشيوعي عن ماركس، لقد نسبها إلى التاريخ الاجتماعي للأحداث ووقائع الصراعات الطبقية، ويفسر هذه النقطة "شومبيتر" بقوله أن الأحداث التاريخية لا يمكن تفسيرها دون وصفها في المواقف الطبيعية، وأن التيارات الاجتماعية للطبقات عامل مهم في التفسير التاريخي، وهو يستند في تفسيره إلى كتاب "ماركس" عن تاريخ الصراع الطبقي في فرنسا، ويحدد "شومبيتر" رؤيته للطبقة في قوتين:

الطبقة الرأسمالية وطبقة البوليتاريا، وموقف العداء بينهما وقد تقع الصدامات والاختلافات بين الجماعات الفرعية طبقاً لمصلحتها (Schumpeter: p.14) وعند النقطة الأخيرة نجد إشكاليتها في المطالب النسائية في صراعها من التمييز بين الجنسين في تشكيل حركة توحد جهودها لتحقيق أهداف خاصة بها. وهي حركة تعبر عن القلق من الاستغلال والاستبعاد من سوق العمل.

وربما كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الجماعات النسائية تحاول أن تصف نشاط حركاتها، بأنها حركة تاريخية، وكحقيقة أصبحت تحمل مكانتها على المستوى القوي والعالمي بفضل جهود المفكرين الذين ساندوا قضيتها وهي ما أستغلت الأفكار منذ الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر، هذا بجانب الإصدارات القائمة المعبرة عن مشاكل المرأة وحقوقها وكان من أبرز المؤلفات في هذا الصدد كتاب "ماري ولستون Mary Wollston" بعنوان: تبرير حقوق المرأة Avindcation of wrights woman الذي نشر عام ١٨٩٢، ومنذ هذه الفترة ظلت مشكلات النساء تشهد جدلاً في بريطانيا وامتدت إلى الولايات المتحدة وكانت النساء في البلدين في حركة فاعلة من خلال حضور مؤتمر الاتحادات الدولية التي كانت تجمع النشطين من السياسيين والنقابيين ذي النزعة الاشتراكية كان منهم التطرف والمعتدل، وكان أهم ما في هذه الاتحادات تبادل الأفكار بالاتصالات وهو ما دعم الحركات النسائية في كشف مشاكلها وتأييد مطالبها في حق التصويت للانتخابات، خاصة أن بعض الدول كانت تعارض هذا الحق بالنسبة للنساء من القرن التاسع عشر مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وسويسرا وبلجيكا وظل هذا الحال إلى عام ١٩٢٠ ولكن كانت مثل هذه الظروف أفضل بالنسبة لنساء المانيا والنمسا التي أقرت بالمساواة الكاملة والحقوق السياسية لهن كذلك بولندا وتشتوسلوفاكيا، غير أن المجر تحفظت على هذا الحق بشرط الفئات العمرية فوق الثلاثين عاماً على النمط البريطاني.

ولكن في إطار التحولات التي أعقبت الحروب الأوروبية ودخول النساء سوق العمل أكدت على معالم وجودها في علاقات الإنتاج وما تنطوي عليه من أهمية في البناء الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم أصبحت الظروف مواتية للمطالب النسائية في حق الاقتراع وللانضمام إلى الأحزاب وتشكيل جماعات تضامنية في المنظمات النقابية العمالية في مقابل البورجوازية الرأسمالية

(Cole, p. 840). وزعم سابق التصورات لهذه المطالب فإن بالإمكان الوقوف على بعض المتغيرات في الفترة من الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. وهي فترة من وجهة نظر الفكر الاجتماعي فكرة تشكيل المفاهيم والنظريات السوسيولوجية المرتبطة بالحركات النسائية تحاول الكشف عن الخط العام لمسيرة هذه الحركات في إبراز صورها وتصوراتها.

ومن ناحية أخرى يمكن القول منصفين بأن النساء حظين بتأييد قادة الأيديولوجيا الاشتراكية في مطالبهن بالمساواة في المواطنة، وكانت من أبرز دعاة هذه الأيديولوجيا الاشتراكية (كلارازتكين Clarazatkin)، وكان لها موقف نسق فكري في مؤتمر الدولة النامية طالبة بحق النساء في المساواة، وبعدها حققت القيادات النسائية في كثير من الدول الصناعية صياغة للحركات النسائية في المؤتمر الدولي للنساء اشتراكيات لسويسرا عام ١٩١٥، وطابعه أيديولوجي للواقع أن هذه المؤتمرات كان يتخللها جدلاً بين الاتفاق بالاختلاف على المطالب وهو ما كان يعلق عليه إختلاف التضامن، وعلى سبيل المثال كان مندوبات نساء العملاء السكاندافية يعارضن التشريعات الخاصة بالبروليتاريا النسائية. وطالبن أن القوانين الخاصة بالطبقة العاملة لابد وأن تُعرَّف على الجنسين على حد سواء، بينما عضوات الأحزاب الأخرى كن مؤيدات للإجراءات القانونية الخاصة بالنساء وحدهن.

الشئ الهام هو أن برزت في هذه المؤتمرات زعيمات يطالبن بحركة طبقية نسوية على المستوى الدولي، وكان أبرز هذه القيادات "لويز ساومون Louise Samonn" من فرنسا و"مارلون فيليبس Marlon Phillips" من إيطاليا وسوزان لورانس "Souzan Lourance" من بريطانيا . (Cole: prt2. pp. 842-845).

في ضوء الواقع، أن التاريخ الاجتماعي للحركات النسائية كان يتفاوت بتفاوت أفكار المتطرفين، فبعضهم كان ينظر إليها من منظور طبقي واقتصادي وآخرون ينظرون إليها من خلال قهر السلطة الأبوية واستبعاد المرأة من سوق العمل، وأياً كان هذا التفاوت في الأفكار إلا أنها جاءت من خلال تأثيرات فكرية تركت صداها على المنظرين للحركات الاجتماعية بشكل عام والحركات النسائية على وجه خاص، ويمكن أن نضعها في المحاور الفكرية بتأثير

"جاك روسو Rousseau" و"كارل ماركس" خاصة بالنسبة للحركات الاجتماعية، فالرجلان قدما تراثاً فكرياً خصباً لا يزال يشكل دعامة كثيرة على الحركات السياسية الاجتماعية المعاصرة برغم اختلاف وتباين منطلقاتهما الأيدويولجية، ومازال تأثيرهما البالغ على المستوى القومي والعالمي.

لقد حقق مؤلف "روسو" العقد الاجتماعي عام ١٧٦٢ شهرة واسعة بين البورجوازية الفرنسية المثقفة كما كان لكتاب ماركس رأس المال بين البروليتاريا الصناعية في أوروبا وروسيا، وعلى ذلك فلقد شكل هذان الكتابان مصدراً للإلهام لكثير من الحركات الاجتماعية.

وليس من قبول الصدفة أن يرتبط تاريخ نشرهما بالاضطرابات السياسية في أوروبا، وما يهمنا هنا بالنسبة للحركات النسائية التي ترتبط بالفكر الاشتراكي والتي أسهم فيها ماركس في تشكيلها، تؤلف نظرية كبرى في التطور الاجتماعي والاقتصادي ويعد طابع الإنتاج المادي هو المحرك والمنظم للتغيير الاجتماعي، وبناء الوعي عنده، والحقيقة الواضحة في كل الصور هي استغلال أحد أطراف المجتمع للطرف الأخر.

واستناداً لمفهوم ماركس أن ظهور البورجوازية وتراكم رؤوس الأموال يشكلان قضية ما يلبث أن يظهر نقيضها في الحركة الثورية للبروليتياري (الحسيني، ص ٢٦١).

أن هذه القضية أصبحت محور الصراع بين البروليتاريا النسائية والبورجوازية المقابلة لها، وهو الصراع الذي شكل الوعي بالحركات النسائية في حقوقها ومطالبها الأيديولوجية.

إن أهم ما في هذه تلك التي تدين بالولاء للأيديولوجيا الاشتراكية وكان من أنصارها "روبوتام Row Potham" و "ويكس Weeks" اللذان ربطا بين حركات المساواة بين الجنسين والأيديولوجيا الاشتراكية، وفي نفس الوقت قام كل من سيمون "Simon" و "دانز يجار" بتقويم تأثير الحركات النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية على الاتجاهات والتغيرات السياسية، وعلى أماكن العمل والأسرة.

ووفقاً لما توصلت إليه "ماكسين مولينكس Maxine Molyneux" في

الدراسة التي أعدها بشأن العمل الجماعي للنساء، أشارت إلى أنه من الضروري أن ينظر بعين الاعتبار إلى كل من المساواة بين الجنسين للاشتراك المتنافس على نطاق واسع من جانب النساء في الأمور الهامة على مستوى العالم، خاصة وأن النساء شاركن في الحركات الشعبية مع الرجال جنباً إلى جنب، وفي ضوء هذا الاعتبار يمكن أن ننظر إلى الحركات النسائية العمالية على أنه حركة مطالب محددة مرتبطة بخصوصيتها المستقلة، ولقد سعى كل من "ويست West" وبلومبرج Bulumberg" إلى تصنيف نماذج الحركات الاجتماعية للنساء على النحو الآتي:

١- من حيث هن في القيادة والصراع المنظم الهادف بغية التغلب على المشكلات من أجل عائلاتهن وأطفالهن.

٢- من حيث هن مشاركات في حركات الاحتجاج الاجتماعية التي تركز على القضايا الوطنية أو العرقية.

٣- من يحث هن زعيمات ومشاركات جماهيرياً في الحركات التي تخاطب قضايا بالغة الأهمية، مثل السلام والحفاظ على البيئة والتعليم العام وغير ذلك من الموضوعات الهامة.

٤- من حيث هن فعالات ونشيطات في الدفاع عن قضايا نسائية عديدة معينة، على سبيل المثال المعرضات للأذى البدني أو التحرش الجنسي أو مشكلات كبار السن، والأمهات تحت سن العشرين، والزواج المبكر قبل سن البلوغ.

ويطرح "شافيز Chafetz" و "دوركن Dowekin" سؤالاً حول العوامل التي أدت إلى ظهور الحركات النسائية وانتشارها، وفي ضوء هذا السؤال يوضحان الإجابة في ضوء عمليات التغير على المستوى الكبير مثل عمليات التحضر والتصنيع والتوسع في التعليم وتوطين النساء، بالإضافة إلى تزايد حجم الطبقة الوسطى، أما "بيفين Piven" فيوضح ذلك في ضوء نقطة التقاء الاقتصاد القومي للحياة المترلية مع التغير في وضع النساء في البناء السياسي وحصولها على المزيد من الحقوق، من حيث هن نساء ومواطنات وأمهات وعاملات (Valentine: pp, 110- 111).

والواقع أن الحركات النسائية العمالية ارتبطت بقوى العمل بالدول الصناعية في سوق العمل وكانت بريطانيا في المقدمة تليها ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، إلا أن اليابان لفتت الأنظار بعد أن استطاعت أن تلحق الهزيمة بالصين عام ١٨٩٤م وكشفت عن تقنية عصرية، إلا أن الحركة النسائية جاءت فيها متأخرة لطبيعة النظام الأبوي السائد في العلاقات الاجتماعية، والحركات النسائية في الدنمارك بعدها في الترتيب نتيجة البناء الاقتصادي الذي تغلب عليه الصناعات الزراعية، ومع اختلاف بعد المكان، فإن ظروف قهر المرأة في قوى العمل الصناعي أعطى للأيديولوجيات معنى مشترك في قوى الصراع، من أجل المساواة في فرص العمل وتحقيق المطالب الإنسانية النسوية (Alicer cook. PP. 5-6).

ويبدو لنا من شواهد الحركات النسائية العمالية أبعاداً هي أبعاد علم الاجتماع في دراسته للظواهر الاجتماعية، فالزمان والديمومة والتاريخ تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي بمتغيراته وتطوره، بل أنها تفرض نفسها على كل منهج العلوم الإنسانية للسير في طريق مشترك لدراسة ظواهر مشتركة.

الشئ الملموس أن ارتبط الحركات النسائية بتاريخ الحرية السياسية الغربية التي سمحت بتطورها في الأنساق التنظيمية النقابية والأحزاب السياسية، وهي التي كشفت أهميتها بأعمال المفكرين الاجتماعيين ويبدو أنها لم تتطور وفق خط مستقيم وحيد الاتجاه، بل شاهدت اتجاهات ومنعطفات متعددة نتيجة الصراع الطبقي، وتحديات القيادات النسائية البورجوازية، التي كانت تفرض نزعة احتوائية نسوية، تريد بها صهر النساء جميعاً في ثقافة واحدة.

وإذا أمعنا النظر في اتجاهات القيادات النسائية بشكل عام نجدها تنطوي على ثلاثة أبعاد إستراتيجية، البعد الأول، إصلاحي يسعى إلى تحقيق المساواة من خلال بناء المنظمات النقابية والأحزاب السياسية التي تميل إلى الأيديولوجيا الاشتراكية، والبعد الثاني راديكالي يطالب بإعادة النظر في البناء الطبقي وسياسة التمييز بين النوع، يدعم اتجاهاته من خلال الاحتجاج والاضراب، والبعد الثالث ليبرالي يقوم على نزعة نسوية ترفض النموذج الأبوي، وتطالب بالتحررية النسوية، تقودها الطبقة الوسطى والبورجوازية المترفة، والملاحظ في هذه الاتجاهات، هو سيطرة البعد الطبقي في الصراع ومقاومة التمييز بين النوع.

والواقع أن المعطيات التاريخية للحركات النسائية تشتق أهميتها من المعرفة العلمية، وهي معرفة ذات طابع نسبي بالنظر إلى ظروف المجتمع الصناعي الغربي.

وربما أمكننا فهم طابع الحركات النسائية في المجتمعات الغربية إذا ما أخذنا به وما ينطوي عليه من طابع تعددي، فحركات الإصلاح وحملات الجماعات الضاغطة النسائية، استطاعت إحداث تعديلات في التشريعات التي تحقق المساواة في الأجور وظروف العمل، بالإضافة إلى المزايا الإضافية التي ترتبط بالأمومة والطفولة، ومن الواضح أن مثل هذه الحركات الاجتماعية لا تستطيع أن تؤدي دورها إلا في إطار نظام ديموقراطي يوفر عدداً من الظروف، منها درجة معينة من التسامح فيما يتعلق باختلاف وجهات النظر، والسماح للجماهير بتعدد السياسات المختلفة من خلال ممثليهم، والحصول على البيانات الصادقة، وضمان وصول آراء الجماهير للقيادة السياسية من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، فضلاً عن أساس تشريعي يلزم الحكومة بتنفيذ تعهداها، وفي المقابل تضمن في إطار الديمقراطية الدفاع عن قضية المساواة وتكافؤ الفرص.

لقد عالج "دي توكفيل" "Tocqueville" بعض قضايا المساواة في مؤلفه الشهير الديمقراطية في أمريكا وجعل الدولة محوراً ثابتاً للتاريخ، وفيه يؤكد الدور الذي تلعبه الهيئات أو المنظمات في مجتمع ليبرالي قائم على تكافؤ الفرص، حتى أنه ذهب إلى وجود علاقة قوية بين سعي الناس لإقامة تنظيمات ونضالهم من أجل المساواة، وهذا تتضح أساليب التنظيمات النسائية في المشاركة نحو أهداف جماعية مشتركة، وكانت هذه الأساليب تتجه نحو تشكيل نقابات نسائية مستقلة، والمشاركة في الأحزاب السياسية من أجل دعم مطالبهن في الحقوق والمساواة. (الحسيني: ص٣٣٦).

وباختصار كانت المهمة الرئيسية لهذه الحركات، هي الإصلاح وإقناع الزعماء السياسيين نحو تلبية المطالب الاجتماعية للمرأة العاملة، وكسب الرأي العام بحيث تكتسب هذه المطالب طابعاً شرعياً.

وكان للحركات النسائية المطالبة بحق الاقتراع تواجه المتاعب في الولايات

المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وترجع حركة المطالب هذه بإثارة الوعي الـــذي نشر عام ١٧٤٢م في المؤلف المشهور للكاتبة حقوق النساء.

"مارس ولستو نيكرافــت Mary Wollstonecraft" الـــذي نـــشر عـــام ١٧٩٢، ولقد أثار هذا الكتاب مناقشات واسعة في بريطانيـــا، والولايـــات المتحدة الأمريكية، وكان هذا المؤلف هو الشرارة في صحوة الحركات النسائية الراديكالية والاشتراكية ظهرت بوادرها في مؤتمر حقوق النساء في الولايـــات المتحدة الأمريكية عام ١٨٢٨م، وقد حقق هذا المؤتمر انتصاراً للمرأة في حـــق الانتخابات أسوة بالرجال، وفي انجلترا صدر قانون الإصـــلاح ليجمـــع بـــين الرجال والنساء معاً في الحقوق السياسية.

وفي عام ١٨٧٠، نشر "أوجست بيبر Ogojest Beber" كتاباً بعنوان "المرأة والاشتراكية" الذي ترجم إلى عدد كبير من اللغات منها الصينية واليابانية، وقـــد أعيد نشره خمسين مرة في ألمانيا وحدها، وهذا الرواج العظيم هو أبلـــغ برهـــان على أهمية هذا الكتاب، ونستطيع أن نذهب إلى حد التأكيد بأن هذا الكتاب قد أصبح انجيلا حقيقاً بالنسبة إلى المرأة العاملة، وقد بين "بيبر" في كتابـــه بأســـلوب دقيق، مشوق، وسهل الفهم، وبالاعتماد على مادة تاريخية ضـــخمة، كيـــف أن المهمة التاريخية للطبقة العاملة مرتبطة على نحو وثيق ونهائي بمهمة تحريـــر المـــرأة، وقد حدد "بيبر" علاوة على ذلك، الطريق الذي يؤدي إلى هذا التحرر بانتـــصار الطبقة العاملة، وقيام نظام اشتراكي، وقد أحاط "بيبر" بسائر جوانـــب "قـــضية النساء" ولم يتردد في دس أنفه في شئون الأسرة البورجوازيـــة، وفـــضح ريـــاء الأخلاق الجنسية، وقد نظر إلى البغاء كظاهرة اجتماعية وأثبت علاقته المباشـــرة بانقسام المجتمع إلى طبقات واستغلال قوة الرأسمالية العمل من قبـــل الرأسماليـــة، وحدد تحرير المرأة العاملة بالكلمتين الآتيتين:

وحدة النضالات القريبة الأمد والبعيدة الأمد على حد سواء، حيث يحدد "بيبر" بدون أدنى التباس المهمة الخاصة التي تقع على عائق الطبقة العاملـــة إزاء الأمهات، وحركة النساء البروليتاريات أن تكون الأساس للنـــضال الموحـــد للحركة العاملة ومطالبها الخاصة، وهي تعزز تطور الحركة العماليـــة نفـــسها. (الكسندر كورنتال ، ص١٦٩- ١٧٠).

وفي تفسير "الكسندرا" لتاريخ الدور النسوي تصورها أنها ترتبط بالسلطة الأبوية في الإذعان كما كان في القرن الثامن عشر حين قام أصحاب الفكر من التنويريين بتوجيه الأنظار إلى الدور الإيجابي للمـرأة في الحيـاة الاجتماعيـة والسياسية، إلا أن ما يمكن أن يقال أن معالمها جاءت واضحة تحت تأثير الثورة الفرنسية ومطالب النساء بالتشريعات التي تحقق لهي المساواة مع الرجـل، وفي هذا الصدد تعددت المؤلفات التي تطالب بالمساواة في حقوق المرأة وكان بعـد كتاب "ماري وولستونكرافت" Mary Wollstonecraft بعنوان "إقرار حقوق النساء الذي صدر عام ١٧٩٢ حول تعليم النـساء الـصادر عـام ١٧٩٨ "تأملات حول حقوق الإنسان" وهو الكتاب الـذي ردت بـه علـى عـالم الاجتماع البريطاني "إدموند بيرك" الذي أصدره بعنوان: "تأملات حول الثورة الفرنسية" (الكسندرا كولونتاي: ص ١٦٩ – ١٧٠).

نحو نزعة تحررية نسوية:

الواقع أن تطور هذه النزعة وانتشارها وجدت مناخها الملائم في المجتمعات الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبدأت تأخذ شكلاً تنظيمياً تحمل شعارات معاناة النساء، ومقاومة المعاناة، ولقد شجع على ذلك حركـة مقاومة تجارة العبيد في إنجلترا، ونظام الرقيق في الولايات المتحدة الأمريكيـة، كما ارتبطت أيضاً بحركة المطالبة باستكمال الحقوق السياسية: صوت واحـد للمواطن الواحد دون تفرقة في المواطنة.

الشيء الملاحظ أن نمو هذا الاتجاه بدأ يتبلور في الدول الصناعية مع نمـو الرأسمالية والنظم الديمقراطية واكتساب المجتمع وعياً سياسياً بحقوق الإنـسان، ولقد تطور هذا الوعي في شكل حركة جديدة أطلق عليها الثـورة الجنـسية النسوية. هدفها التحررية الجنسية، وحقوق الإنجاب والإجهاض والاعتـراف بجنسية المرأة Woman's Sexuality.

كانت أشهر الاتجاهات الفكرية لهذه النزعة تأتي في دراسات "شـيلياديتام رويثام" في كتابها بعنوان "وعي النساء وعالم الرجال" نـشرته عـام ١٩٧٣، وكتابات "جيرمين جرير" المرأة الخصى الذي نشرته عـام ١٩٧١م وكتـاب "بيتي فريدان" Petty Friedan الغموض النـسوي عـام ١٩٦٣م. (Cole;p. 436).

وبعيداً عن المؤلفات الكلاسيكية نأتي إلى النزعة الأكاديمية التي جاءت في ضوء مدرسة التحليل النفسي والبنائية الوظيفية وما بعدها (في أصول الثقافة واللغة والأساطير، وعلاقة كل ذلك ببناء العقل والفكر والمجتمع) ويبدو من هذه النزعة الانشغال بالتقسيم الجنسي للمجتمع، إلى فئات أو طوائف أو طبقات، التمثيل النسبي للمرأة في كل من الواقع الملموس والإبداع الفني والأدبي وأساليب التعبير، ولعل أهم ما يميز أعمال هذه النزعة الآن في العلوم الاجتماعية هو السعي إلى إعادة كتابة وتحليل غالبية العلوم من وجهة نظر الوجود النسوي.(The new Encyclopedia. P. 753).

الملاحظ من النقاط السابقة، أن جاء هذا الإطار من الاتساع والشمول في منتصف الثمانينات تناولت فيه كل من "جوديث ستاسي" Judith Stacey و "باري ثورن" Berry Thorne نظرية المساواة بين الجنسين خاصة أنها لم تكن تشكل في هذه الفترة تأثيراً في علم الاجتماع بالمقارنة إلى ظاهرة التمييز بين الجنسين في سوق العمل، لقد أدى هذا التحليل إلى إبراز سيطرة الذكور في البناء الأسري، والعنف الجنسي، والبناء الطبقي، وعلاقة الدولة بقضايا الجنسين، ولعل هذه القضايا أصبحت من الموضوعات التي تطلب وصفاً أكثر شمولاً بالنسبة للمجتمعات الصناعية الرأسمالية، وتؤكد هذه المعاني "جيان أكبر" Juan Acker، فقدها التي تبرز تختلف نظرية المساواة بين الجنسين وعدم اندماجها في علم الاجتماع نتيجة طرح قضايا نوع الجنسين بما يعني النساء، ومن ثم كان يؤدي بذلك إلى صياغة النظريات الاجتماعية من التعميم ، وفي نفس الوقت تعبر على أن البداية النظرية المفيدة يجب أن تعالج في الإطار النظري الماركسي الذي يتسع مجالات إلى الفروق الطبقية والدولة الرأسمالية.

وبالرغم من أن علماء الاجتماع الذين يتبنون قضية المساواة بين الجنسين قد أبدوا محاولاتهم الأكاديمية في دراسات الجماعات الصغيرة لدراسة العلاقة بين نوع الجنس والنظم الاجتماعية كالأسرة والمنظمات الصناعية والأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية، فإن قدراً من النظرية النسوية الفردية تأثرت بنظريات التحليل النفسي التي تؤكد على النواحي الذاتية لجنس المرأة.

وتعتقد "فالنتين" Valentine أن ميادين علم الاجتماع أصبحت أكثر تعبيراً لنظرية النوع بين الجنسين على نحو يفوق أي فرع من فروع المعرفة الإنسانية

خاصة علم الاقتصاد، فالمجال الخاص بالتقسيم الاجتماعي للطبقات ونوع الجنس على أن متغير مستقل في عدم المساواة، إنما هو في الواقع يمثل أدوارا اجتماعية فرضها المجتمع على النوعين في سوق العمل. (Valentine: p. 95)

من الواضح أن هذه الإسهامات السوسيولوجية للمطالب النسوية إلا أنها كشفت عن خاصية أخرى لحركة نسائية تشعر باضطهاد الرجل وتنزع إلى التحلل من سيطرته، بل ترفض الأمومة وتسعى إلى التحررية الجنسية، فالواقع أن هذا الاتجاه واجه اتجاهاً معادياً في أقوى صوره في مطبوعات بعنوان:

النزعة النسوية النساء العصريات بقلم "فرديناند لوندنبرج fredinand Lundberg" والجنس المفقود "The Lostsex" بقلم "مارينا فارنهام Myrnia Farnhian كما أرجع كل من "لوندنبيرج وفارنهام" جانباً من مشكلة المرأة إلى انهيار البيت كمؤسسة اجتماعية، على أن نهوض الصناعة في رأيهما أتاح شرطاً مسبقاً ضرورياً لسخط النساء، هو الاستجابة النسائية للثورة الصناعية، وقالا أن حركة حقوق المرأة كانت تمثل رداً عصابياً لسيطرة الذكور وهو مرض عميق الجذور "شجع الإناث على رفض غرائزهن الطبيعية على أساس الجنس" وذلك في محاولة يائسة ليصبحن مقلدات للرجال، ولقد حاولت قيادات الحركة النسائية إقناع النساء بالاستيلاء على نصيب من القوى الذكرية وإنزال الهزيمة بالرجال في حقل عملهم، وذلك بدلاً من حثهن على استنباط طريقة حياة جديدة تقوم على أساس هويتهن، وكانت النتيجة محو الفوارق بين الجنسين والابتعاد بالنساء عن طبيعتهن البيولوجية والسيكولوجية، واحتضان ثقافة جماعية ليست الأمومة سوى مظهر واحد من مظاهرها.

كما أرجعت عدم رضا النساء العصريات في إطار هذا التحليل، نتيجة نجاح قيادات الحركات النسائية في تشجيع الإناث الابتعاد عن غرائزهن الحقيقية، وهو ما أدى بالنساء السلبيات إلى العدوانية ورفض الأمومة، وانتهاج سلوك الذكور، ويمثل الاستخدام الأنثوي مظهراً واحداً من مظاهر السعي للذكورية وكانت الأمومة تمثل مظهراً أخر، ولما كانت النساء العصريات قد شعرن بخيبة الأمل لعجزهن العثور على الأمن في دور الأم وربة البيت، فقد تحولت ضد أبنائهن، وحاولن بأسلوب أنثوي حقيقي حرمانهم من رجولتهم، ولقد أظهرت الأمومة واستخدام الأنثى مدى انفصال المرأة العصرية عن

هويتها الحقيقية، فكلما ازدادت النساء بعداً عن الأنوثة كلما إزددن سخطاً ومعاناة نفسية، وفي نفس الوقت أشارت عالمة الاجتماع "إليزابيث "نوتنجهام Elizabeth Notingham" سبب ورطة النساء العصريات في الترعة النسوية إلى النتائج التي أحدثها تعاقب الحربين العالميين والإنكماش الاقتصادي على الاتجاهات البعيدة المدى التي كانت تسير نحو إعادة الدور النساء في الثقافة الغربية، ولقد أجرت "إليزابيث نوتنجهام" مقارنة بين عائلة المرأة ودورها الجنسي وبين دورها الاقتصادي والاجتماعي، وخرجت بنتيجتين الأول يتركز على حماية الانسجام والوفاق في العلاقات الشخصية والعائلية، ويمثل السلطة الأبوية، في حين أن الثاني كان يؤكد على أهمية الإنجاز في مجتمع تنافسي يدعو إلى الفردية أو ممارستها، وتضيف "نوتنجهام" أن الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة كانت بمثابة حافز ألهب أماني نساء الطبقة المتوسطة في أدوارهن السياسية والاجتماعية والمهنية، ولقد سهل التضخم وازدياد فرص العمل حدوث توسع متزايد في استخدام النساء، وبذلك اتسع نطاق الصراع بين أسلوبي حياة المرأة بين البيت والعمل، وأن قلقها كان يكمن في التجديد المتغير في مجالات العمل، وكان الحل الوحيد هو خلق فكرة جديدة عن مكانتها الذي من شأنه إتاحة الاعتراف بدورها الاقتصادي أكثر من الاعتراف بدورها العائلي. وفي نفس الوقت كان الزعيمات النسوية مثقفات الترعة الأبوية وتأثيرها على أنشطة المرأة بحالها من آثار مدمرة فعندما يكون البيت هو اهتماماتها الوحيدة فإنها تضطر إلى التعويض عن فقدان السلطة، إلى فرض اتجاه استبدادي عاطفي على زوجها وأطفالها وهو ينعكس في نهاية الأمر على تنشئة الأطفال ونمو شخصياتهم.

ويذهب عالم النفس "سايروس" في تفسيره لظاهرة التمييز النسوي فيرجعها إلى ظروف العمل الذي أصاب النساء بالشلل سيكولوجياً، وسد سبل الاختيارات في وجوهها وهو ما ينعكس على النمو السيكولوجي لأولادهن. وفي نفس الوقت لم يستبعد على الرجال على أنهن مريضات عاطفياً، وأن بعض الأطباء النفسيين على الأقل رفضوا فكرة المرض العصابي الجماعي، إن النساء قد يتغيرن تجاوباً مع الظروف ولكهن يحملن أطفالاً، ودلت دراسات أنثروبولوجية كثيرة على أن أدوار الأمومة ورعاية البيت هي أدوار "إنسانية" في طبيعتها، وإلى جانب ذلك لم يقدم علماء الاجتماع القليل بالنسبة لمقترحات

إيجابية لحل المشكلة التي تصوروها، عن ظاهرة الفصل بين الجنسين في سوق العمل والبناء الطبقي والمكانة الاجتماعية والحراك المهني، ولكن أهم اقتراح عرضوه هو ان الرجال والنساء يشاطرون عوالمهن، وأخيراً لا يعني حسم النقاش حول مكان المرأة إلا بسلوك النساء أنفسهن، إن تاريخ مسألة رعاية الطفل أثارت الصعوبة التي تعترض طريق تحقيق المساواة الاقتصادية للنساء، فمن ناحية كان يبدو واضحاً أن النساء لا يستطعن المنافسة في المجالات المهنية. على نفس المستوى من الرجال طالما أنهن يضطلعن بالنصيب الرئيسي للمسئولية عن البيت، وهناك قضية قوية بأن النساء لابد أن يشغلن مراكز من المساواة في القوى العاملة ولا مبرر أن تقود الحكومات يد العون لتحقيق هذه المساواة، خاصة إذا كان الثمن هو إضعاف البناء الأسري العائلي والعلاقات القائمة بين الذكر والأنثى.

وإلى جانب ذلك عبر زعماء النقابات عن عدم ثقتهم في النساء العاملات، وقال (ر.ج.طوماس) رئيس عمال صناعة السيارات أن الإناث قبلن الفوائد التي تعود عليهن من انضمامهن إلى عضوية النقابة ولكنهن لم يقبلن بالمسئوليات، وقال أن كثير من النساء كن يحجمن عن دفع الرسوم، وقلة منهن أيدين الاهتمام بالكفاح من أجل احتياجاتهم، وإلى جانب ذلك بينت للدراسات الرأي العام أن غالبية "الأمريكيين — النساء منهن والرجال — تؤمن باستدامة انقسام حاد للعمل بين الجنسين، وكان المتوقع من الرجال أن يكسبوا عيشهم، ويتخذوا القرارات "المسئولة" في حين أن النساء كان المتوقع منهن أن يعنين بالبيت.

لقد وصل المد الوضعي للمجتمع الصناعي في سياقه التاريخي أن أضفى على المجتمعات تغيرات طبقية وصراعات وتناقضات، انعكست على البناء الاجتماعي للمجتمع، وتغير الأدوار ودور النساء ومكانتهن في سوق العمل.

على أن الأدوار الجديدة التي اضطلعت بها النساء قد أضفت الأدوار القديمة منها استمرار السخط ضد الذكور (Chefe, pp. 212-213) وهو الأمر الذي أدى لظهور حركات نسائية جديدة تطالب بتحرير المرأة ومقاومة التمييز العنصري، وهي تمثل أجنحة قوية من حركة الثقافة المضادة بهدف إصدار تشريعات لمقاومة القمع الجنسي والعنصري وابتعدت عن القضايا الأساسية

لمشكلات العمالة النسائية، ومع ذلك فإن هذه الحركات في مجموعها امتلأت بالمتناقضات الداخلية بالتطرف في المطالبة بالتخلص من الآخر، غير أن حركة هذه الثقافة المضادة وقعت في براثن المافيا الدولية، التي حولتها إلى رموز وشعارات في السلع التجارية الرخيصة، وأصبحت دراسة هذه الحركة مادة خصبة لعلماء ما بعد الحداثة. (Encyclopedia: p. 311).

والسبب في ذلك يرجع إلى أن "الرجال يلعبون دورين أساسيين، دور المشتغل بوظيفة اقتصادية العائلة، بينما تلعب النساء في الغالب دوراً واحداً هو دور ربة البيت".

وفي معرض تأييد وجهة النظر القائلة بأن الفوارق في الدور الوظيفي بين الرجال والنساء هي التي تفسر أساساً الفوارق بينهما في معدلات المرض العلي، يتتبع ما يحدث للرجال حين يبلغون سن التقاعد والمعاش، ويجد أن "هناك أدلة تجريبية على الأقل تفيد أن معدلات المرض العقلي تتقارب أكثر بين الرجال والنساء المتزوجين في مرحلة ما بعد سن التقاعد". (توني كليف: ٣٤٦ – ٣٤٨).

وفي الدراسات الماكروسوسيولوجي نشرها "ديانا أندرسون" عن المرأة وسياسة العمل، وفرص المساواة تناولتها من خلال عينة من الدول الأوروبية هي: فنلندا والسويد والدنمارك وإيطاليا وفرنسا، كشفت عن العلاقة بين التطور التاريخي للعمالة النسائية في مجتمع التصنيع وما تعرض له سوق العمل من تغيرات في الحجم وتقسيم العمل، الأمر الذي أدى إلى عدم المساواة في فرص العمل بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى عدم العدالة في الأجور وساعات العمل، مما تمخض عنه ظهور قيادات نسائية تقود الصراع من أجل بقاء المرأة العاملة في سوق العمل، وجاءت الشرارات الأولى في خضم الصراعات بين الرجال والنساء في الدول الصناعية، لأن من أبرز القيادات في إنجلترا ماكارنر سكرتيرة الرابطة النقابية النسائية ومؤسسة الاتحاد الوطني للعاملات و "أستر روبر" قائدة حملات حق انتخابات المرأة، ومسز "إميلين بانكهورست" زوجة "بانكهورست" المحامي الذي كان عضواً في حزب العمال المستقل و "مسز بلاسايروس" المفكرة النسائية "وبيتي فريدان" مؤسسة المنظمة الوطنية للنساء، والأم "ماري جونر" عاملة وهي تعد إحدى مؤسسات الحزب

الاشتراكي الأمريكي و "إليزابيث جيرلي فلين" التي تحملت الاضطهاد من أجل المناداة بالحركة النسائية العمالية، فقد طالبت العاملات في صناعات العالم التنظيم النقابي، الذي يملك الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، وربطت مطالبها بتحرر المرأة الإشراك لتخطيط قيود الجنس من خلال الإيديولوجيا وفي فرنسا "روزا لاكوميا" التي قادت نساء باريس ضد الملكية عام ١٩٧٢ وطالبت بالديمقراطية ومصالح النساء العاملات، كما كان لها موقفاً ثورياً حينما احتلت أروقة الجمعية الوطنية مع عدد من العاملات العاطلات ومطالبة التخفيف عن بؤس هذه الطبقة، وفي ألمانيا "كلارزتكين" المفكرة الاشتراكية وعضو نقابة عمال الصناعات غير المهرة وسكرتيرة المؤتمرات النقابية و"أوتيلي بادر" عضو الحركة النسائية الاشتراكية ونقابة الخياطين والخياطات، و"ليلى برادنا" التي شاركت في تحرير صحيفة بعنوان "الحركة النسائية" وكانت تدافع عن فكرة تحرير النساء من أعباء العمل المترلي خلال تنظيم التعاونيات المترلية، وفي إيطاليا قامت الزعيمة الشيوعية "ميزازا نوتش" التي كانت تتولى منصب السكرتيرة القومية لنقابة عمال ملابس النسيج تدافع عن مشروع القانون لحماية الأمومة وعدم فصلها أثناء الحمل أو بعده بعام.

الشيء الملاحظ أن معظم هذه القيادات كانت من الطبقة الوسطى وقلة من الطبقة العاملة، إلا أن ما يجمع بينهن قوة الشخصية وقدرة التأثير الخطابي في الجماهير والكتابة الصحفية والحركة في كثير من الدول لعقد المؤتمرات في الخطابين وإثارة الرأي العام وتشجيع النساء على التنظيم من أجل حركات هادفة، والواقع أن أهمية القيادات النسائية هنا تأتي في ضوء التفاعل الاجتماعي الذي يقوم به فرد باعتباره قائداً له قوة والقدرة في التأثير على الآخرين، وتحقيق أهداف الجماعة والحفاظ على تماسكها، بمعنى أخر يمكن النظر للقيادة كدور اجتماعي أو وظيفة اجتماعية، وبالنسبة للقيادات النسائية العمالية نجدها بشكل عام تسعى إلى توجيه حركة البروليتاريا النسائية نحو غايات مشتركة، وفي نفس الوقت تمثل هذه القيادات بؤرة سلوك الأعضاء.

الواقع أن الاهتمام بظاهرة القيادة كانت تنصب بالبحث والتحليل على الرجال دون النساء، ومن ثم أصبحت دراسة ظاهرة القيادة النسائية تعني أهمية

دورها في الحركات النسائية، وأهداف الجماعة، وترسيخ أيديولوجيتها وأنشطتها تجاه تحقيق هدف مشترك.

واستناداً إلى تاريخ انطلاقات فكر القيادات النسائية نجد شواهد في القرن التاسع عشر، تبدو من نماذج قيادية للعمالة النسائية في العمل النقابي كان لهن أدواراً قيادية في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت هذه الأدوار تأثيرها الإعلامي، وأثبتن قدرة في التفوق على الرجال في الإقناع نحو تحسين أجور العاملات، وظروفهن المعيشية، وقد يبرر ظهور هذه القيادات أن فرص التعليم والثقافة سمح لهن بالقدرة على بلورة الأفكار وإقامة الحجج في الدفاع عن حقوق المرأة، ولهذا أدت هذه العوامل إلى إظهار قوة الإقناع والتفوق على الرجال الرافضين، والانتصار على مناورات أصحاب الأعمال ومعوقاتهم في تحسين ظروف الحياة المعيشية للبروليتاريا النسائية.

ومع ذلك، كانت القيادات النسائية تبدين اهتماماً خاصاً بالحرية الشخصية، وهذه القيم مع اتجاه النساء ذات الياقات البيضاء اللاتي يتطلعن إلى النجاح في المناصب المنافسة للرجال، إلا أن طبيعة العمل الصناعي تحظر المنافسة الفردية، خاصة وأن المصنع يعد تنظيماً فنياً واجتماعياً، وتحرص المرأة على الأمن الاقتصادي أكثر من الحرية الشخصية، والواضح أن لهاتين الطبقتين مصالح اقتصادية متعارضة، ولكن قيادات الحركة النسائية رفضن الاعتراف بهذه الفروق، وحاولن فرض وجهات نظرهن المؤيدة لدى أصحاب الياقات البيضاء على عاملات المصانع.

ويبدو أن التحديات والمشكلات التي واجهتها سوق العمالة النسائية كان أحد عواملها طبيعية للقيادات الطبقية والسياسية في المجتمعات الصناعية الرأسمالية. (Chafe:288).

معنى ذلك أن الشواهد التاريخية كشفت عن الدور الإيجابي للمرأة للنساء العاملات في سوق العمل، خاصة في فترة الحربين العالمين وفي نفس الوقت أدت خبرتها في الصناعة إلى عودة الطلب عليها في فترة السلم.

والمحقق أنه في فترة الرواج التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بدأ تشجيع النساء على العمل، ويرجع ذلك جزئياً لأنهن كن مطلوبات لشغل أماكن الرجال الذين قتلوا أو جرحوا أو أسروا في عمليات الحرب، هذا بالإضافة إلى

تزايد ونمو الخدمات في قطاعات الياقات البيضاء، مما دفع أصحاب الأعمال لتشجيع النساء لشغل الوظائف في خطوط التجميع وفي المكاتب الإدارية والأسواق التجارية والمدارس والمستشفيات والعيادات والبنوك وشركات التأمين والمطاعم والفنادق.

نستطيع أن نستشهد ببيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لعام ١٩٥٠ كأساس، أن معدلات عمالة النساء إلى الرجال في قوى العمل تقل في بعض الدول كالسويد بنسبة ٣٥% وفنلندا بنسبة ٦٠% و ٥٠% في كل من فرنسا والدنمارك بينما تراوح المعدل في إيرلندا وإيطاليا والنرويج والولايات المتحدة ما بين ٣٢% و ٤٠% من صافي قوى العمل.

وابتداء من عام ١٩٧٧ تحركت الأرقام في كل هذه البلدان فيما عدا أيرلندا وإيطاليا إلى نحو ٥٠% وأصبحت السويد في القمة حيث كانت نسبة النساء العاملات إلى الرجال يصل إلى ٧٠%.

هذا ويعد نصيب النساء في قوة العمل أعلى في فنلندا والسويد والدنمارك وهي على التوالي ٤٦%، ٤٤%، ٤٢% وتلى ذلك الولايات المتحدة واليابان (بنسبة ٤٠%) لكل منهما، أما ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا فتصل إلى نسبة ٣٨% أما أيرلندا بمفردها فتصل نسبتها إلى ٢٧% ومازالت تحتفظ بالمعدل الأصلي التي كانت عليه في الخمسينات (Cook: p.3).

وبالنسبة للتنظيم في عضوية النقابات العمالية نجد مثالاً في انجلترا بعد الحرب العالمية الثانية أنها تطورت بشكل سريع من نسبة ٥,٨ بالنسبة للرجال في عام ١٨٨٦ إلى نسبة ٢٨,٧ عام ١٩٧٨ أي من ٣٧,٠٠٠ إلى ٣,٤١١,٠٠٠ مليون. وهي في كل الأحوال كانت مراحل لتقريب المسافات بين مطالب النساء للرجال في سوق العمل (توني كليف: ص ٣٧٤).

لقد أدى هذا التقارب إلى تحقيق عمالة كاملة بين الرجال والنساء لمقاومة البطالة وهي القضية التي كانت مصدر إزعاج للطرفين ذلك أن فقدان الدخل أو نقصانه يعني عدم القدرة على القيام بالمسئوليات الاجتماعية للحياة وبخاصة

مستويات الأسرة الحديثة، ومعنى ذلك أن هناك من العوامل الضرورية التي تحكم سوق العمل، تتلخص في ضرورة الاحتفاظ باستقرار نسبي في قوى العمل حتى يمكن لهذه القوى من القيام بمسئولياتها الاجتماعية.

ولقد أدى هذا إلى تقريب الفجوة في ظروف العمل وبين العمل اليدوي وعمل ذوي الياقات البيضاء.

ان الخبرة المشتركة في أغلب البلدان الصناعية بالنسبة للعمالة النسائية تتمثل في التطورات السريعة نحو المساهمة في قوى العمل عن طريق النساء المتزوجات والأمهات، بما في ذلك أمهات الأطفال دون سن الإلزام، وتعد الكثيرات منهن مسئولة عن أسرة، ومن خصائص هذه التطورات الطلبات الجديدة على النساء وهي أمور لم تكن متوقعة، وعندما تم وضع السياسات في سنوات ما بعد الحرب بالنسبة للمؤسسات التدريب ومؤسسات رعاية الأطفال وكبار السن نجد أن معظم الدول وضعتها في ضوء احتياجات سوق العمل، وبما تتوافق مع احتياجات المرأة العاملة ومشاكلها، خاصة في المجتمعات الصناعية، أما بالنسبة لهذه المشاكل فقد تم حصرها في سبعة أعباء تلعبها في الحياة والعمل هي:

١- دور الأم.

٢- الزوجة.

٣- القيام بالأعمال المنزلية.

٤- العناية بالأقارب.

٥- العمل المهني.

٦- دورها في المجتمع.

٧- تحقيق الذات الفردية.

بنظرة متأنية إلى هذه الأعباء السابقة نجدها تفرض قضية هامة تتعلق بعلاقة العمل والأمومة، والخصوبة، والصحة ومعدل الوفيات وبناء الأسرة، ومن هنا تبدو انعكاسات هذه القضايا على المرأة العاملة خاصة في فترات الكساد.
(Rebort of the World: p. 139).

الفصل الثاني

الحركات النسائية
والتنظيم

الفصل الثاني
الحركات النسائية والتنظيم

من الأمور التي يمكن تسجيلها للحركات النسائية هي الوعي بالتنظيم بحثاً عن إجراءات مشتركة يتوافر فيها عنصر الوحدة الاجتماعية، ولم تكن هذه الإجراءات تخلو من نكهة تاريخية انتقلت عدوتها بين الدول الأوروبية من خلال المنظمات النقابية العمالية. التي تقوم على العضوية الجماعية وطابع القوى في الصراع.

والواقع أن المنظمات النقابية التي جمعت الحركات النسائية ومن خلالها اتخذت مسالك واتجاهات متعددة بحيث أصبح تحليلها أمراً صعباً في تفسير تركيبها الطبقي، وطابعا الأيديولوجي.

أن النظرة التاريخية في التركيبة الطبقية للحركات النسائية بأبعادها التنظيمية لا يجعلنا نغفل حركة بنائها في ظروف الحروب والتكتلات الدولية وما خلفته من ملايين ضحايا ومعوقين من الرجال، وهو ما أفقد قوى الإنتاج أهم عناصرها البشرية، من الرجال وهو ما أدى الاستعاضة بالنساء في سوق العمل، ومن خلالها نشأت مقومات حركتها.

تلك هي البداية التي جمعت حشداً من النساء في علاقات مباشرة بطريقة تعاونية في مجال العمل، ومن خلالها جاءت النشأة وبالتدريج شعوراً بالوعي بالقيم الاقتصادية للعمل والمكانة فيه، والقياس عليه بالنسبة لمطالب الأجور في العمل المتساوي مع الرجال، وهو الأمر الذي لا ينفصل عن السياق الاقتصادي العام، ولكن كانت مثل هذه المطالب لا تجد لها صدى في سوق العمل الحر، ولذلك تحولت اتجاهات النساء العاملات إلى تجربة التجمعات التنظيمية التي لاقت نجاحاً في النقابات العمالية في توافقها مع مطالب الرجال التشكيل وأساليب إدارة الصراع في المساومات الجماعية، وكان التوجه لهذا التنظيم هو المعضل في التشكيل الطبقي للبروليتاريا النسائية في مواجهة الاستقلال لأنوثتهن.

وتبرز هذه المواجهة بالاحتجاجات والإضرابات وهو ما حقق أهدافاً أكبر

تقدماً ودفاعاً عنها على المستوى الوطني والعالمي، واستناداً إلى هذا التحديد يمكن الإشارة إليه في إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا واليابان، وباقي الدول الصناعية التي تشابهت فيها التجربة والأيدويولوجيات. والتبادل على المستوى الرسمي بين الجنسين والطبقات عابرة الحدود الوطنية وحركتها.

انجلترا:

إن البداية في دراسة التنظيمات النسائية العمالية فليكن بإنجلترا على أساس الزيادة للقوى النسائية في العمل الصناعي وكان أكثر من نصف هذه النساء المتزوجات اللاتي استخدمن بكفاءة في الفترة الأخيرة من القرن الماضي فقد كانت النسبة ٩٪ عام ١٩١٢، في مقابل ٢١٪ عام ١٩٥١م، ٣٣٪ عام ١٩٦١م، وكانت الفئات العمرية التي حققت زيادة أكبر هي التي يتراوح عمرها بين ٣٥-٤٤ سنة، وكان من بين هذه النساء عادة ما يكونون قد وصلوا إلى سن المدرسة، مما يوفر للأمهات وقتاً من فراغ يمكن أن يمارسن فيه عملاً معيناً.

وهي من العوامل التي تجعل الزيادة في تشغيل النساء المتزوجات ممكن في ضوء اعتبارات ثلاثة هي:

الفرصة، والطاقة، والدافعية، وهذه الاعتبارات تعد مجالاً خصباً في ظروف العمل الصناعي (Parker: p. 52).

وكانت أغلب قوى العمل النسائي تعمل في مصانع الغزل والنسيج اليدوي عام ١٨٣٣م يتوحد في روابط بينهن، هدفها المطالبة بمعدل الوظائف والأجر الذي يحصل عليه الرجل.

لقد كانت أحد الظواهر المرتبطة بقوى العمل في هذه الفترة إلزام الرجل الذي يرغب في إيجاد عمل أن يتقدم بأسرته كاملة هو وزوجته وأولاده لصاحب المصنع، وأصبح المصنع أو العنبر يشملهم جميعاً، ولم يكن من المستغرب في هذه الفترة قراءة إعلان يقول: مطلوب عائلة لديها من خمسة إلى ثمانية أطفال لتعمل كلها في مصنع للقطن. (البرعي: ص٢٩٣).

في ضوء الصورة الدراميكية لظروف العمل العائلي اقترح "روبرت أوين"

عام ١٨٣٣م إنشاء نقابة قومية أخلاقية للطبقة العاملة في المملكة المتحدة تناولتها صحيفة الرائد التي يقوم بتحريرها "جيمي موريسون" وقد ارتبطت بهذه المرحلة الأخيرة من حركة إنشاء النقابة القومية.. ومنذ العدد الأول للصحيفة الذي صدرت في سبتمبر عام ١٨٣٣م.

إن فكرة التضامن والاحتجاجات لم تظهر إلى الوجود بالمصادفة، فقد كان محرك الجماعات المثقفين البرجوازيين المتأثرين بفكرة "بنتام" وأيضاً دعاة الفلسفة الرادريكالية في الإصلاح، وكانوا يحرصون على أن تكون دعوهم مدعمة بالحقائق العلمية عن طريق البحث العلمي الشامل، بالإضافة إلى ورش العمل والدراسات المقارنة بين حياة الفقراء والمترفين وكان جماع تفكيرهم محصوراً في الإصلاح بعيداً عن التعبيرات الثورية ومصطلحات صراع الطبقات، ومع ذلك كانت توجهاهم الفكرية أصيلة في أهدافها تسعى إعادة بناء المجتمع على أسس جديدة، ولقد أدى نضوج الأفكار إلى ظهور حزب العمال وإقامة النقابات على أسس منهجية مدروسة. (Schum peter: 254).

وفي ضوء هذا التطور الفكري أصبح تنظير الفكر النقابي موجهة إلى قضايا العمال، متجاهلاً مشكلة العمالة النسائية وكانت المنظرة الغابية "بياتريس ويب" فاترة الحماس تجاه بني جنسها، بل وكانت متأثرة بأبوه أفكارها إلى "جون ستيوارت مل" وأفكار "ماركس وانجلز" إلا أها بعد فترة أظهرت تأييدها لمصالح العمالة النسائية، وكتبت إحدى الصحف تقول: حيث أن النساء يشاركن بدرجة كبيرة في التضامن المصاحب لمتغيرات المجتمع، فإن من حقهن الطالبة بمصالحهن لن نتهاون في هذا الحق الذي لا يحرمهن من الراحة أو السعادة. (Sheira: p. 13).

وبالرغم من الاتجاهات الفكرية المتضاربة إلا أن قوة التضامن بين الجنسين جاءت في تحدي الرأسمالية المستغلة، والواقع أن هذا التضامن جاء في مناخ الديموقراطية الصناعية التي اتسع نطاقها بفضل الأيديولوجية النقابية وانتشار المقالات الصحفية وإثارة الوعي المجتمعي تضامناً بالعمالة النسائية، هذا قد بدأ واضحاً بتأثير قوي الضغط لخمسمائة امراة يدعمها ١٣٠٠ رجل ظلوا يدورون حول القرى المحلية في مظاهرة لإبداء تضامنهم في تحدي أصحاب الأعمال، وقد حظيت هذه المظاهرة بتأييد مجتمعي كبير شهدته في الفترة من

١٣ إلى ١٩ فبراير سنة ١٨٣٤م وهذا يعني أن فكرة التضامن والمظاهرات وحركة الاحتجاجات لم تكن بالمصادفة إنما نتيجة تأثيرات فكرية لأصحاب نزعة الإصلاح.

وقد أرجع بعضهم هذا إلى حقيقة أن "بياتريس ويب"التي كان لها اتجاهاً سلبياً نحو الدعاية الموجهة إلى إعطاء المرأة حق الانتخاب، بل أنها في الواقع وقعت في عام ١٨٨٩م العريضة التي قدمتها مسز "هامفري وارد" ضد منح النساء حق التصويت، وقد اعترفت هي فيما بعد أن ذلك كان عملاً أحمق وتبرير موقفها السلبي بالنسبة لحق المرأة في العمل السياسي.

وربما يرجع ذلك فكرها عن المستوى التعليمي للمرأة في ذلك الوقت، وفي ضوء الأهداف الديموقراطية للجمعية الفابية اضطرت تحت التهديد للقيادات النسائية البرجوازية الصغيرة أن تؤيد حق المرأة في الانتخاب، وما أن تم كسب هذه النقطة حتى تكونت الجماعة النسائية وتولت مسز "شارلتون ويسلون" الزعيمة الفوضوية قيادها وأخذت هذه الجمعية تزداد قوة يوماً بعد يوم، إلى أن شاركت هذه الجماعة في مظاهرات ميدان الطرف الأغر والمظاهرات الأخرى، وقد دخل ما يزيد عن عشرين امرأة منهن السجن، مما أرغم الجمعية الفابية على إصدار قرارات عاجلة بشأن معاملة المطالبات بحقوق المرأة السياسية وهن في السجن.

لم تكن نشاط الجمعية مقصوراً على العمل السياسي بقدر ما كان يمتد إلى العمل الاجتماعي، فقامت بإنجازات متطورة في خدمة المرأة، فكانت تعقد مؤتمرات التعليم، والأبحاث للنشر في مطبوعاها الخاصة. وكان أول مجهود ضخم قامت به هو نشر دراسات على شكل كتاب عن أحوال النساء العاملات في سبع حرف، وكان للجمعية تقريرها السنوي وميزانيتها الخاصة بها. وفي حدود هذه الميزانية كانت تدير الفصول التعليمية والمؤتمرات، وتنظم المحاضرات عن المرأة المعاصرة ونشاطها، زيادة على ذلك أقامت إحدى عضوات الجمعيات مكتباً للاستشارات القانونية من أجل الفقراء داخل مقر الجمعية الفابية، وهنا تجدر الإشارة إلى دور الارتقاء بحركتها الأخرى الخاصة بالمرأة، مثل الرابطة الدولية لشئون المرأة، وكانت تشترك أيضاً في مجال حزب العمال، لم يقتصر الأمر إلى هذا الحد حينما شكلت اللجنة الملكية لتسوية

الأجور عام ١٩٤٦ دعمتها الجمعية الفابية بتمويل للبحث العلمي حول هـذا الموضوع، في إطار استراتيجيتها في المشكلات العمالية ونشرها على الرأي العام . (مارجريت: ص١٠٣).

ولكن من الملاحظة للوهلة الأولى في هذه الفترة عدم اهتمام النقابات العمالية البريطانية والجمعية الفابية بقضايا ومشكلات النساء العاملات على وجه الخصوص، وهو ما كان له رد فعل أدى إلى حماس القيادات النسائية العمالية إلى تشكيل روابط نسائية مستقلة، من خلالها يستطعن إدارة الصراع ضد النقابيين من الرجال، خاصة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وفي نفس الوقت قام عمال الصناعات الحرفية بالدعوى إلى إحياء روح النقابات الحرفية في مواجهة المنظمات النقابية العمالية، وضم النساء العاملات إلى عضويتها ومن ثم أصبح الصراع بين الطبقة الواحدة. (م. أبير: ص١٨٦).

وبتأثير هذا التحول أدى إلى مراجعة المنظمات النقابية من موقفها نحو النساء العاملات، فسمحت لهن بالعضوية، نتيجة تزايد عددهن، خاصة في الصناعات الكبيرة، وعلى سبيل المثال فإن النقابة الوطنية للعاملين بصناعة الأحذية سمحت لجميع النساء العاملات في هذه الصناعة الانضمام إلى النقابة وفقاً لنفس الشروط التي يلتحق بها الرجال، مع منحن نفس الحقوق التي للرجال.

لقد كانت قضية الأهداف في المساواة في المعاملة كعضوات في النقابات، وأيضاً المساواة في الأجر كعاملات، هي جوانب الوعي والتوحد في نجاح حركة تحرير المرأة في هذه الفترة.

لد جمعت في عام ١٨٨٨ العديد من النقابات الجديدة التي ضمت حوالي ٧٥٠ ألف نقابي، أي ما يعادل حوالي خمسة في المائة من مجموع العاملين بالأجر، وبلغت هذه النسبة في صفوف البالغين من العمال اليدويين حوالي عشرة في المائة.

ولعل أبرز القضايا وضوحاً في هذه الفترة الزمنية أن تعرضت انجلترا في عامي ١٩٨٨م، ١٨٨٩م إلى ثورة فكرية جديدة نحو التنظيم النقابي يهدف إلى عضوية العمال المهرة والنساء معا، وجاء هذا الاتجاه نتيجة الوعي بالطبقة مما أدى إلى اشتراك إضراب سبعمائة من عاملات صناعة الكبريت في مصنع "بريانت رماي" في إيست لندن، وهو يعد "الشرارة الصغيرة التي أشعلت الثورة وانتشرت النقابية أوسط العمال غير المهرة.بأشكال الاحتجاجات

والأحزاب أن تحقق كسب يوم عمل من ثماني ساعات، وهذا نمت النقابات نمواً واسعاً خاصة النقابة الوطنية لعمال القارة التي وصل إجمالي العضوية منها نحو ستين ألفاً من العمال، وكان له أثره على أحزاب عمال أحواض الذي بلغ عددهم عشرة آلاف عامل إلى أن وصل إلى مائة ألف، والنتيجة أن زادت عضوية النقابات وبشكل لم يكن متوقع، ومع ذلك لم تستبعد النقابات الجديدة النساء من عضويتها منذ البداية، إلا أنها اتجهت للتنظيم بين وسط عمال النقل والأعمال الشاقة، معنى ذلك أنها كانت بذلك تتحرك في مدار لا تدخل في إطاره سوى قلة من النساء.

وتشير تطور الأرقام في معدل زيادة العضوية في التنظيمات النقابة من عام ١٨٧٠م حتى نشوب الحرب العالمية الأولى كان معدل التزايد النسبي في التنظيمات النقابة النسائية في هذه الفترة أسرع من أي زمن مضى، وحينما نرجع إلى عام ١٨٨٦م نجد أن عدد النساء في النقابات العمالية كان يقرب من ٣٦,٩٠٠ ألف عضوة زاد معدل العضوية في عام ١٨٩٢م حتى وصل عدد العضوات الرسمي في النقابات العمالية إلى ما يقرب من ١٤٢,٠٠٠ ألف امرأة، وفي التعداد الإحصائي السكاني في سنة ١٨٩١م كان إجمالي النساء العاملات ٤,٥ مليون امرأة. وكان عدد النساء في النقابات الخاصة بصناعة القطن وحدها حوالي ٢١٤,١٩ ألف عضوة. وعدد النساء في نقابات الأعمال التجارية والحكومية تمثل ٤٥٠,١٦ ألف عضوة.

وإذا شكلت العلاقات الدولية إلى الحركة النسائية على المستوى الدولي نجدها ارتبطت بأفكار "دانييل لا جراند" في الأربعينات من القرن التاسع عشر وهو فرنسي الجنسية اتخاذ تدابير إنسانية وإجراءات خاصة لحماية العاملين من الأطفال والفتيات والنساء، وكانت حكومة المملكة المتحدة أول من قام بمثل هذه الإجراءات:

وفي إطار هذا الاتجاه اتخذت المؤتمرات العلمية بقضايا المرأة العاملة في منافستها وعلى سبيل المثال ناقش مؤتمر الرابطة للارتقاء بالعلوم الاجتماعية الذي عقد في برلين عام ١٨٩٠م توفير الحماية للنساء والعاملات وقرر التوصيات الآتية:

١- حظر تشغيل النساء في المناجم تحت الأرض.

٢- حظر تشغيل السيدات بعد الوضع بمدة أسابيع.

٣- حظر تشغيل النساء والفتيات في العمل الصناعي مساء.

٤- أن يكون العمل بالنسبة للنساء هو أحد عشر ساعة كحد أقصى مع ساعة ونصف كفترة راحة.

٥- حظر العمل في المهن الخطيرة وغير الصحية بصفة خاصة.

وكان من نتيجة هذه التجمعات الدولية إنشاء الاتحاد الدولي لتشريعات العمل عام ١٨٩٧م ومقر مدينة بال بسويسرا، بعد ذلك جاءت الفترة من ١٩٠٠-١٩٢٠ بمثابة فوران سياسي في مجال الحركة النقابية، وبالنسبة للنساء كانت سنوات الحرب ١٩١٤-١٩١٨ عاملاً مساعداً وحافزاً لدخولهن في كثير من الصناعات التي كانت مغلقة أمامهن من قبل، وهو ما أدى إلى تزايد حجم التنظيم النسائي، وبعد الحرب اضطرت نسبة كبيرة منهن إلى العود للبيت والتفرغ لأدوارهن الطبيعية كزوجات وأمهات، إلا أن الشئ الذي تحقق للمرأة في ضوء قوى العمل هو الحصول على الاعتراف السياسي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد حققت مكانة داخل مؤتمر النقابات العمالية بالحصول على مقعدين فيه، وقد ظل هذان المقعدان لمدة نصف القرن هما التمثيل الوحيد الذي حققته المرأة في هذا المؤتمر إلا في حالة استثنائية واحدة عام ١٨٨١ عندما ازداد عدد المقاعد الدائمة إلى خمس مقاعد، وفي ذلك الحين — كما هو الآن — أدركت النساء أنه في مجال المناقشة النقابية مع الرجال أن الفرصة أمامهن ضعيفة. (Nikie: p. 73).

ولكن لم يتحقق لحركتهن لصمود التقدم إلا بإثارة الوعي بأهداف العضوية في تحقيق المطالب وهو ما أدى في نهاية القرن العشرين الاندماج بين رابطة النقابات العمالية النسائية ومؤتمر النقابات العمالية بفترة قصيرة، وإنشاء مجلس نسائي منفصل عن مؤتمر النقابات العمالية هدفه إثارة الوعي العام بشأن القضايا التي تمس النساء، وأن المجلس بمثابة تنظيم يشكل أهم قنوات الاتصال التي يمكن للنساء من خلال التعبير عن آرائهن بشكل واعي مشترك.

هذا وقد شهدت الخمسينات من القرن الماضي مجيء أول موجة من المطالب النسائية عندما ناضلت الموظفات بدعم من نقاباتهم ومن أجل المساواة في الأجر، وقد أعقب انتصارهن هذا تحقيق المساواة في الأجر بالنسبة

للمدرسات اللاتي يشكلن جماعات من البرجوازية الصغيرة وبحلول الستينات استطاعت النساء في المهن الأخرى أن تحقق هذه المكاسب وهي مكاسب للبرجوازية الصغيرة. أما بالنسبة لأجر العاملات اليدويات فلم يتحقق، فقامت البروليتاريا النسائية بالضغط على الحركة النقابية التي كانت محجمة عن هذه الخطوة، وشكلت "لوبي" كبير للمطالبة بإصدار تشريع يبيح حق المساواة في الأجر، وبعدما يقرب من قرن من قيام المؤتمر النقابي TUC أصدر أول قرار له يدعو للمساواة في الأجر، وبعدما يقرب من نصف قرن من التزام حزب العمال بهذا المبدأ قامت الحكومة العمالية في نهاية الأمر بإصدار قانون المساواة في الأجر عام ١٩٧٦، وهو يعد بمثابة خطوة متقدمة في نطاق الصراع الطويل نحو تحقيق المساواة للمرأة في سوق العمل. وفي ضوء هذا اتخذت الرابطة النقابية النسائية تنظيماً جامعاً توحد النقابات النسائية من جميع المهن، وقد تعاونت معها النقابات النسائية المختلفة أيضاً، بحيث تحصل على خدمات النساء المنظمات فيها مقابل وضع رسم انتساب ضئيل، ولكن بسبب من الاختلاط الطبقي في عضويتها لم تستطع الرابطة الاندماج في الحركة النقابية والانتساب إلى مؤتمر النقابات لهذا السبب قررت الزعيمة النسائية (ماري ماكرثر) وهي مفكرة نسائية والتي أصبحت سكرتيرة الرابطة عام ١٩٠٣م أن تؤسس الاتحاد الوطني للعاملات في عام ١٩٠٦م والذي بنى على أيديولوجية ثورية رفعت بالتنظيم النساء في الإضرابات وكان مرتبطاً ارتباطاً عميقاً بأيديولوجية النقابات الاشتراكية الثورية بنضالها الكفاحي من أجل تحسين الأجور، وظروف العمل، وهو ما أدى إلى زيادة العضوية النسائية في المنظمات النقابية. (Nikie, p. 74)

وفي أبان الثورة الفرنسية طالبت نساء الشعب بحرية الانتساب إلى سائر المهن الحرفية، أي "بحرية العمل المطلقة"، وكان الهدف من هذا المطلب إنقاذ عشرات الآلاف من النساء، المكابدات البؤس والجوع، من براثن الفقر والبغاء. ولم يكن هذا المطلب نسوياً بحتاً، وإنما كان يندرج في إطار المطالب الخاصة بمصالح مجمل البروليتاريا الصناعية الفرنسية. فقد كان سكان ضواحي باريس من رجال ونساء، يتظاهرون معاً ويهتفون بصوت واحد: "ليكن العمل حراً"

وكانت حرية العمل تعني القضاء النهائي على الإقطاع، وتدعيم البورجوازية وهيمنتها، وتصفية امتيازات الطوائف الحرفية، أن مصلحة الفرنسيات الطبقية قد حددت لهن بوضوح الطريق التي ينبغي عليهن سلوكها كي يفطرن ذات يوم بفرصتهن لكسب "خبزهن بشرف" وقد وقفت نساء البروليتاريا الفرنسية إلى جانب الثورة واعتنقن قضيتها. (الكسندرا كولونتاي: ص١٣٤) وطالبن بحق المساواة في النقابية والحزبية، وهما مطلبين أساسيين في التنظيم.

وشهدت الأعوام من ١٩١٠ إلى ١٩١٤ موجات الاضرابات في وسط عمال المناجم والبحارة وعمال أحواض السفن وعمال السكك الحديدية والمهندسين وعمال النقل، وفي الوقت نفسه أضربت عاملات صناعة السلاسل في مصانع ببرمنجهام وشمل الإضراب نصف قوة جميع العاملات في هذه المهنة، وبنجاح الإضراب زادت عضوية نقابة عمال صناعة السلاسل في فترة وجيزة إلى ألف وسبعمائة عضوة.

وكان فعاليات هذا النصر درامياً، ووجد له استجابة في اضطرابات عمال صناعة الطوب، وصناعة الانية المعدنية بجانب آلاف من العمال غير المهرة وغير المنظمين الذين كانوا يعملون مقابل ما يقل عن جنيه استرليني في الأسبوع في المصانع والورش القذرة في بلاك كنترين، وحصلوا جميعاً مثل النساء على نظام أجور دائم ومعترف به وتكوين منظمات نقابية.

وفي تطور لاحق ظهرت القوة الفاعلية للنساء العاملات أن أضربت خمس عشرة ألف عاملة غير منظمة في واحد وعشرين مصنعاً تابعة للشركات وانتهى الأمر بالموافقة على تشكيل منظمات نقابية في ثمانية عشر مصنعاً، تمثلها عاملات صناعة المربى والمخلل، وعاملات صناعة البسكويت، وعاملات تغليف الشاي، وعاملات صناعة الكاكاو وعاملات صناعة الغراء والمواد اللاصقة، وعاملات صناعة العلب الصفيح، وغسالات الزجاج، ونتج عن هذه الموجة النضالية تزايد سريع في عضوية النقابات.

وعلى الرغم من المنجزات الكبرى للعاملات المحصورة تاريخيا في سنوات ١٨٨٨ - ١٨٨٩ و ١٩١٠ - ١٩١٤ بقيت حركتهن متخلفة كثيراً عن حركة العمال من الرجال.

ومن علامات الثورة الفرنسية أن ضحت جمهور الفقراء والعمالة الرثة بواب سجن الباستيل وغيره، يلهمها الأمل في نهاية لفقرهم التطويح بنير الاضطهاد العتيق من يد النبلاء الإقطاعيين، ورجال الدين والملكية، وفي نفس الوقت قاتلت للتخلص من النير الذي فرضته عليها البرجوازية، كان المعبرون السياسيون عن هذه التطلعات أي الخبز والعدالة هي حركة من "المسعورين" وهو نعت أطلقته البرجوازية على حركة "المسعورين" الثوار الأكثر تطرفاً، وقد وصفها ماركس بطليعة الطبقة العاملة الجنينية التي ما تزال ضعيفة للغاية وغير متجانسة. (توني كليف، ص٤٣- ٤٤) إلا أنه في عام ١٨٠٣ ظهرت القيادة النسائية.

وقد نضجت بأفكارها وتوحيد صفوفها وبلورت أفكارها بالنسبة للتمييز وعدم المساواة قامت "فلورا اتريستان ١٨٠٣ — ١٨٠٤" المنظرة الاشتراكية للحركة النسائية للطبقة العاملة إلى وضع استراتيجية للمطالب النسائية على مبدأين أساسيين:

تحقيق الاعتراف بحق الرجال والنساء في التساوي في ميادين العمل، وفي التنظيم النقابي السياسي مع الاعتراف بالحاجة إلى منح النساء تربية أخلاقية وتدريبات فنية حتى يصبحن على المستوى الملائم في النسق الاجتماعي، وجاءت دعوة "فلوراترستان" لإثارة الانتباه حول عمل المرأة ودورها في التطور الصناعي وحقها في بناء اتحادات نسائية تطالب بحقوقها في المساواة. (كول: ص٢٢٨-٢٣٩).

والواقع أن دعوة"فلوراتربستان" للمنظمات النسائية والمناداة بحقوقها المتساوية مع الرجل جعلتها أسبق من النساء الرائدات الفرنسيات في الدفاع عن العمالة النسائية، وجاء من بعدها "اليزابيث ديمتريف" وهي أبنة نبيل روسي التقت بماركس في لندن، وشاركت في انتشار الاتحاد النسائي للدفاع عن باريس في فترة ثورة من ١٨ مارس إلى ٢٧ مايو ١٨٧١م وفي هذه الفترة قامت طبقة البروليتاريا بالدور الأكبر في الحكومة العمالية التي تولت إدارة الشئون العامة لمدينة باريس، إلا أنها لم تحقق أهدافها بعد أن تصدت لها الطبقة البورجوازية .

والواضح هنا هو انتشار الأفكار عابرة الحدود الوطنية في لغة الأيديولوجية التي حملها الاتحاد النسائي هو تنظيم المواطنات لمساندة الدفاع

عن قضية الثورة والكيمونة، وفي ضوء الحماس الثوري أنشأت لجان في الأحياء لتجنيد النساء لأعمال الإسعاف وإدارة مستشفيات الميدان وتـدبير شـئون أموال التبرعات، واستدعاء نساء الاتحاد في أي ساعة من سـاعات الليـل أو النهار، ولخص الاتحاد النسائي هدفه بأنه الثورة الاشتراكية الكاملة، من أجـل إلغاء جميع البنية الاجتماعية والقانونية القائمة، وإزالة جميع الامتيازات وصـور الاستغلال من أجل تحرير الطبقة العاملة (برعي ٧٣) الواقع أن موقف الاتحاد النسائي لم يكن مقتصراً على الأعمال التطوعية المساندة لثوار الكميونة بقـدر ما كان للعضوات فعالية في إنتاج السلاح وإعداد أكياس الرمال للمتـاريس، وفي نفس الوقت لعبن دوراً هاماً في صياغة مجموعة من الإصلاحات التعليميـة التقدمية، ودوراً جزئياً في تنفيذها، فمن بين كل ثلاثة أطفال في باريس كـان هناك واحداً لا يحصل على أي تعليم أساسي، والذين كانوا يحصلون عليه كان نصفهم ملتحقاً بمدارس الكنيسة، وكان تعليم البنات خاضعاً بقدر أكبر مـن الصبيان لسيطرة الكنيسة، وللخروج من دائرة الفكر الكنسي إلى العلمانيـة وفصل الدين عن الدولة اتخذت الكميونة خطوات مهمة نحو تغيير هذا الوضع في اتجاه نظام تعليم إلزامي تموله الدولة، متحرراً من نفوذ رجال الدين، ويوازن بين العلوم الإنسانية والعلمية، وأولت تعليم البناء عناية خاصة إذ كان مهمـلاً أكثر من أي فئات أخرى، فتكونت لجنة كل عضويتها من النساء للإشـراف على محاولات إنشاء مدارس البنات، وأنشئت مدرسة صناعية للبنات لمساعدة العاملات، بذلت جهوداً مبكرة لإنشاء حضانات نهارية قريبة من المصانع.

جاءت الجهود التعليمية من جانب الكميونة كأول الخطوات نحو تحريـر النساء ومساواتهن مع الرجال، بجانب ذلك كانت للمنظمات النساء مواقـف عدائية إزاء العاهرات، والمطالبة بالقبض عليهن وعلى النساء الـسكيرات في الشوارع.

وبعد أن فشلت الكميونة وجاءت الجمهورية اتخـذت موقفـاً عـدائياً بمحاكمة أكثر من ألف وخمسين امرأة منهن ٧٥٦ عاملـة، أظهـرت جميعـاً شجاعة رائعة في المحاكمة.

كما سبق وأن ظهرت النساء العاملات الشجاعة خلف المتاريس، وبعـد تجاربهن الميدانية اكتسبن أفكاراً جديدة في الصراع، ومع ذلـك لم يـستطعن توحيد أنفسهن في استراتيجية نحو أهدافهن. (توني كيف، ص٧٢-٧٣).

الواضح أن المشاركة النسائية في الكميونة لم تكن هجعت في المقام الأول الصراع من أجل المساواة أو التمييز بين الجنسين بقدر ما كان الهدف في محاربة البورجوازية، ومع ذلك كان اتجاه الرأي العام يناصب المرأة عداء في شغل وظائف الرجال، وفي مجالات العمل المختلفة خاصة بعد الزيادة المطردة للنساء وتشغيلهم بأجور أقل من أجور الرجال، وتبدو هذه الحقيقة من لغة الأرقام، ففي عام ١٩٠٠ كان النساء يشكلن ٣٤,٥% من قوى العمل، وإن كن يمثلن فقط ٦% من أعضاء المنظمات النقابية العمالية، ولا يمكن اعتبار هذا النقص النسبي أنه بمثابة دلالة على عدم الاكتراث من جانبهن. بل الحقيقة أن الرجال والنقابات الخاصة بهم كانوا يمنعوهن عن العمل في بعض الصناعات أحياناً، كرد فعل طبيعي إزاء قيام أصحاب العمل باستخدام النساء مقابل أجور تقل نسبة ٤٠% و ٥٠% لنفس العمل، وأحياناً كرد فعل أيديولوجي أبوي تجاه اشتغال المرأة بدلاً من التزامها المترلي. في الوقت نفسه كانت النساء في بعض الأحيان وخاصة النساء العاملات ينظر إليهن على أنهن منافسات للرجال. كما كان انخفاض أجورهن يهدد باستبعاد الرجال من العمل أو بخفض المعدل العام للأجور، ولقد تزايدت المنافسة نتيجة إدخال الميكنة وذلك بحلول النساء مكان الرجال واستخدام الماكينات بما صاحبها من تبسيط أو تخفيف عملية العمل. وهكذا أصبحت النساء تشكل جيشاً احتياطياً من العمالة اليدوية المفتقدة للمهارة ذات الأجر المنخفض والتي يمكن استبدالها بسهولة، خصوصاً تلك المعرضة لاستبداد صاحب العمل، وللتحولات الاقتصادية.

كانت هناك بعض النقابات تحاول طرد الرجال من وظائفهم لمجرد شغل الزوجات للعمل، وكان في مقدمتها نقابات عمال الطباعة والجلود. وفي هذا الشأن اكتشفت "مادلين جيلبرت" أنه فيما بين عامي ١٨٩٠ – ١٩١٠ قام الرجال بتنظيم ستة وخمسون إضراباً لمنع النساء من العمل في الورش الصناعية.

نتيجة لذلك جاء تدفق العاملات في الورش والمصانع فيما بين ١٨٦٩ – ١٩١١ حتى بلغ عددهن ضمن القوة العاملة ٢,٥ مليون امرأة، وقد بات من الواضح أن النساء قد دخلن القوة العاملة لكي يبقين فيها، كما توافدت واحدة بعد الأخرى، وكان الرجال على مضض للسماح بانضمام النساء في محيط عملهم.

وأحد الأسباب وراء هذا، هو قيام النساء بمشاركة الرجال جنباً إلى جنب في شأن سلسلة من الإضرابات، وإن كانت في حقيقة الأمر إضرابات نسائية في جوهرها، إلا أنها في نفس الوقت تشكل موقفاً خاصاً تجاه العمل وإزاء النقابات، ومن ثم لم يعدن في نظر الرجال مجرد عناصر منافسة أو حتى مشاركة في الإضرابات بل صار اعتبارهن حلفاء.

على أية حال، فإن الأمر قد استمر حتى عام ١٩١٣ حتى بدأ الحوار الوطني حول مسألة انضمام النساء لعضوية النقابات. وكانت شرارة الحوار التي أشعلت هذا الحوار "قضية إيما كوريو" التي كانت تعمل عاملة طباعة ورفضت نقابة الطباعة بمدينة ليون عضويتها، بجانب هذا تم فصل زوجها الذي كان من العناصر النقابية النشطة لموافقته لزوجته بالعمل في مهنة الطباعة، وكان رد الفعل إزاء هذه القضية إنسانياً من طبقة البرجوازية أن قامت التنظيمات النسائية للمدرسات بالاتحاد النسائي الجماعي بتبني هذه المشكلة بقوة، مما أدى إلى الحوار حولها طول العام التالي داخل نقابة الطباعة وكرد فعل أدى بالاتحاد العام للعمال الفرنسي شن حملة استهدفت إدخال النساء في التنظيم النقابي. لكن نشوب الحرب العالمية الأولى أدى إلى توقف هذه الحملة، وإن لم يمنع من مواصلتها فيما بعد، ذلك مع ما صاحبها من معوقات الأزمة الاقتصادية التي عمت في الثلاثينات ونشوب الحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٦٢ لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية يحدث أن يتوقف تراجع نسبة العاملات في القوة العاملة، وبدأت النسبة تتجه إلى النمو البطئ من ٢٣,٤% عام ١٩٦٨ ثم ارتفعت بسرعة إلى ٣٨,١% عام ١٩٧٥ وفي تلك السنوات كانت نسبة الزيادة الصافية في عدد النساء في الفترة السابقة هي ١,٣٨٤,٠٠٠ بينما كانت نسبة الرجال ١٥٩,٠٠٠ فقط.

ولقد صاحب هذا التزايد السريع في نسبة المشاركة في القوة العاملة عدد من المتغيرات في تشغيل النساء من أهمها:

أولاً: تزايد في نسبة صاحبات الأجر والمرتب بين النساء العاملات بما في ذلك العاملات في الزراعة، ورغم أن هذا التغير حدث بين الرجال أيضاً إلا أنه قد حدث بمعدل أقل.

ثانياً: تزايد عدد النساء المشتغلات في القطاعين المكتبي والخدمي، فكانت النساء يشكلن ثلاثة أرباع النمو في عدد العاملين المكتبيين وثلاثة أخماس

النمو في قطاع الخدمات والإدارة الوسطى، ومع ذلك فقد كان أيضاً يشكلن نفس حجم النمو في العمالة اليدوية التي معظمها غير ماهرة أو شبه ماهرة رغم أنهن يشكلن خمس العمالة اليدوية بأجمعها عام ١٩٦٨.

ثالثاً: يوجد قدر أكبر من الاستمرارية في تشغيل النساء، خصوصاً صغيرات السن في المجموعة العمرية ٢٥–٣٥ عاماً وهي تمثل نسبة زيادة في مشاركة النساء في القوة العاملة هي التي تقع في هذه المجموعة العمرية. رغم أن كبر نسبة تشغيل قد استمرت في نطاق المجموعة العمرية ٢٠–٢٤ عاماً وبجانب ذلك كانت نسبة كبيرة تحصل على أجازت وضع في ضوء ما توفره فرنسا من خدمات رعاية الطفل، إلا أن الكثيرات من أمهات صغار الأطفال يعانين مما يطلق عليه الفرنسيون يوم العمل المضاعف والوضع الخاص بهؤلاء يساعد على تفسير مطالب النساء المتزايدة من أجل المساواة.

والمحقق أن التزايد في معدل تشغيل النساء هو سبب ونتيجة في نفس الوقت، للتوسع في حركة التنظيم النسائي واتصافها بالراديكالية، ويبدو أن منحنى تشغيل المرأة قد بدأ في الارتفاع عام ١٩٦٨ كما أن إعادة نشاط الحركة النسائية مرة أخرى قد بدأ كذلك فيما بين ١٩٦٨ – ١٩٧٠ أما دخول النساء صغيرات السن بحجم كبير في سوق العمل فقد بدأ واضحاً بشكل بارز عام ١٩٧٥ وفي نفس الوقت استطاعت الحركات النسائية بمساندتها للرجال داخل الاتحاد العام للعمال والاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمال، أن تكتسب هي الأخرى حقوقها في البناء التنظيمي، وأن تجعل من مطالبها مطلباً تنظيمياً خاصة ما يرتبط بمزايا الأمومة والطفولة.

وبالرغم ما كان عليه الاتحاد العام للعمال والاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمال من اتفاق – حوالي عام ١٩٧٥– على بعض القضايا الرئيسية للنساء، إلا أن طريقهما لهذا الاتفاق اختلف تماماً، حول حق النساء من العمل وحقهن في أجور وظروف عمل أفضل، والواقع أن الاتحاد العام للعمال كان له ريادة تاريخية في مشاركة النساء في العضوية. وبعد الحرب العالمية الثانية ومن خلاله تشكلت الجمعيات النسائية على مستويات متعددة من التنظيم. وتحقيق المطالب العامة التي تخص كل من الرجال والنساء بالإضافة إلى "المطالب

النسائية" الخاصة التي ترتبط بالأمومة والطفولة والبناء الأســري. (Margaret Maruani: p. 121).

ألمانيــا:

من الصعب فهم أبعاد الحركة النسائية العماليــة دون النظــر إلى علاقتــها بالنقابات العمالية الألمانية التي اختلطت بالأفكار الثورية الاشتراكية والنازية التي امتدت إلى نحو مائة عام، مرت فيها بمراحل مختلفة من النظم الـسياسية وحكــم الإمبراطورية حتى عام ١٩١٨م، وجمهورية فايمر عام ١٩٣٣ بالرايخ حتى عــام ١٩٤٥ ثم الجمهورية الاتحادية، وفي الوقت الذي فرضت فيه الأحوال الـسياسية أن تحمل النقابات معها ملامح تاريخها المختلفة بما في ذلــك بعــض مــشاكلها المستمرة، فإن الظروف المحيطة بهذه المشاكل قد تغيرت مع الوقت، وإحدى هذه المشاكل جاءت في سؤال هو متى وكيف يتم التعامل في مسألة وجود النــساء في النقابات العمالية؟ وأسفرت الإجابة عن قدر كبير من المناقشات، حولت أنظــار عدد كبير من المنظرين الاجتماعيين للحوار والبحث الأكاديمي.

ومع أن الموقف من النساء كعاملات وكعضوات نقابيات قد تغير بــتغير المناخ الاجتماعي، إلا أن تغير الوضع القانوني للنساء لم يتم حتى الــسبعينات، وحتى ذلك الوقت كان العامل الرجل من الوجهة القانونية هو رب الأســرة، الذي يكتسب العيش، كما أن القانون هو الذي أكــسب زوجتــه وضــعها كزوجة وأم. وفي إمكانها العمل فقط بإذن من زوجها، ولقد كان هناك إقــرار بحاجة النساء إلى الحماية في حياتهن العملية. ليس لأنهن موضع استغلال ســيء كعاملات، ولكن استغلالهن قد يعرضهن للخطر على الإخصاب لديهن، وهذا يعني القضاء على مستقبل الجنس البشري، وكانت قــوانين الحمايــة تــنظم ساعات العمل اليومية والأسبوعية وتحظر العمل ليلاً. ودون شك كان لهــذه القوانين التي أيدتها بشدة النقابات وأعضائها من النــساء تأثيرهــا في تعزيــز العوامل الأخرى التي حصرت النساء في مجال ضيق من الوظــائف المقــصورة عليهن (العمل النسائي) والمفترض فيها أنها تتناسب وقدراتهن الجسدية والمهنية الأكثر ضعفاً من الرجال وهي من العوامل التي تحدد أجورهن المنخفضة.

وخلال الحرب العالمية الأولى دخلت النــساء بــصورة فعالــة في مجــال الوظائف الخاصة بالرجال، خاصة في الصناعات الحربية، وبعد انحسار التعبئــة

العامة استعاد النموذج القديم – الأبوي – لتشغيل النساء وضعه مرة أخرى. فقام الديمقراطيون الاشتراكيون الذين تولوا الحكم عام ١٩١٨ بإصدار المراسيم التي تبعد النساء من وظائفهن مع عودة الرجال من الجبهة العسكرية.

ولم يسفر عقد العشرينات إلا عن قدر ضئيل من التقدم بالنسبة للنساء، فمع بداية العقد كانت القضايا المركزية عند النقابات هي إنشاء النسق الخاص بالمجالس العمالية. بجانب المشاكل التي تولدت عن التضخم والبطالة، وبنهاية العشرينات كانت البطالة تستحوذ على اهتمام النقابات، ومن ثم فقد انشغلت بصورة تامة تقريباً في اتخاذ الإجراءات الدفاعية ضد الشيوعية كحركة أيديولوجية غازية.

أما في فترة حكم "هتلر" النازي منذ عام ١٩٣٣ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد كان يتسم بمعاداة النساء، كان "هتلر" يهدف إلى طرد النساء من سوق العمل، وتبدو هذه المؤشرات مع بداية عام ١٩٣٣م حينما أصدر أمراً تنفيذياً يوجه أصحاب العمل إلى التخلص من جميع النساء المتزوجات ممن يحصل أزواجهن على ١٢٥ مارك شهرياً. ولم يكن يستثنى من جميع النساء المتزوجات إلا من كانت ضرورة العمل يحتاجهن أو لا يوجد من الرجال العاطلين من يشغل هذه الوظائف من النساء، ورغم أن النازيين كانوا يدافعون عن عدم قيام النساء بالعمل خارج المنزل. إلا أن الغالبية العظمى قد أدركت أن الضرورة الاقتصادية وفائض عمل النساء عن الرجال تجعل من تحقيق هذا الأمر حلماً مستحيلاً. وبذلك تحول العمل النسائي إلى الزراعة والعمل الاجتماعي والخدمة المنزلية والتمريض والتعليم، أو في أي مهنة أخرى تتعلق بالنساء أو الأطفال أمراً مقبولاً تماماً. ولكن مع تزايد الحاجة للنساء للعمل في مجالات تخرج عن دائرة العمل النسائي، فإن الأيديولوجيا النازية كانت تصنف مثل هذا العمل بأنه تضحية من جانب المرأة من أجل الوطن، لذلك فإن البرامج الاجتماعية التي توافرت للنساء العاملات قد شملت إلى حد كبير حماية واسعة وغنية للأمومة، وهي ميزة لم تنتقص في سنوات ما بعد الحرب. ومع قيام ألمانيا بإعادة بناء نظمها السياسية والاقتصادية في ظل تعاقب الحكومات المحافظة، تبني رجال الاقتصاد والعمل سياسة تشجيع الملايين من العمال الأجانب دخول سوق العمل، وكانت النتيجة هي شيوع حالة من الجمود على دخول النساء في سوق العمل خلال الفترة التي شملت سنوات ما بعد الحرب. (Alice, H. Cook, p. 71)

موقف المنظمات الدولية:

لعل العوامل السابقة أدت بالمنظمات الدولية إلى توجيه الانتباه إلى السياسات الألمانية التي تتعلق بالنساء العاملات. فالسوق الأوروبية المشتركة ومنظمة العمل الدولي، ومركز التعاون والتنمية الاقتصادية، جميعها قامت بمجموعة دراسات أسفرت عن نماذج قوانين لأسلوب التشغيل والعمل، وكان من المتوقع أو مطلوب أن تتوافق معها جميع الدول الأعضاء. وقد دعت عدة وزارات بالحكومة الألمانية، بل والبرلمان نفسه، إلى الاستفادة من الدراسات التي وضعتها هذه الأجهزة لكي تكون بمثابة قاعدة للمعلومات ودليل يسترشد به في تطوير السياسيات الوطنية الخاصة بالنساء، وكان برنامج النقابات فيما يتعلق بالنساء، والذي تبناه المؤتمر التأسيسي للتنظيم النقابي العمالي عام ١٩٤٩م، يتضمن ثلاث نقاط رئيسية هي:

١- حق النساء في العمل.

٢- توسيع نطاق تشريعات الحماية للنساء.

٣- المساواة في الأجر مقابل نفس القدر من العمل.

وفي عام ١٩٦٣ ثم في عام ١٩٦٩ أعيد صياغة البرنامج مرة أخرى فأصبحت النقاط الثلاث هي:

١- حق العمل.

٢- زيادة تكافؤ الفرص.

٣- تحقيق المساواة في الحقوق.

وخلال الثلاثون عاماً التي مرت منذ إنشاء التنظيم النقابي الألماني، طرأ على مدخله في معالجة المشاكل النسائية عدة تغيرات هامة نتيجة لضغوط داخلية وخارجية، وبعد أن أصبحت "ماريا فيبر" الرئيسة الثانية للقطاع النسائي في التنظيم النقابي الألماني في منتصف الستينات، بدأت في تنفيذ برنامج تعليمي عن وضع ومشاكل النساء موجه لكل من النساء النقابيات ولزملائهن من الرجال، وقد تضمن هذا البرنامج عدداً من الدراسات عن النساء العاملات، تبينت إحداها أن النساء المتزوجات كن يعملن أساساً للضرورة الاقتصادية، ولذلك كن يسهمن بدرجة كبيرة في دخل الأسرة في الاقتصاد،

وبعد ذلك بفترة قصيرة تحول الموقف الرسمي للنقابة إلى التأييد الإيجابي للنساء اللاتي يجمعن بين العمل والزواج. ولقد أدى القلق من أن النساء ممن لهن أطفال صغار لا يجب أن يعملن خارج المنزل إلى الاهتمام بزيادة عدد الأماكن في المدارس الداخلية ومدارس الحضانة وعندئذ تغير الموقف إزاء هذه الأماكن، فبعد أن كان ينظر إليها على أنها مؤسسات ضرورية بالرغم من كونها بديل غير مرغوب فيه لرعاية الأم. أصبحت الأن لها قيمتها في الإسهام في إعداد الأطفال للتعليم الرسمي والحياة الاجتماعية مع من في مثل عمرهم، الشيء الملاحظ أن الدفعة الكبيرة لعضوية النقابات العمالية والتنظيمات النسائية التي ظهرت عام ١٩٧٢ أدت إلى أن يطلق عليها عام النساء العاملات. بعدها توالت عضوية النقابات من ٦٧٦,٧٩٣ إلى ٢,٦٤٣، ١,٤٠٥٪ أو من ١٥,٣٪ من مجموعة العضوية النقابية إلى ١٨,٨٪ عام ١٩٧٧، ومع نهاية عام ١٩٧٨ ارتفع هذا الرقم إلى ١٩,١٪ وفي عام ١٩٧٩ بلغ ١٩,٦٪ ثم بمجيء عام ١٩٨٠ كان الرقم تعدى ٢٠٪ عن عام الأساس ١٩٧٢.

وفي ضوء هذا التطور في عدد العاملات في مجال التصنع كان الكثير منهن يدرك دور النقابات العمالية في حماية مصالحهن، وهو ما أدى بمبادرة النقابات العمالية بإعداد برامج متخصصة لتثقيف القيادات النسائية العمالية في المنظمات النقابية. (Alice H Cook: p. 72).

الثقافة النقابية الألمانية:

لا نستطيع أن نغفل دور الثقافة العمالية في بناء الأفكار الإيجابية في برامج متخصصة الرئيسية للقيادات النسائية العمالية ورفع الوعي بمطالبها، والمتطلبات الرئيسية للقيادة النقابية بل حتى بالنسبة لمستشاري العمل وممثلي المصنع. وهذه البرامج عادة ما تبدأ بدراسات مسائية في المنطقة التي يقع بها مكان العمل. وهذه البرامج تسير من خلال موضوعات متقدمة تحت الإشراف النقابي الإقليمي. وكثيراً ما تشمل الإقامة القصيرة (نهاية الأسبوع) أو الكاملة (طوال الأسبوع) ثم تبلغ هذه البرامج ذروتها ببرامج أطول في المعاهد النقابية المجهزة بشكل جيد من حيث الوسائل والمدرسين، بعد ذلك يتوج هذا النظام الثقافي عن طريق ثلاث أكاديميات تعليمية تعطي برامج ما بين سنة وتسعة شهور وتعتبر عادة في مستوى الدرجة الجامعية، واختيار الأعضاء النقابيين للحصول على هذه البرامج التدريبية

يتم عن طريق مجلس التعليم المحلي، وبالنسبة لمستشاري العمل فهم يمنحون بحكم القانون فترة تفرغ من العمل مدفوعة الأجر لمدى ثلاثة أسابيع للتدريب خـلال فترة توليهم منصبهم. وعادة ما تقوم النقابات بتحمل تكاليف السفر والعمليـة التعليمية.... الخ. ولقد اتسع نطاق عملية التفرغ للحصول على قدر أكبر مـن التعليم وأمتد إلى مجالات أخرى من النظام التعليمي، وبات مـدرج في جـدول الأعمال ليكون من بين المسائل التي تتفاوض النقابة بشأنها، وجاء هذا التفـاوض ليشكل أهمية كبيرة في مساعدة النساء اللائي غالباً هـن في موضـع هامـشي يصعب منحن أجازة مدفوعة الأجر. والرأي الذي تأخذ بـه قيـادات القـسم النسائي بالاتحاد العام للعمال هو السماح للتدريب لأعداد لا تزيـد عـن ٦٠٠ امرأة سنوياً. ورغم أن حضور النساء البرامج المختلطة في المعاهد الداخليـة قـد وصلت نسبته إلى ١٤% عـام ١٩٧٦ مقابـل ٤,٦% عـام ١٩٦٥، إلا أن نسبة من حضرن من النساء في تدريب المرأة، وصلت إلى نحـو ٢٠% في ذلـك العام، وهو ما يعتبر إسهام كبير في تدريب المرأة. وهو ما يعني اشتراك اثنـان أو ثلاث من النساء في كل برنامج مختلط، والتحاق واحدة إلى أربعة في كل فـصل بالأكاديميات الداخلية. ومع ذلك فقد بقيت هنـاك بعـض المـسائل الهامـة، فالنقابات الألمانية بعكس نظريتها في السويد، لم تدرس بعد مسألة إعـادة تنظـيم معاهدها لكي تحقق لا مركزية برامجها الداخلية وتنشئ فصولاً إقليميـة أو حـتى محلية تسمح للنساء الالتحاق بها، كذلك فإنه لم يتحقق حتى الآن سـوى قـدر ضئيل من الرعاية للطفل سواء في البرامج الداخلية أو المـسائية، وبـالرغم مـن تفضيل النساء للفصول التي جميعها من النساء فقط عن تلـك المختلطـة، إلا ان النقابات لم تعمل على تقويم مدى نجاحها النسبي في تحسين مهـارات النـساء في القيادة النقابية. (Alice, H. Cook: p. 78).

إيطاليا:

لاشك أن التحالف العسكري بين ألمانيا وإيطاليا شكلا تطوراً ملاحظاً في قوى العمل بين الجنسين وتقلبا سريعا في التناقضات التي أفرزت الكـثير مـن الصراعات بين هذه النقابات وبين العمال المهرة وغير المهرة، وكيفية الانضمام إلى النقابات بصفة خاصة النساء، ولقد أدت الأحـداث في مطلـع القـرن العشرين إلى مشاركة النقابات العمالية الإيطالية في الحركة الاشتراكية الفاشية التي بدأت كحركة ثم حزب سياسي موجهاً أساساً إلى الطبقات المتوسطة، وقد

رأى كثيرون من محللي الفاشية الإيطالية أن جذورها تمت في منـاطق الطبقـة المتوسطة، وتوضح الدراسات الاجتماعية أن الفاشية الجديدة للحركة الإيطالية الاجتماعية كانت أقوى في المناطق الأقل تنمية والأقـل تحـضراً في الـبلاد، وتوضح المعلومات التي تكون نتيجة الرأي العام الـدولي في عـام ١٩٥٣ أن صغار الملاك الزراعيين والحرفيين كانوا يمثلون الفئات المهنية الوحيـدة الـتي كانت تعطي الحزب تأييداً في الاسـتفتاء الـذي أجـرى عـامي ١٩٥٦ – ١٩٥٨م. وظلت الحركات النسائية في ظل هذا المناخ هـشة إلى أن أخـذت مشكلة اللجان في البناء النقابي للعمال.

وحينما نعود إلى الفترة مـن عـام ١٩٤٤ – ١٩٤٥ نجـدها تمـوج بالأيديولوجيات الاشتراكية وعلى سبيل المثال حاولـت الفاشـية الجديـدة بوصفها التعبير السياسي للجمهورية الإيطالية تأييد الطبقة العاملـة في شمـال إيطاليا بتأميم الصناعة ومجالس العمال بإطلاق شعارات اشتراكية متطرفة بوجه عام، لقد واجهت النقابات العمالية مشكلة التنظيم وتحقيق التجانس بين الطبقة العاملة التي كانت معظمها حديث العهد في تشكيلها، وكانت القوى العاملـة الإيطالية مقسمة بين رابطة الحرفيين والمهنيين، وبين القاعـدة العريـضة مـن العمالة غير المهرة التي كانت غير مستقرة بتنقلاتها من مكان إلى آخر حـسب ظروف العمل المتاحة، والواقع أن القوى العاملة رجالاً ونساءاً في تلك الفترة لم تكن لديها المقومات لتشكيل تنظيم نقابي فركزت نشاطها على تنظيمين هما الغرف العمالية، ونقابات الصناعات الوطنية، وقد اتجه كلا من النظـامين إلى قبول العضوية لجميع العمال على اختلاف مهنهم ومهاراتهم، وكانت السمات المميزة لهذين التنظيمين تعكس الصبغة السياسية العامة التي ربطـت العمـل بالأيديولوجيا الاشتراكية الفاشية. ولقد واجهت النقابـات العماليـة تنظـيم وتحقيق التجانس بين صفوف الطبقة العاملة التي كانت حديثـة في معظمهـا وكانت القوى العاملة الإيطالية تتسم بوجود فجوة كبيرة بين العدد القليل من العمالة الماهرة والمنظمة في روابط ذات تقاليد حرفية ومهنية وبـين القاعـدة العريضة والغالبة من العمالة غير الماهرة والتي كانت متنقلة وغير مستقرة.

لقد شهد التنظيم النقابي الإيطالي صراعات إقليمية تمتد من موقع العمـل إلى المجتمع، وكان التنظيم وبحكم الضرورة غير مركزي، كان يتمتع بدرجـة

عالية من المشاركة في العضوية، ومن ثم كان للنساء نصيب في هـذا التنظـيم النقابي، كما كان لانفتاح الحركة العمالية الإيطالية على المثقفين من خارجهـا أمر له أثره على العلاقة بين الحركة النسائية والحركة النقابية بمقارنتـها مـع مثيلاتها الألمانية والأوروبية الأخرى، وقد كان ضعف الطبقة العاملة الـصناعية في إيطاليا وتزايد أهمية الزراعة دور هام في أنهما معاً أرسـيا الأسـاس الأول لظهور الاشتراكية مع وجود تركيبة طبقية غير متجانسة تفوق بكثير ما كـان موجود في أي مكان آخر في أوروبا، وفي هذه الآونة فتحت النقابات أبوابهـا للنساء ومناقشة القضايا النسائية بدرجة ملحوظة عما كان من قبـل، وجـاء اهتمامها بالمشكلات الطبقية ويبدو ذلك من الدور الذي قام به الاتحاد العـام لعمال إيطاليا الذي تشكل عضويته العناصر الاشتراكية والشيوعية وفي ضـوء بنائه الأيديولوجي حاول وضع دعائم الاتصال بين النقابات والنساء بجانـب أطر التشريعات المرتبطة بمشكلات العمالة النـسائية، والاهتمـام بالقـضايا الاجتماعية بشكل عام بجانب القضايا الاقتصادية في المساواة الجماعيـة، وفي ضوء هذه الاعتبارات بدأت النقابات العمالية الإيطالية تهتم بالبناءات الضعيفة في القوى العاملة من ناحية المساومات الجماعية الرسمية والسياسية والتنظيمية، إن من يتمعن في اتجاهات النقابات العمالية الإيطالية يجدها قد نهجت سياسـة تقدمية حيال النساء العاملات ومشاكلهن، متأثرة بشدة بالظروف الاجتماعية والثقافية خارج موقع العمل، بالإضافة إلى كون النـساء يـشكلن وبـصورة تقليدية الجزء الأضعف في القوى العاملة، هذا وقد حظيت السياسات النقابية بالكثير من التأييد لاهتمامها بالنساء النقابيات. وفي عام ١٩٤٥ قام الاتحـاد العام لعمال إيطاليا بتشكيل اللجنة النسائية وتلي ذلك إنشاء هذه اللجـان في كافة الغرف العمالية الكبيرة وفي النقابات العمالية، لقد كانت هذه التنظيمات من اللجان مجرد اتساق ثانوية لا تتمتع بأي سلطة مستقلة داخل النقابات، بل تقوم بمهام معينة مثل التعليم وتعبئة العضوية النقابية، وتجميع المقترحات مـن النساء لعرضها على القيادة النقابية، وفي نطاق هذه الحدود لعبت هذه اللجان دوراً هاماً في توجيه سياسة النقابات نحو المسائل المتعلقة بالحماية والمـساواة، وهما الموضوعان الرئيسيان اللذان يـشكلان مـدخلاً لـدور النقابـات في التشريعات العمالية. (Bianca Beccalla: pp. 185 – 186).

الولايات المتحدة الأمريكية:

تشير النظرة المتانية لتاريخ الحركة النسائية في الولايات المتحدة إلى اختزالها في الواقع الاقتصادي للعمل في المستوطنات، والإنتاج المنزلي في حالة تشغيل المنسوجات، كانت الأجور في هذا العمل أعلى بكثير مما كان عليه قوى العمل في أوروبا، وكانت ما تحصل عليه المرأة في منتصف القرن الثاني عشر من أجر يقل بمقدار الثلث عن الرجل الحر الأبيض، وبمقدار الخمس فيما يتقاضاه العبيد المأجورين.

وبالرغم من ذلك فكان سوق الطلب على النساء البيض في المستوطنات مرغوب فيه، وبذلك كن يمتنعن بالمشاركة الاقتصادية مع الرجل، والحصول على أجور الكفاف. ولكنها كانت مقيدة بالسلطة الأبوية للزوج في كل ما يملكه بما فيها زوجته، وفي القرن الثامن عشر كانت تجليات الثورة الصناعية، والتشغيل بالميكنة الذي جذب النساء للعمل بعيداً عن العمل المنزلي، وبحلول عام ١٨٣٠ كان أعداد عمال المصانع ٥٥,٠٠٠ ألفاً، من بينهم ٣٩,٠٠٠ امرأة، ولقد أدى هذا الكم من النساء المقارنة بين أجورهن وأجور الرجال في العمل الواحد مما دفعهن إلى الاحتجاجات حيث خفضهن الأجور ومنها كانت نقط البداية، في توحيد جهودهن في حركة المطالب.

ومع مجئ الأربعينات من القرن التاسع عشر قمن بتنظيم رابطة كبيرة للعاملات في مصانع مدينة لوويل لولاياة ماساسا تشوسنت مع فتح فروع للرابطة بالمدن الصناعية بنيو إنجلند وكان الهدف بداية الإصلاح التشريعي ليكون يوم العمل عشر ساعات فقط ذلك في وقت كانت النساء محرومات من حق التصويت. (Barbara.M. Werreimer: pp. 286 – 287).

وبعد نصف قرن حصلت فرنسا وأمريكا على حق التصويت الانتخابي، وكان الكثير من رعاة حقوق المرأة في تلك الفترة يعتقدون بان ذلك هو تحولا في النضال من أجل المساواة بين الجنسين ولقد قدم العالم وليام شيف William H. Chafe دراسة نشرت عام ١٩٧٢ بعنوان المرأة الأمريكية The American Woman تبادل فيها محض الأدوار التي اصطنعت بها في فترة خمسون عاماً من ١٩٢٠ – ١٩٧٢ وانطلقت دراسته من فرض أساسي أن التعليم الاجتماعي للمرأة كجنس له دوره في البناء الاجتماعي نتيجة توزيع الأدوار بين الرجال

والنساء. وتقسيم العمل، وهو ما أبرز الدور الأبوي لسلطة الرجل في مناحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

ويضيف وليام ستيف أن بمجرد وجود مجموعتين مختلفتين في أنشطة العمل يكون الصراع بين الطرفين، وكحقيقة كان ينظر إلى مطالب النساء نظرة ساخرة بمطالبها، والتشبيه لحركتها بأنها حركة الطبقة المتوحشة.

ولكن حدث تغيرات دراماتيكية في خلال ثلاثين عاماً بعد هذه الفترة بشكل يلفت الأنظار، فقد تطورت إلى حركة متضامنة لإزالة التفرقة في تقسيم العمل بين الرجال والنساء، ولكن غالبية المؤرخين وصفوا هذه الحركة للسعي للحصول على حق الانتخاب وكانت تفسيراتهم قاصرة أمام حركة صاعدة كانت القيادات النسائية يطالبن بالمساواة في حقوق التعليم والأعمال والمهن، وأصبح الشعار أن النساء والرجال خلقهم الله سواء بسواء وأي منظور غير ذلك يتعارض مع سنة الله في خلقه، وقد أعربت زعيمات الحركة النسائية على أن الرجال مفسادون في القدرات والمسئوليات، وهاجمن مبدأ التمييز بين الذكر والأنثى، وطالبن المجتمع في التفكير حول دور المساواة بدلاً من التركيز على فكرة الانتخابات.

ولقد ظلت الزعيمات المناديات بحق المرأة في المساواة منذ نهاية القرن التاسع عشر يطالبن بإجراء تغيير اجتماعي راديكالي.

لقد تجلى هذا الإقناع في دراسة الباحثة شالوت بيركتز جيلمان Chalotte p. Gilman بعنوان المرأة والاقتصاد عام ١٨٩٨ وانتهت فيه إلى أن النساء لا يمكن أن يحقق الحرية إلا إذا حصلن على الفوز بحق الانتخاب. (Chife: p. 8). وهو الأمر الذي أدى بالنساء دخول الأحزاب السياسية وجدير بالذكر أن المناسبة الوحيدة التي نجحت فيها النساء في كسب التأييد السياسي بفضل "مسز روزفلت" أثناء وجود زوجها في البيت الأبيض.

وأخيراً بدأت النساء دخول مجال العمل في العشرينات ولقد وصف المؤرخون الأوضاع في هذه الفترة بأنها فترة تحرير المرأة الاقتصادي، وكان التصور العام أن النساء حققن قدراً كبيراً من المساواة الاقتصادية التي كانت زعيمات الحركات النسائية قد سعت إليها.

وفي فترة الانطلاق شهدت حركة المساواة تقدماً ضـــعيفاً نتيجـــة ثقافـــة البورجوازية الصاعدة، ووضع النساء العاملات في الأعمال الرثة مقابل أجور ضعيفة.

لقد حدثت طفرة في عمل النساء أتاح لذوي الياقات البيضاء مخرجاً لعمل الطبقتين الوسطى والعليا اللائي لم يكن يجدن عملاً يناسب وضعهن الطبقـــي، وبالنسبة للنساء العاملات أصبحن على قدم المساواة مع الرجل، بل شاركت في من قبل الهجرات خارج حدود الوطن، ولقد عملـــت النـــساء في مجـــال الوظائف متساوية مع الرجل، ولكن أكثر هذه الوظائف كانـــت في أعمـــال متواضعة، وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام بأن أغلب النساء العاملات كن من الزنجيات أو أجنبيات المولد، وكانت الطائفتان تعمل عاملات أو خادمات عند البورجوازيات، أو عاملات في صناعة الملابس.

لقد كان الرأي العام ينظر إلى حق عمل المرأة في زيادة الدخل من أجـــل الحياة الأسرية، وهو افتراض أدى إلى طرد العاملات كقوى معارضة، ولكـــن هذه الفروض خضعت لدراسات علماء الاجتماع والاقتصاد التي وجـــدت أن النساء كن يعملن لإعالة أنفسهن وعائلاتهن، وأن كثيراً منـــهن كـــن يعملـــن لمساعدة الأزواج في ظروف المعيشة الأسرية. (Chefe: p.p. 64 – 65).

الواقع أن الحركة النسائية الأمريكية خرجت من رحم حركـــة الحقـــوق المدنية، كما يشير تاريخها في الماضي، حين اكتسبت جماعات من نساء الطبقـــة الوسطى في جنوب أمريكا إنتصاراً إنسانياً على توفير العدالة الاجتماعية للعبيد السود في الفترة من ثلاثينات القرن التاسع عشر، وهي دعوى لتأكيد حقـــوق الإنسان والمطالبة بالمساواة وهي نفس مطالبهن لأنفسهن.

وفي هذا الصدد ظهر كتاب "سارة إيفانز" السياسة الشخـــصية جـــذور حركة تحرير المرأة في حركة الحقوق المدنية واليسار الجديد، وكتاب شولاميني فايرستون: حوليات الجنس. لقد ساعدت الأصول الطبقية للنـــساء اللائـــي أجتذهن الحركة النسائية في بدايتها ومعظمهن على أن يرين مـــشاكلهن مـــن منظور التعالي الجنسي للرجال، فخلال الازدهار الاقتصادي الـــذي ســـادت الستينات وانفتاح الفرص المتاحة للعمالة النسائية، كان من السهل أن يبـــدو

التعالي الجنسي للرجال الذين ينافسوهن على وظائف مهنية لأبناء الطبقة الوسطى ذلك الحاجز الرئيسي أمام النساء.

كانت الحركة النسائية الأمريكية مكونة من نساء الطبقة الوسطى، وهو ما تشير إليه "جوفريمان"، أحدى مؤسسات الحركة في بدايتها الأولى، وكن من البيض اللاتي تلقين تعليماً جامعياً، العملية في شغل الوظائف المهمة. وكانت نسبة الحاصلات على شهادات جامعية في عام ١٩٧٤ بنسبة ٦٦% والحاصلات على شهادات علمية أعلى بنسبة ٣٠%.

كانت هناك مشكلة بين الأفكار بين نصيرات الحركة النسوية، ونساء الطبقة المتوسطة في شغل الوظائف بينهما.

لقد أدت البيئة الاجتماعية لنساء الطبقة الوسطى في الحركات النسائية أن انزلقن في الترعة البورجوازية، ولقد كتبت في ذلك الكاتبة الأمريكية السوداء "بيل هوكس" في كتاب بعنوان: أولست امرأة!، كانت تقول أنه جميع الحركات النسائية في أمريكا منذ أصولها الأولى بنيت على أساس عنصري. وأن نساء الطبقة المتوسطة والعليا هيمنت على كل الحركات بثقافتها العنصرية النسائية في أمريكا. (توني كليف، ص٢٦٥ – ٢٦٦).

من خلال التحليل التاريخي للحركة النقابية النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن تجربة النساء منذ الأربعينات أظهرت تناقضاً كبيراً، فمن ناحية، انضمت أعداداً لم يسبق لها مثيل من الإناث إلى القوى العاملة، وبذلك غيرت التوزيع القائم للأدوار الاقتصادية إلى حد كبير، ومن ناحية أخرى لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في المجالات التي تعتبر الشغل الشاغل لرعاية حقوق المرأة، ومن هذه المجالات الاستخدام المهني ومراكز رعاية الطفل وقضايا الأمومة وسلم الأجور. ثم أخذت النقابات القومية في الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة متزايدة تقوم بإنشاء أقسام تختص بالشئون أو النشاطات النسائية، وتهدف هذه النقابات عقد المؤتمرات وإصدار المطبوعات للرعاية تنمية الانضمام إلى العضوية والتشجيع على تشكيل لجان نسائية في النقابات المحلية، وتدريب النساء على الدخول في لجان المساومة والشكاوي، ومن ناحية أخرى، نجد أن عدداً من النقابات كانت لها الريادة في جعل القضايا ذات

الأهمية بالنسبة للنساء في مقدمة الصدارة، فنجد مثلاً، الإدارة القانونية بالنقابات الدولية لعمال الكهرباء والراديو، والسكرتارية قد حشدت في المحاكم قضايا تتعلق بالعجز نتيجة الحمل والتمييز في الأجر، والتمييز في الجنس في التعيين والترقية، كذلك استطاع عمال الاتصالات في أمريكا الحصول على زيادات في أجور عمال الأجر المنخفض معظمهم من النساء وتحقيق عدد المواصفات الوظيفية بما حقق تضيق حجم التفاوت في الأجر أيضاً وعلى سبيل المثال، فإن العقد المبرم بين الاتحاد الأمريكي لموظف الحكومة ووزارة العمل الأمريكي قد أتاح للعمال الرجال والنساء الاستفادة من وقت الأجازات مدفوعة الأجر في الحمل والرضاعة ورعاية الطفل، وكذلك الحصول على أجازة بدون أجر لمدة عامين. (Chafe: p.).

روسيا:

إذا ما انتقلنا إلى الحركة النسائية في روسيا، نجد شرارتها الأولى قد انتقلت من ثورة يناير ١٩٠٥ باشتراك الآلاف من الرجال والنساء أمام القصر الإمبراطوري بقيادة الأب جابون Father Gabon زعيم اتحاد العمال الروس، وكانت العريضة التي تقدم بها قصف معاناة العمال رجالاً ونساءً من طغيان المسئولين وتجاهل طلباتهم الإنسانية ولكن رد الفعل كان إطلاق الرصاص على المتظاهرين وتحولت إلى مذبحة في الشوارع جمعت ضحاياه، وقد وصل عدد الضحايا إلى ١٥٠٠ من الرجال والنساء وشباب وشابات، وهو ما أطلق عليه اليوم الأسود. (Bloody Sunday) (Laidler: p.p. 351 – 352).

إلا أن موقف النساء من قوى العمل خلال الحرب العالمية الأول، كانت نسبة النساء العاملات في الصناعة قد ارتفعت إلى ٣٢% لتصل إلى ٤٠% في عام ١٩١٨ من مجموع الشعب العامل، أي من مجموع العمال والمستخدمين المأجورين، وثمة إحصاء يشكو من ثغرات عديدة في الواقع – صادر عن المجلس المركزي لنقابات روسيا يقدر بمليونين عدد النساء اللائي كن يعملن في أواخر عام ١٩٢١ في الصناعة والنقل (هذا الإحصاء يدخل في حساب العاملات الزراعيات، لكن يتجاهل الفلاحات المستقلات).

وقد كان للنساء غالبية ساحقة في ستة قطاعات مهنية، وفي النقابات التابعة لها.

ففي المطاعم الجماعية بلغت نسبة العاملات من النساء ٧٤,٥% وفي ورشات الخياطة ٧٤,٢%، وفي صناعة التبغ ٧٣,٥%، وفي القطاعات الفنية ٧١,٤%، وفي الصحة العامة ٦٤,٦%، وفي صناعة النسيج ٥٨,٨%، في ستة قطاعات إنتاجية إذن بات عدد النساء يفقن عدد الرجال. وهنالك عشرة قطاعات أخرى تتراوح فيها نسب النساء العاملات بين ٥٠,٢% والمقابل كان تمثيل النساء في الإدارة الاقتصادية، وفي منظمات المنشآت. (الكسفواكولونتافا: ص١٩٧).

ولقد أدى هذا التطور الكمي في قوى العمل تصاعد الحركة العمالية بما فيها النساء، وبهذا كان التوحد بينهما مساندة لبعضهما البعض في الاحتجاجات والإضرابات وبهذه القوى شجع العاملات على الإضراب في أكتوبر.

غير أن الحرب كانت تعني للعاملات الروسيات أعباء إضافية فوق كواهلن المثقلة بما يكفي من قبل، وفي الوقت نفسه أدت التغيرات في العمالة أثناء الحرب إلى زيادة قوهن الاقتصادية، حيث زاد عدد العاملات زيادة ضخمة، بعد أن أدى التجنيد على نطاق واسع إلى خفض عدد العمال في الصناعات التي جرى إحصاؤها بنسبة ١٢,٦% في الفترة ما بين ١٩١٤ - ١٩١٧ وزاد عدد النساء في نفس الفترة بنسبة ١٨,٨% كانت النساء تشكل نحو ثلث القوة العاملة عند بداية الحرب، ثم أصبحن يشكلن نصفها تقريباً في عام ١٩١٧.

في البداية أدت الحرب إلى فوضى شاملة في الحركة العمالية،؟ وخلال الشهور التسعة الأولى كانت الأحوال هادئة تماماً على الجبهة العمالية، وكان الفضل للنساء في إشعال فتيل تغيير، حيث بدأت القصة باضطرابات خبز ففي بتروجراد في ٦ أبريل ١٩١٥ ألغى بيع اللحم ليوم واحد، فحطمت النساء سوقاً كبيراً لبيع اللحم وقمن بنهبه، وتكرر المشهد في موسكو بعد يومين من هذا الحادث، بسبب نقص الخبز، وخلال الاضطرابات التي وقعت أصيب الحاكم العسكري للمدينة إصابات بالغة من جراء الحجارة المتطايرة، وتكرر هذا في أواخر الصيف في سوق ختيروفا المتسم بالعنف أصلاً، ووقعت حوادث مماثلة في العام التالي.

اشتركت فيها النساء في عدد كبير من الاضطرابات، ففي إيفانوفو

فوزنيسنسك بدأ اضراب في يونيو ١٩١٥ من أجل الخبز ثم اندلع مجدداً بعد شهر كمظاهرة سياسية تطالب بإنهاء الحرب وإطعام العمالِ المسجونين، وقتل خلاله أكثر من ثلاثين شخصاً، في نفس الوقت اندلع اضراب أخر في كوستروما واجهته السلطات بقمع مسلح وأعقبت ذلك جنازة شعبية ضخمة ثم اندلع ثانية، وفي هذه المرة وجهت العاملات نشرة للجنود يطالبن فيها بتقديم الحماية بدلاً من الرصاص.

وأدى انتشار أنباء هذه الصدامات إلى وقوع إضرابات سياسية كبرى في أغسطس وسبتمبر، ففي أغسطس أضرب ٢٧ ألف عامل في تبروجراد مطالبين بانسحاب حرس القوزاق من المصانع، وإطلاق سراح خمسة نواب بلاشفة في الدوما من المنفى، بجانب حرية الصحافة بالإضافة لمطالب أخرى. وفي أوائل سبتمبر أضرب ٦٤ ألف عامل في تبروجراد رافعين مطالب سياسية. وقد بلغ إجمالي الاضرابات في عام ١٩١٥ تسعمائة وثمانية وعشرون إضراباً. منها سبعمائة وخمسة عشر إضراباً اقتصادياً اشترك فيها ٣٨٣٥٨٧ عاملاً، ومنها مائتين وثلاثة عشر إضراباً سياسياً شارك فيها ١٥٥,٩٤١ عامل.

واستمر النضال في عام ١٩١٦ ففي ذكرى "الأحد الدامي" في ٩ يناير ١٩١٦ أضرب ثلاثة وخمسون ألف عامل (٨٥ في المائة منهم في بتروجراد) وعلى امتداد عام ١٩١٦ وخاصة في النصف الثاني من العام، ازداد عدد العمال المشتركين في الإضرابات باضطراد، وفوق ذلك اتخذت هذه الإضرابات طابعاً سياساً متزايدا. وقد بلغ إجمالي العمال المشتركين في إضرابات سياسية في ذلك العام ٢٨٠,٩٤٣ عاملاً، بينما شملت الإضرابات الاقتصادية ٢٢١,١٣٦ عاملاً.

المؤتمر النسائي والحركة النسوية:

مع تراجع المد الثوري تراجع نشاط الحركة النسائية، وكان المؤتمر النسائي الأول لعموم روسيا محاولة أخيرة لإحيائها، وقد عقد في نهاية عام ١٩٠٨ وامتد أسبوعاً. وسوف يفيد إلقاء نظرة على المؤتمر في إيضاح العلاقة بين الاشتراكيات والنسويات البرجوازيات.

كانت عضوات كل من "جمعية العمل الإنساني" "المتبادل النسائية" "ونقابة مساواة حقوق النساء" قد تكاتفن للإعداد للمؤتمر على مدى ما يقرب من

عام، أملاً في أن يسفر عن إنشاء "منظمة نسائية موحـدة" وأرادت "أنـافيلو سوفونا" خاصة وهي أحدى مؤسسات الحركة النسائية المخضرمات في روسيا، وقد تجاوزت السبعين من العمر أن تتوج سنوات نشاطها النـسائي "بإقامـة مجلس وطني للنساء الروسيات" وقد تساءلت أمام عضوات المـؤتمر "كيـف يمكننا أن نكسب حقوقاً وتأثيراً سياسيين واجتماعيين، إذا كان نحـن أنفـسنا عاجزات عن توحيد وحشد قوة النساء".

وكان شعار المؤتمر هو "حركة نسائية لا برجوازية ولا بروليتارية بل حركة لكل النساء".

وفي الخريف أنشأ عمال النسيج لجنة تنظيمية واتصلوا بالنقابات الأخرى، وحصلوا في النهاية على موافقة كاملة من المكتب المركزي للنقابات في سانت بطرسبورج وكانت اللجنة مكونة من أعضاء نقابات عمال البيـع والطباعـة والخياطين وكتبة الحسابات وصانعي الحلوى، ثم انضم إليهم فيما بعد مندوبون من النوادي العمالية.

وكان لهذا الاهتمام المتصل من جانب العمال بالمؤتمر أثره على البلاشـفة الذين كانوا يعارضونه، فقرروا المشاركة فيه، وقد كتب أحد البلاشفة الـذين حضروه فيما بعد عن الأوهام التي سبقته:

"كانت لكل عاملة تريد أن تعرض أحزانها المخزونة أمام هذا المؤتمر أمـام البروليتاريا بأسرها" رغم أننا قلنا مراراً أن المؤتمر لن يعطينا شيئاً، وأننا ذاهبون إليه فقط بغرض التحريض، فقد رأينا نفس الأوهام على وجوه المندوبين".

ولتبديد الأوهام كان البلاشفة راغبون في مواصلة الاشـتراك بحـد أدنى، وكانوا في البداية قد طلبوا من العمال باختـصار أن "إذهبـوا إلى المـؤتمر، وأعرضوا رايتكم، ثم عودوا إلى بيوتكم" ولكن حين لم يحقق ذلـك حماسـهم، سلم البلاشفة بمشاركة مندوبيهم في أعمال المؤتمر، شرط أن تقتصر على إعلان الموقف الاشتراكي الديمقراطي فقـط، وإذا رفـضت مطالبـهم يقترحـون الانسحاب من المؤتمر.

عقد ما يقرب من خمسين اجتماع تنظيمي قبل المـؤتمر، وتـراوح عـدد الحضور بين ثلاثة ومائة وخمسين في كل منـها، وتـراوح عـدد العـاملات

المشاركات بين خمسمائة وستمائة وخمسين حسب رواية "كولونتاي". ونتيجة لهذه الجهود تشكلت جماعة عمالية عريضة لتمثل نساء الطبقة العاملة في المؤتمر، وقد ميزت "كولونتاي" ثلاثة مواقف أساسية داخل هذه الجماعة/: موقف البلاشفة الذين كانوا يريدون تخفيض التعاون مع نصيرات النسوية إلى الحد الأدنى ومغادرة المؤتمر في أسرع وقت ممكن، والمناشفة الذين اتخذوا موقفاً معادياً، فقالوا أنهم ضد استعداء العناصر الديمقراطية في المؤتمر ومع إقامة تحالف ديمقراطي عريض، أصرت "كولونتاي" على إيضاح التناقضات بين نصيرات النسوية والاشتراكيين في جميع النقاط الأساسية المتعلقة بقضايا المرأة.

يتأكد هذا الانطباع من الإحصاءات المتوافرة عن المشتركات، وإن تكن تغطي فقط ٢٤٣ من أصل ١٠٥٣ من المشاركات رسمياً، وتنقصها معظم العاملات اللاتي تركن المؤتمر قبل توزيع بيان الأسئلة، كانت غالبية من وجهت إليهن الأسئلة (٦٠%) مابين الثلاثين والخمسين من العمر، و٢٧% أصغر من ذلك و ١٣% أكبر، ثم ٥٩% متزوجات، و٢٨% غير متزوجات، و١٢% أرامل، و١% زيجات حرة، أكثر من نصفهن و ٥٩% أتممن الدراسة الثانوية، و ٣٠% منهن تلقين تعليماً عالياً، و ١٦% حصلن على معادلة مدرسة النحو، أكثر من نصفهن يعملن، ولكن أقلية كبيرة ٤٢% أما لم تشر إلى أعمالها أو أنها لم تكن تعمل عملاً مأجوراً وهو الأرجح من النساء العاملات كانت الغالبية من الطبيبات والمعلمات والكاتبات والفنانات، إذ مثلن ٧٥% من مجموع النساء العاملات، و١٤% من الباقي كن يعملن في مؤسسات عامة أو خاصة، و ١١% إما طالبات أو عاملات. وكان لغالبية المتزوجات أزواج من المهنيين.

واقترحت إحدى زعيمات الحركة النسوية هي "أولجا شابير" أن تركز الحركة على التحرير الداخلي للنساء بواسطة "رفع الوعي" وهي العبارة الماركسية الشائعة بين نصيرات الحركة النسوية بغرض تحريرهن من أغلال عقلية أبوية.

ورأت "كولونتاي" أن نزعة العداء الطبقي، وتعارض المصالح الاقتصادية الاجتماعية يقسم عالم النساء تماماً كما يقسم عالم الرجال إلى معسكرين متعاديين. وقالت أن المؤتمر اقنع العاملات نهائياً بعبث الوحدة مع نساء

الطبقات الأخرى فاتجهت النساء إلى التضامن بعد أن زاد عـددهن بسرعة خلال الحرب العالمية الأولى. (توني كليف : ص١٦٧).

لم يكن هناك ركن في البلاد، إلا ويسمع فيه صوت امرأة بشكل أو بآخر، تتحدث عن نفسها وتطالب بحقوق جديدة، ولأول مرة انعقدت اجتماعـات علنية للمطالبة بحقوق النساء، في موسكو وسانت بطرسبورج ومينسك ويالتـا وساراتوف وفيلنا وأوديسا.

وفي أواخر فبراير ١٩٠٥ أنشئت منظمة سياسية نسائية، مكونة أساسـاً من نساء الطبقة المتوسطة والمثقفات تحت اسم "نقابة مساواة حقوق النسـاء" وكانت لقيادتها صلات وثيقة بنقابة المعلمين وضمت عدداً مـن الـصحفيات وألقت كولنتاي كلمتها التي تحمل عنوان العاملة أن قضية المرأة البروليتاريـة هي قضية حقوق وعدالة، ولذا وجدها تحرير كعضو في المجتمـع وتـدعمت صفوفها وهو من حقوق الإنسان.

وفي إطار تطور الحركات النسائية شهد في ٧ مايو ١٩٠٥ بعـث سـتة وعشرون فرعاً من تسعين مدينة وبلده بسعبين مندوبة إلى "المـؤتمر التنظيمـي الأول" الذي انعقد لثلاثة أيام في موسكو. وفي هذا المؤتمر طرح عـدد مـن النساء العاملات مشروع قرار يؤكد على احتياجـات عـاملات الـصناعة والفلاحات، في مساواة الأجر عن العمل المتساوي والخـدمات الاجتماعيـة للأمهات والأطفال، ولكن البرجوازيات اللاتي كن يشكلن أغلبية في المـؤتمر، رفضن هذا الاقتراح، ثم قدمن مشروع قرار يدعو فقط إلى وحدة النساء مـن جميع الطبقات الاجتماعية في النضال من أجل الشكل الجمهـوري في الحكـم وحق الاقتراع العام دون تمييز على أساس الجنس أو القومية أو الدين. علاوة على ذلك طالب البرنامج بالاستقلال للقوميات، ومـساواة الجنـسين أمـام القانون، وحقوق متساوية للفلاحات في أي إصلاح زراعي، وبوضع قـوانين للخدمات الاجتماعية، وتأمينات اجتماعية للعاملات وحمايتـهن، وبمـساواة الفرص أمام النساء وبالتعليم المشترك في كل المراحـل، وإصـلاح القـوانين الخاصة بالدعارة، وإلغاء عقوبة الإعدام. كان برنـامج إصـلاح برجـوازي راديكالي في شكله الكلاسيكي.

وحين انعقد المؤتمر الثاني لنقابة مساواة حقـوق النـساء في ٨ أكتـوبر

١٩٠٥ في ذروة الثورة، مضى إلى أبعد من ذلك فطالب بمقاطعة انتخابات الدوما (والبرلمان) مقتفياً خطى البلاشفة والمناشفة والاشتراكيين الثوريين، وفي المؤتمر أعلنت العضوات "أن أهداف الأحزاب الاشتراكية هي الأقرب لأهداف النساء" وحملن راية كتب عليها "اقتراع عام دون تمييز على أساس الجنس" ومشت عضوات نقابة موسكو في مظاهرة جنازة نيكولاس باومان، وهو بلشفي قتلته الشرطة، حيث جرحت إحداهن أثناء إطلاق الشرطة النار على المتظاهرين، ورغم أن عضوات النقابة شاركن في مظاهرات أخرى وفي العمل في لجان الإضراب، فقد كان جزء كبير من نشاطهن يتصل بأعمال المساعدة، مثل إقامة مطابخ الحساء، ومحطات الإعانة الأولية وتقديم خدمات للعاطلين عن العمل. وأثناء الصدامات مع عصابات المائة السود العنصرية أو الجيش والشرطة، كن يعملن كمساعدات للأطباء.

تواكبت الحقبة الأكثر ثورية في تاريخ النقابة مع ذروة النشاط الثوري العام في البلاد، أي من الإضراب العام في أكتوبر وحتى انتفاضة موسكو في ديسمبر ١٩٠٥ غير أنها كانت منظمة تفتقر إلى الانضباط، وقد أهمل عدد من فروعها الدعوة إلى مقاطعة الدوما وتبع الكاديت،وفي مؤتمرها الثالث في ٢١ مايو ١٩٠٦ ألغت قرار المقاطعة وقد بلغت عضويتها في ذلك العام ثمانية آلاف.

الحزب النسائي التقدمي:

هو منظمة نسائية برجوازية تأسست عام ١٩٠٥ بزعامة د. ماريا إيفانوفنا بوكروفسكايا، التي مثلت النزعة النسائية الانفصالية الأكثر تطرفاً في الحركة. ومنذ عام ١٩٠٤ وحتى ١٩١٧ انفقت بروكوفسكايا قسطاً كبيراً من وقتها ومن أموالها على صحيفة "رسول النساء" التي كانت تحررها وتنشرها بمفردها تقريباً من شقتها.وقد خصصت مساحة من صحيفتها لعرض أحوال عاملات المصانع وخادمات المنازل والعاهرات والفلاحات، بصورة أكثر انتظاماً بكثير من غيرها من الصحف النسوية، وذلك على حد قولها: "من الواضح أن النساء الطامحات للمساواة في الحقوق لا يمكنهن أن يضعن أملهن في البرجوازية والأرستقراطيات. إن من يعملن هي اللاتي جربن ويجربن الأن كل ثقل العمل في الحقول، وهؤلاء هن اللاتي يمكننا الاعتماد عليهن الأن".

واهتمت "بروكوفسكايا" اهتماماً تفصيلياً بالعاملات، داعية لا للإصلاح

العام في أحوال المصانع فحسب، وبل ومطالبة بإيجاد مفتشات في المصانع، وأجازة حمل مدفوعة بالكامل لمدة عشرة أشهر، وتقديم تسهيلات لرعاية صغار الأطفال في المصانع، وبالأجر المتساوي عن العمل المتساوي وفي هذا الصدد كان الحزب النسائي التقدمي واحداً من تلك الجماعات الروسية الليبرالية التي كانت إصلاحتهما الاجتماعية تمضي إلى أبعد كثيراً عن مثيلاتها الأوروبيات، فقد دعى إلى "إلغاء توزيع الثروة غير العادل والأجر غير العادل للعمال". واتخاذ إجراءات لتحسين الصحة العامة وعلى الرغم من ذلك كان ضد تشريعات الحماية للعاملات. وفي نفس الوقت صاغت للملامح الأساسية للبرنامج، ايديولوجيا ثورية تدعو "لتدمير الجهاز العسكري" واستبدال مليشيات بالجيوش، و "توحيد كل شعوب روسيا باسم الأفكار الإنسانية العامة" وذلك عدا نقطة واحدة هامة فيه. والمفروض أن يتحقق كل ذلك بالتفاهم مع أسرة رومانوف المالكة، بعد إصلاحها وجعلها دستورية.

إلا أن "بركروفسكايا" اعترضت على المنحى الكفاحي للطبقة العاملة، استناداً إلى مبادئ إنسانية ودواعي نسائية أيضاً، فقد عارضت الإضرابات بسبب عواقبها على النساء.

والسؤال: من الذي يتحمل العبء الأساسي للإضراب؟ الزوجة والأم فليمكث الرجال في البيت مع الأطفال الجوعى أثناء الإضراب، ولترك للنساء حرية الابتعاد عن صرخات الجوع".

وعلى العكس من نقابة مساواة حقوق النساء استبعد حزب "بروكروفسكايا" الرجال، وعارضت الاشتراكيين، طالما أنهم مثل كل الأحزاب السياسية يقدوهم الرجال، الأمر الذي يؤيد سيطرة الرجال وسلبية النساء ولم تكن متعاطفة مع النضال الطبقي: "إنَ كلَ امرأة تطمح إلى المساواة يجب أن توصف بالنسوية، سواء كانت مالكة أراض أو فلاحة، زوجة مالك المصنع أو عاملة، تتمتع بامتيازات أم لا، فعند الحركة النسائية المدافعة عن حقوق المرأة لا طبقات هناك ولا مراتب قانونية ولا مستويات ثقافية، إنها فكرى تساوي بين الجميع".

كانت تبغض العنف الثوري، وكتبت وقت انتفاضة ١٩٠٥ في موسكو:

"ليس بالعنف والقتل نستطيع خلق الحياة من جديد، وإنما فقط بالإصلاح السلمي".

لم يجتذب الحزب النسائي التقدمي من الطبقة المتوسطة أو الطبقات العليا أكثر من حفنة تعد على أصابع اليد، بينما لاحظت كولونتاي أن سلوك العضوات ورداءهن وحديثهن كان يشعر نساء الطبقة العاملة بالغربة..

أثناء ثورة ١٩٠٥ نظمت جمعية العمل الإنساني المتبادل للنساء الروسيات حملات التماس موجهة للمؤسسات والشخصيات العامة طلباً لإقرار المساواة وحقوق المرأة. (توني كليف: ص١٥٤).

النضال الثوري:

هو التكتل الجماعي في حركة التغيير فيما بين عامي ١٩٠١ و ١٩١٦ وكانت نسبة النساء في الحزب الاشتراكي الثوري الذي انبعث من حركة الشعبيين، تشكل ١٤,٣% وقد انخرطت النساء بشدة في تنفيذ المهام الإرهابية، حيث توفر الأنوثة ميزات تكتيكية كبيرة، ولقد دفعن ثمناً غالياً لنشاطهن: فمن أصل ثلاثة وأربعين ثورياً صدرت ضدهم أحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة مدى الحياة عقوبة على أنشطة إرهابية في الفترة بين ١٨٨٠ – ١٨٩٠ كانت بينهم إحدى وعشرون امرأة. ومن بين الماركسيين الذين اكتسبوا وزناً في تسعينات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، فكانت نسبة النساء أصغر كثيراً، ومما يؤسف له أن المعلومات بهذا الشأن قليلة. في المؤتمر السادس للحزب البلشفي المنعقد في أغسطس ١٩١٧. اشتركت عشر نساء من أصل ١٧١ مندوباً، أو ٦% من الإجمالي. ولم يتم إجراء إحصاء شامل لأعضاء الحزب قبل عام ١٩٢٢ وحينئذ كانت النساء تشكل أقل قليلاً من ٨% من إجمالي عضوية الحزب الشيوعي.

أسفر المؤتمر عن قرارات يوم الثماني ساعات وأسبوع الثماني وأربعين ساعة وفي نفس الوقت يضع قيوداً على شكل النساء والمراهقين ويحرم تشغيل الأطفال أقل من ١٤ سنة وصدرت قرارات أخرى تقرر التأمين الاجتماعي ضد البطالة والمرض (إدوارد هالت كارد، الجزء الثاني، ص١١١).

انخرطت النساء في النشاط بالفعل مع دخول الطبقة العاملة ساحة النضال

الصناعي، وأفضل رواية لقصة نضال العاملات الصناعيات في الفترة ما بين ١٨٧٠ – ١٩٠٥ هي "ألكسندرا كولونتاي" وهي من الشخصيات البارزة في الحركة الثورية: "إن حركة العاملات هي بحكم طبيعتها ذاتها جزء لا يتجزأ من الحركة العمالية العامة.. في جميع الاعتصامات والاضطرابات التي وقعت في المصانع، تلك التي كانت بغيضة كل البغض على قلب القيصرية، شاركت المرأة بقسط مساو مع الرجال، جنباً إلى جنب معه... وبالتالي لعبت العاملات دوراً فعالاً في الاضطرابات التي وقعت في مصنع كرينجلمسكايا عام ١٨٧٤، وشاركت النساء في إضراب مصنع نوفايا برياديلنا ببطرسبرج عام ١٨٧٨، وفي عام ١٨٨٥ قادت العاملات عمال النسيج في الإضراب الشهير الذي وقع في أوريخوفو زيفويو، وحين دمرت مباني المصنع وهرعت الحكومة القيصرية للتدخل، صدر قانون في ٣ يونيو يحظر العمل الليلي للنساء وصغار الشبان.

وكذلك التمرد في مصنع ياروسلاف عام ١٨٩٥ بمساعدة النساجات وبتأثيرهن، ولم تترك عاملات سانت بطرسبرج رفاقهن أثناء الاضطرابات الاقتصادية المتقطعة في الفترة ما بين ١٨٩٤ و ١٨٩٦ وحين اندلع الاضراب التاريخي لعمال النسيج في صيف ١٨٩٦ انضمت العاملات للعمال في التوقف الإجمالي عن العمل.

"في أوقات الاضطرابات والأعمال الإضرابية، ظهرت صحوة المرأة البروليتارية، في المشاركة في الحركة العمالية لتضعها على طريق تحررها، لا كبائعة لقوة عملها وإنما أيضاً كامرأة وزوجة وأم وربة بيت".

لم تكن ترسم "كولونتاي" صورة مثالية لنساء الطبقة العاملة، بل فقط قدمت الصورة كاملة بما فيها من نقائص فهي تلاحظ افتقارها للمثابرة وضعف العنصر السياسي الاشتراكي في صفوفهن: "وما إن تخفت موجة النشاط الإضرابي ويعود العمال إلى العمل سواء بالنصر أو الهزيمة، كانت تتشرذم النساء وينعزلن ثانية".

أما تلك الحفنة من النساء في المنظمات السرية للحزب فكن من المثقفات، واستحال إقناع العاملات بحضور الاجتماعات السرية أو "المشروعة حيث

كان يجري تعليم الماركسية والاشتراكية الثورية" تحت صار إعطاء دروس جماعية منها في الجغرافيا والحساب، كانت العاملات ما يزلن يجنين الحياة والنضال، معتقدات أن قدرهن هو إناء الطهي، ووعاء الغسيل ومهد الطفل". ولكنها كتبت أيضاً "أن الصورة تتغير سريعاً ما أن يلوح علم الثورة الأحمر عالياً فوق روسيا في عامي ١٩٠٥ – ١٩٠٦ الثوريين كانت العاملات.. في كل مكان ... وكي نوفي البروليتاريات حقهن في وصف تضحيتهن بالذات ووفائهن لمثل الاشتراكية، وسيكون علينا أن نصف أحداث الثورة مشهداً مشهداً" وتسترسل كولونتاي في استكمال الصورة بقولها:

بذل كلا الجناحين في الحزب الاشتراكي الديمقراطي البلشفي والمنشفي، وكذلك الاشتراكيون الثوريون أقصى ما في وسعهم لاجتذاب النساء إلى النقابات. ورأت نقابة النسيج لمنطقة موسكو التي كان يسيطر عليها البلاشفة في عام ١٩٠٦ أن "الحل الوحيد لمشاكل تحسين وضع الطبقة العاملة بصفة عامة والنساء بصفة خاصة تنظيم البروليتاريا" ومع افتراض أن "النساء بسبب وضعهن الاقتصادي والمنزلي أقل قدرة بكثير على الدفاع عن أنفسهن في مواجهة الاستبعاد واستغلال رأس المال اقترحت نقابة النسيج "اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة باجتذاب النساء إلى النقابات وجميع المنظمات العمالية الأخرى على أساس المساواة مع الرجال".

ولقد عكست المطالب الإضرابية في فترة ١٩٠٥ – ١٩٠٧ حاجات العاملات في كثير من الحالات، فيندر أن تجد وثيقة إضرابية في الصناعات التي تستخدم إلا وتشير بشكل ما إلى مطالب الأجازة المدفوعة الأجر للأمومة (أربعة أسابيع قبل الوضع وستة أسابيع بعده عادة) ومدة تأخير الرضاع الأطفال وبناء حضانات في المصانع (توني كليف: ص ١٥٧ – ١٥٨).

اليابان:

قد يكون لليابان نموذجها الخاص الذي أدى إلى تخلف الحركات النسائية فيها، لعاملين أساسيين، هما أولاً: طبيعة الاقتصاد الزراعي في الإنتاج، وأسلوب الإنتاج المنزلي الذي تخضع للنظام الأبوي، وثانيا: نظام الطوائف الحرفية في الصناعات الصغيرة التي لا تشكل قوى البروليتارية.

ولكن طبيعة التغير الاقتصادي والاجتماعي، وظروف الحروب

والصراعات الداخلية اتخذ في مساره التاريخي تحولات تحت تأثير الثورة الصناعية عن ناحية الثورة الاشتراكية من ناحية أخرى.

وتحت تأثير الثورة الصناعية كثيفة العمال، والفكر الاشتراكي المصاحب في البناء الثقافي العاملة، جاء التحول بثورة الميجي على الإقطاع الزراعي إلى أن النموذج الغربي في التصنيع الرأسمالي جديداً، وبدأت اليابان تدخل عصراً جديد ساهمت منه رأسمالية كبار الملاك، وبذلك بدأت رؤوس الأموال تتراكم في أيدي تجار الحضر وتوصية استثماراتها نحو الإنتاج الصناعي.

وبذلك بدأت مظاهر قوى العمالة وتفاعلها فيما بينها، وأصبح لها رؤيا جديدة تختلف عن الخلفية التاريخية القديمة للعمل في اقتصاديات الإقطاع. ويضع لنا عالم الاجتماع "س.ن انرشتات S.N Eisenstadt" هذا التطور في تفسير نظرية التغير الاجتماعي لحركة الإحياء Meijt Restoration التي قارنها بالثورات الكبرى في التغيير.

ونؤرخ لهذه الحركة بعام ١٨٦٨ خاصة بتأثيرها في التحولات الاقتصادية والسياسية بعيدة المدى، وكان هذا البعد ينطوي على انتشار الأيديولوجيا الاشتراكية، والمنظمات النقابية العمالية، والحركة النسائية في مطالب المساواة والواقع أن المشكلة الطاغية كانت مرتبطة بحركة الفلاحين بحكم الاقتصاد الزراعي الإقطاعي تولدت منها الضغوط والصراعات وحركات احتجاج الفلاحين، وكلها ارتبطت بعمليات التغير التي أتاحت إرهاصات سقوط نظام الحكم "التوجوكاوا" الوراثي Togukawa وكان لهذا السقوط عوامل عقائدية في حركة الساموراي التي تدين بالكونفوشية والشيني اللذان كان لهما دور فعال في التأييد لحركة الميجي للأحياء.

الواقع أن تاريخ التطور في اليابان كان له ارتباط بالحرب الصينية اليابانية التي أدت إلى عدة إضرابات للمطالبة بأجور أعلى لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

ولقد شجع على هذه المطالب الأستاذ الجامعي "سن كانا ياما" الذي كان متشبعاً بالفكر الاشتراكي وأخذ يروج لها في محاضراته الجامعية، ولتأكيد الفكرة أسس الأتحاد الاشتراكي في طوكيو عدد من الجمعيات النقابية الإستهلاكية، وكانت طوكيو اليابانية القوية شبه المستقلة استقلالاً في أسيا

شبيهة تلك الذي الموجودة في أوروبا بين العمال نحو الاشتراكية النقابية والعقيدة الاشتراكية وقيام حركة منظمة للطبقة العاملة وتكوين حزب جماهيري على أسس دستورية، وجعل من دعوة الحركة النقابية العمالية أن تكون ذات نزعة إمبريالية تحررية من السلطة الأبوية للدولة.

ولكن الحكومة أدركت مخاطر هذه الصحوة وتأثيرها على نظام الدولة بتأثير الإضرابات وهو ما أدى إلى حظر المنظمات النقابية العمل السياسي، وفي عام ١٩١١ تعرضت من القيادات الثورية للإعدام (O.E.C.D. p. 571).

وكانت الدولة تعتبر العمل عملاً سياسياً غير مشروع العمل النقابي ثم شرعت الدولة قانون يحرم على الطلبة والنساء في الانضمام إلى أي منظمة سياسية، وهكذا أصبحت المرأة العاملة مقيدة الحركة بحكم القانون، ومع ذلك ظلت الأفكار الاشتراكية محل جدل بين طلاب الجامعات والمثقفين، وشكلوا رابطة اشتراكية في مدينة طوكيو وجمعيات للمناظرة الفكرية أدت إلى قبول اتحاد عمال السكك الحديدية بالفكر النقابي الإشتراكي.

وفي تطور لاحق مع نمو إحصاء التصنع وزيادة قوى العمل بدأ النشاط الراديكالي للعمال في شكل اضطرابات أطلق عليها ثورة الأرز، بل زاد أنواع المطالبة بإتخاذ أسلوب الثورة، مما أدى بالتصادم مع قوات الجمعية، ولكن لم يكن بعد ذلك زيادة المطالب بحق الاقتراع، ورضخت الحكومة بإصدار قانون ١٩٠٧ وهو قانون جائر في حق النساء في استبعادهن من حق الاقتراع وتحت التأثير المعنوي لهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية – ودخول المرأة سوق العمل وزيادة حجم عضويتها، بدأت تستمد قوتها من حجمها في مواقع العمل، وتطالب بحقوقها المتساوية في الأجور وحقوقها الطبيعية الأنثوية، ورضخت الحكومة بإصدار دستور ١٩٤٦. وأصبح الشعار كل الناس متساوون بمقتضى القانون، ولن يكون هناك أي تمييز في العلاقات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية بسبب العرق أو النوع أو الجنس أو البناء الطبقي أو الأصل العائلي، إلا أن هذا القانون آثار انتباه أغلبية المشرعين فيما يختص بمعايير العمل الذي كان يخلو من ذكر أي شيء محدد عن المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء من حيث الظروف العامة فيه، وربما يرجع ذلك إلى أن النساء بالفعل لن يتمتعن بأنواع محددة من الحماية لا تنطبق على الرجال في أي

بند من بنود نفس القانون، والحكومة اليابانية في إدارتها لقانون معايير العمل تتجه لمد الحماية بشكل واسع ضد التفرقة الجنسية بقدر الإمكان، حتى أن المحاكم في معظم أحكامها كانت تؤيد هذه النظرية، وتعتبر أي تفرقة ضد النساء بسبب جنسهن عمل غير قانوني لضمان دستور المساواة بين الجنسين، لذلك فإن الاستغناء عن النساء بسبب السن أو الزواج مثلاً كان يرفض لعدم قانونيته أما في حالات الاستغناء بعد الزواج، فإن المحاكم كانت تعتمد أيضاً على الدستور الذي يضمن حرية النساء في الزواج. المهم أن قانون معايير العمل يغطي عدداً من الحالات المتعلقة بظروف العمل، والتي يؤخذ بها لحماية الحالة الصحية وتوفير الأمان للنساء العاملات كأمهات. (Tadshi Hanami, p. 215).

من بين الاهتمامات بأمور النساء العاملات في اليابان ما جاء في نص قانون معايير العمل بمنح أجازات الوضع لمدة أثنى عشر أسبوعاً، نصفها قبل الوضع والنصف الآخر بعد الوضع، وليست بالضرورة مدفوعة الأجر، كما ينص على تحديد فترات الرضاعة بفترتين كل منهما نصف ساعة يومياً لرضاعة الطفل وحتى العام الأول من ميلاده، وهذا هو الحد الأدنى الذي يتضمنه القانون، لكن في المسح الذي قامت به وزارة العمل اليابانية عام ١٩٧٨ وجدت أن ١٤,٥% من المنشآت التي تم فيها المسح كانت تسمح بفترات أطول لإجازات الوضع، كما أن ٣٨,٥% منها يمنح أجازت ببعض الأجر و ٨,٥% يتيح فترات رضاعة أطول من الحد الأدنى و ٤١,٧% تعطي أجر للنساء مقابل الوقت المفقود، لكن هذا المسح لم يشير ما إذا كان الضغوط النقابية أو مبادرة أصحاب العمل أو الاتفاق المشترك هو الذي كان وراء هذه الميزات، ورغم أن الشركات اليابانية تؤكد على توفير خدمات الرعاية بجميع أنواعها من إسكان وإعانات وصناديق ادخار وأنشطة ترفيهية، إلا أنها لم توجه أي جهد خاص سواء في القطاع وبذلك اعتبرت الحركة النسائية في مطالبها. (Human, p. 832). وتعد أجازة الأمومة ورعاية الطفل وكذلك قضية دعم رعاية الطفل من القضايا التي ينظر إليها عن كثب في كل مكان كقضية نسائية، يضاف إلى ذلك أنه خلال العقد الماضي فإن "الأجازة الأبوية" في شهور الطفولة أصبحت حقاً مشروعاً في العديد من البلدان، كما أصبحت موضع جدل سياسي هام في بلدان عديدة أخرى، وبعض البلدان التي أخذت

بنظام الإجازة الأبوية قد مدت ذلك تمكين المرأة في حقوقها والتغيرات التي طرأت على وضعها في سوق العمل. والمشاركة السياسية والحصول على حقوقها المدنية والاجتماعية والثقافية. وهي تعد من مراحل المساواة بين الجنسين (Syliva: p. 171) التي وصلت إلى أن المساواة بين الجنسين في إعلان بكين عام ١٩٩٥ وقعت عليه مائة وتسع وثمانون دولة من الأعضاء في الأمم المتحدة. إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد تولت لجنة وضع المرأة في الدورة التاسعة والأربعين التي عقدت في فبراير، مارس ٢٠٠٥ بمقر منظمة الأمم المتحدة تقييم إعلان بكين وما صادفه من إنجازات أو صعوبات، والتأكيد على التزام الحكومات تمكين المرأة من حقوقها الإنسانية والمساواة بين الجنسين. (Manisha: p. 319).

الفصل الثالث

أساليب السيطرة
على العمالة النسائية
النموذج الأبوي

الفصل الثالث

أساليب السيطرة على العمالة النسائية

النموذج الأبوي

نشير في البداية إلى أن بعض علماء الاجتماع المنادين بالمساواة بين الجنسين يستخدمون مصطلح السيطرة الأبوية Patniocal كنموذج للنظرة التقليدية التي كانت تنظر للإناث نظرة متدنية مقابل تمييز الذكور والهيمنة عليهن. وقد استخدم علماء السياسة هذا المصطلح في وصف هيمنة الدولة وتبعية أفراد المجتمع للسيطرة وقبولهم للإذعان لسلطاها. (Moghadam: p. 151) إلا أن النظريات الاجتماعية التي تتلمس النظام الأبوية وضعت أسلوباً راسخاً لتبعية النساء لجميع الرجال، ولكن لا يعني ذلك منطبقاً على الشعوب، فالأمر يختلف تبعاً للسياق الثقافي بين الأفراد والجماعات والمكاسب والخسائر لدور المرأة في عمليات الإنتاج والوضع الطبقي، ويمكن أن نشهد هذا التفاوت في السلطة الأبوية بين نساء الريف والحضر والطبقات البرجوازية وطبقة البروليتارية.

ولتوضيح المعنى بشكل أفضل نجد "سيلفيا والبي Sylvia Waly" تفسره بأنه أسلوب في البناء الاجتماعي الذي يمارسه الرجال على النساء بفرض الهيمنة للاستغلال، ومن خلال مؤلفها في التاريخ الاجتماعي عن النظام الأبوي في المملكة المتحدة نستعرض مراحل الهيمنة من قرن ونصف (التاسع عشر إلى العشرين) على ستة محاور وهي:

١- العلاقات الأبوية الاجتماعية في البناء الأسري.

٢- العلاقات الأبوية الاجتماعية في مجال العمل بأجر.

٣- المكانة الاجتماعية للمرأة وأساليب العنف الذي يمارسه الرجل على زوجته.

٤- العلاقة الأبوية للأسرة والتطور إلى نوع الجنس وفي دراستها البنائية التاريخية أشارت إلى الجذور الثقافية للتمييز بين الجنسين والوضع المتدني للمرأة وانعكست هذه النظرة على الدور النسائي في الإنتاج الصناعي من ناحية المكنة للأجور.

وفي تحليلها رفضت النموذج الأبوي المتعالي وهو لا يخلو من فكر زائف عند الاقتصاديين، وعلى نفيض كتابات والبي، نجد أن كلاً من "راس لسيربلوبرج Race Lesser Blumberg" و"جانيت شافيتز Janet Chafetz" يتناولا بالاهتمام بعمليات التغير الاجتماعي وتأثيره على السلطة الأبوية في البناء الأسري وقد أرجعاه إلى الوعي بنوع الجنس نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية والتوحد النسائي الطبقي للأيديولوجيات التي وحدت قبولاً واسعاً بين البروليتاريا الصناعية. (Walby, p. 17).

لقد أدى هذا الوعي إلى تآكل أسلوب النظام الأبوي في ضوء ما أسفرت عنه الحركات النسائية من تشريعات الدولة ومسئولياها عن دور النساء في المجتمع وفي دول كثيرة نجد أن الدولة تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل السياسات الاجتماعية واستراتيجية التنمية، بالإضافة إلى وضع التشريع الذي ينص على عدالة المساواة بين الذكور والإناث، فالقانون الذي يتعلق بالأسرة، والعائلة، ومجالات العمل، أعطى الحماية للأمهات العاملات كما أعطى حق المواطنين في التعليم والرعاية الصحية والإسكان وغير ذلك من مفردات السياسة الاجتماعية التي تضعها الدول، التي يؤثر بشكل حاسم على وضع المرأة والترتيبات الخاصة بالجنسين، وتعد الدولة القوية هي التي لها المقدرة على تنفيذ القوانين وتقويض السلطة الأبوية أو ربما تقوم بتدعيمها وتقويتها والدولة يمكنها أن تقوم بدور الميسر أو بدور واضع العقبات أمام اندماج المواطنات في الحياة العامة. ولدينا نموذج تقدمه "جين بايل Jean Pyle في جمهورية أيرلندا بعكس سياسة متناقضة بين: تطوير الاقتصاد والخدمات في نفس الوقت الحفاظ على "الأسرة التقليدية" ومثل هذه الأهداف المتناقضة يمكن لها أن تخلق صراعات الأدوار بالنسبة للنساء اللائي يجدن أنفسهن ممزقات بين الاحتياج الاقتصادي أو الرغبة في العمل من جانب، وبين الأيديولوجية الخاصة بنوع الجنس، والتي تؤكد على تخصيص أدوار شئون المنزل للنساء من جانب آخر، إلا أن "بايل" تعتقد أن هذه الملاحظة يصعب دراستها لا من الناحية الاقتصادية، له من الناحية الإمبريقية، إنما التمييز في الأجر بين الجنسين قد يخضع للأهواء من أجل التمييز وإما لمعوقات هيكلية للتشغيل المثالي للوظائف. وانطلاقاً من نظرية رأس المال البشري، التي أفرزت قدر من التمييز مازال قائماً بشكل عام، فإن الاهتمام قد تحول مؤخراً إلى العلاقة المتلازمة بين

انخفاض أجور النساء وكونهن متزوجات، وبصفة خاصة من لديهن أطفال مما يستدعي منحهن فترة راحة في العمل لرعاية الأطفال. ومع ذلك، فإن القول بأن الزواج والأمومة هما النظرية الأبوية سوق العمل لا يؤخذ كتفسير هذه العلاقة المتلازمة (Dex, p. 123).

الاقتصاد المنزلي:

ومن هنا، يمكن النظر إلى النظرية الأبوية وإلى الاقتصاديات المنزلية الحديثة باعتبارهما يقعان على طرفين متباعدين، إحداهما تركز على الجانب البنائي والسلطة، والأخرى على التوافق، والكفاءة، وثمة اسهامات أخرى قد حاولت بصورة ضمنية في أغلب الأحيان، صياغة بناءات تجمع الطرفين، كما تسير إليها دراسة "جيرشوني وميلز Gershuny and Miles" والتي أسفرت عن نتائج تؤكد أن عمل المرأة يجري توزيعه على أجزاء مختلفة من الاقتصاد والمنزل، كما أن الخدمات المعاصرة يجري انتاجها بشكل متزايد داخل المنزل بمساعدة الأجهزة المعمرة التي يجري شراؤها بالأجور الناجمة عن عمل المرأة، الذي يرتبط هو ذاته بتخفيف عبء العمل المنزلي.

في بحث "فاين Fine" تعرضت نظرية التمييز في سوق العمل بين الرجال والنساء إلى الانتقادات من عدة جوانب نظرية وإمبريقية وأهم هذه الانتقادات بشكل موجز، هي أن نظرية التمييز في سوق العمل تتبنى موقفاً منهجياً "متوسط المدى" وفي هذا الصدد، تم استخدام عوامل حاكمة مجردة، مثل قوانين تطور الرأسمالية، الصراع الطبقي، علاقات إعادة الإنتاج... إلخ، باعتبارها محددات حاكمة وأيضاً كسند مباشر للملاحظة الإمبريقية. وكان من نتيجة ذلك، أن نظرية الفصل في سوق العمل تنحو في وقت واحد لأن تكون انتقائية وإلى طرح وصف بنائي لشرائح سوق العمل بدلاً من تقديم تفسير سببي لها. يضاف إلى هذا، فإن أكثر الأشكال تطوراً من نظرية الفصل في سوق العمل، وهي المرتبطة بمدرسة كامبريدج، التي تنحو إلى تبني إطار يركز على فكرة العرض والطلب وللحق فإن هذا الإطار يتحاشى إتباع مدخل متوازن، وإنما يبني عملية التقسيم على أساس أنها عملية دينامية تتصف بالصراع. ومع ذلك، فإن التحليل يعتمد على التفاعل بين العوامل الجانبية للعرض والطلب لتحديد بنية أسواق العمل وما يرتبط بها من أجور وظروف.

ولقد أثبتت نظرية التمييز في سوق العمل أنها تتسم بالجاذبية كأداة لتحليل مشكلات العمل النسائي في سوق العمل. أما نظرية سوق العمل المزدوجة، فتبدو المشكلات فيها حشد النساء والأقليات العرقية في حزمة واحدة، داخل القطاع الثانوي المحروم من المزايا في قوى العمل، بجانب ذلك توجد شرائح متداخلة ومتعددة في نطاق العمل النسائي.

وتشير "بتيشي Beechey" إلى الطبيعة المحدودة لنظرية التمييز في سوق العمل إلى أنها ترتبط بالظروف التاريخية للمجتمع، وأهمية التقسيم الجنسي في العمل ودور الأسرة في تشكيل بنية عدم المساواة الجنسية.

وبطبيعة الحال، فإن التنويه بدور الأسرة، وبالتقسيم الجنسي للعمل وبكافة الآثار الناجمة عن نوع الجنس في إرساء دونية النساء في سوق العمل يعد أكثر من الكشف عن تفاعلٍ هذه العوامل، وغيرها، لتخرج لنا النتائج التي تحققها. غير أن ما يبدو واضحاً، هو أن نظرية الفصل في سوق العمل تنحو لترك هذه العمليات لكي تمضي قدماً خارج نطاق التحليل لها، بحيث يمكن تفسيرها استناداً إلى توافقها مع تحليل غير دقيق لدونية الوضع الاجتماعي للنساء، وهو ما يخدم الفرض من تفسير وضعهن القاصر في سوق العمل.

وهذا الخلط من التفكير يعمل ببساطة على أن يصف انخفاض أجر النساء إلى كونهن يعملن فقط في وظائف ذات أجر منخفض، ولكن مع التحليل الإمبريقي الأكثر تعقيداً، فإننا نحصل على نتائج أكثر تطوراً، فنجد "ديكس Dex" تأخذ بهذا التحليل إلى حدود البيانات المتاحة في السياق البريطاني. وباعتمادها على "الدراسة المسحية للنساء والعمل" وبتحليل فئات القيمة من حيث عملية الحراك بين الأنماط المختلفة للوظائف – والتعريف الأصلي للفئات مأخوذ من نظرية سوق العمل وقد حددتها في ثماني فئات، الأولى التدريس في نطاق القطاع الرئيسي (للرجال)، أما الفئات السبعة الأخرى فتقع في نطاق العمل النسائي، الذي هو نفسه مقسم إلى أساسي وثانوي، مع تقسيمات وفقاً للعمل اليدوي – الغير يدوي، العمل المهاري – غير المهاري، العمل لنصف الوقت – وقت كامل، ثم القطاعات الخاصة (في نطاق العمل النسائي الأساسي غير اليدوي) مثل التمريض والعمل المكتبي، ثم تمضي "Dex" أكثر من ذلك، فتقول "لو أتيح المزيد من التقسيم للفئات الوظيفية، لربما كان من الممكن تقديم وصف أكثر تفصيلاً لشرائح سوق العمل" (Dex: p. 124).

لاشك أن هذا يؤكد، في سياق تشغيل النساء، المبحث العام لنظرية التمييز في سوق العمل، وهو ما يجعل إسهام النساء في سوق العمل أكثر فعالية كلما عرفنا المزيد عن المدى الذي يصل إليه هذا التمييز في التقسيم بين فئات العمل من الرجال والنساء. ومع ذلك، فإن هذا يبقى في أغلبه يحمل الطبيعة الوصفية، ولا يفسر تقسيم الفئات إلا بتعريف ما هي الفئات، بمعنى أنه يفسر المصطلح بنفس المعنى. وعلى الجانب الأخر، فمن المهم في هذا الصدد الاعتراف بقيمة التعريف للكثير من سمات تشغيل المرأة وكيف أن هذه السمات ترتبط بالدور الأوسع للمرأة، مثل إنجاب الأطفال. ولكن هذه الرابطة لا ينبغي الاكتفاء فقط بتعريفها وإنما يجب أيضاً تفسيرها.

ومعنى هذا أنه لابد من خوض الأكثر رحابة عن الدور الاقتصادي الذي تنهض به النساء. ولعل الأمر المثير هنا أن "هارتمان Hartmann" الذي يعد أحد الدعاة البارزين للنظرية الأبوية، يؤيد التحليل الخاص بعزل النساء من سوق العمل. ومع ذلك، فلا ينبغي أن يكون هذا الموقف غريباً أو مثيراً للدهشة، حيث أن نظريتي الأبوية والفصل في سوق العمل ينطويان على روابط منهجية أساسية متشابهة، وهي روابط تسمح بالتزاوج بينها بسهولة، فبالنسبة للنظرية الأبوية، فإن المسألة تتمثل في تحديد قوة وسلطة الرجل، ومن ثم فإن أبسط الأشكال التي يمكن ربط النظرية الأبوية بالعمل هو من خلال مدخل للأنساق المزدوجة يكتمل فيه رأس المال (أو الطلب على الوظائف) بالنظام الأبوي (أو بالعرض) الذي يشغل فيه الرجال أفضل المواقع في تقسيم العمل.

الواضح أن الرأسمالية تؤكد السلطة التاريخية المستمرة للرجل على النساء في عملية الإنتاج، وفي ضوء هذا، فإن نظرية التمييز في سوق العمل (كفرع من الماركسية) تحظي بالجاذبية لأنها تقدم تفسيراً لبنية العمل، بالرغم من أنها لا تقرر من هو ذلك الذي يحصل على أي نوع من الوظائف، نجد "أن التطور الرأسمالي يخلق مواقع لوجود هيكل تنظيمي للعمال، غير ان التصنيفات الماركسية التقليدية ليس في مقدورها تعريفنا بمن سوف يشغل أي المواقع".

الواقع أن نظرية "ماركس" عن تطور الرأسمالية هي نظرية عن نشوء "مواقع شاغرة Empty Places".

وهي لا تعطي تفسيرات عن السبب في أن "النساء" هن تابعات للرجال

داخل وخارج الأسرة، وقد يكون الأمر هو العكس.إذن فـإن التـصنيفات الماركسية، شأنها شأن الماركسية ذاتها، تعد عمياء تجاه الجنس، إبان التصنيفات الماركسية ليس في مقدورها تعريفنا بمن هو الذي سـوف يـشغل "المواقـع الشاغرة".

إذن، فإن التصنيفات الخاصة بالنظام الأبوي تعتبر مطلوبة لشغل المواقـع الشاغرة التي زكتها الماركسية،وذلك مثلما طرحته نظرية الفـصل في سـوق العمل، وفي دراسة "هارتمان" الأولية، يظهر لنا نموذج بسيط نـسبياً لـشرائح سوق العمل نتيجة الزج معاً بين نماذج الرأسمالية (لتوفير المواقع) وبين النظـام الأبوي (لشغل هذه المواقع) وبمجرد أن يؤخـذ في الاعتبـار الاسـتراتيجية الرأسمالية للتخفيف من الآثار الناجمة عن مطالب النظام الأبوي، والتكيف مـع هذه المطالب، من خلال التوافق المرن مع التنظيم الاقتـصادي والاجتمـاعي القائم سلفا، تبرز لنا صورة أكثر تطوراً من النظرية. في هذه الصورة نجـد أن سيطرة الرجل على عمل المرأة في المترل هو بمثابة عقبة أمام إطلاق حريتـها في العمل من أجل رأس المال، وذلك بأن تشغل فقـط الوظـائف ذات الأجـر المنخفض. وهكذا، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض في تشغيل النساء تصبح في حالة صراع مع العوامل الخاصة بجانب الطلب. ونتيجة لصراع المصالح بين الرأسماليون والعمال الرجال، فإن رأسمال قد يسهى بالتالي، من أجل مصلحته، إلى تعديل الظروف التي يعمل في ظلها النظام الأبوي (الخاص) وهنا يصير هناك توازن وتطابق بين التحليل الذي يزداد تعقيداً للنظام الأبوي والرأسمالية وبـين التحول من الصور الأكثر بساطة لنظرية سوق العمل المزدوجة إلى النمـاذج اللاحقة من أسواق العمل ذات الشرائح الأكثر وضوحاً.

والأمر الذي له مغزى، في هذا السياق، أن "هارتمان" تدرك أنها لم تقـدم سوى عرض وصفي وليس مضمون تحليلياً. "أن التوصـيف الأبـوي الـذي استخدمناه هنا يبقى طرحاً وصفياً بأكثر منه تحليلياً" وهذا التوصيف قادر على تناول دونية وضع النساء في سوق العمل، من بين أشياء أخرى، وعلى ربـط هذا الوضع بنوع محتمل من تفاعل القوى مستمد من تعايشه مع رأس المـال. ويمكن القول مرة أخرى، ان هـذا يعـد ممـاثلاً، مـع بعـض الفـارق في المتغيرات،للنموذج البنائي، الديناميي للعرض والطلب في نظريـة التقـسيم في سوق العمل.

ونتيجة لهذا، فليس من الغريب أن نجد أن النظام الأبوي كتوصيف يقوم على نفس الأرضية التحليلية لنظرية التقسيم في سوق العمل. وبكلمات أخرى، فإن النظام الأبوي، كنظرية متوسطة المدى تعد قابلة للتطبيق سواء على المستوى المباشر للتحليل وأيضاً على المستوى المجرد البحث للمحددات التاريخية – وهي بهذا، بعكس توصيفات الرأسمالية، تشق طريقها عبر التاريخ بأسره تقريباً، ومثلما حدث مع نظرية الفصل في سوق العمل، حيث التحليل الإمبريقي أصبح أكثر تفصيلاً، هكذا أيضاً التفاعل المتزامن بين العوامل المحددة لابد أن تغدو أكثر تعقيداً. ومن هنا، فإن هارتمان يتبين له فيما بعد في دراسة تفصيلية عن العمل داخل إحدى شركات التأمين أن المواقع التنظيمية في العمل تكون محكومة بالنظام الأبوي وليست مشغولة فقط بمقتضاه.

والدارسات التي أسهم بها "هارتمان" تعتبر ذات أهمية في مجال البحث لأنها تتصف بالبساطة التي تلقي الضوء على البناء التحليلي في أنقى صوره، ورغم أن هذه الدراسات قد رفضها الكثيرون باعتبارها تتسم بالسذاجة النظرية والإمبريقية، إلا أنها مع ذلك لها فائدتها في عرض الأصول النظرية لأكثر الصور تصوراً من النظام الأبوي التي يتمثل فيها عدد واسع من العوامل التي توجد بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل بالنسبة للنساء (كما أن الموقف المبدئي لهارتمان يبقى غالباً في قلب النظريات التي تتناول تشغيل النساء على أساس النظام الأبوي).

وينبغي أن يكون هذا موضع الاعتبار عند تناول التحليل الذي قدمته "Walby" فالنموذج الذي عرضته عن الأبوية يعد أكثر تعقيداً استناداً إلى نماذج القهر، إلا أن هذه البناءات لا تتساوى في أهميتها مع ما قدمه هارتمان، فيما قدمه من نماذج في: دمج المزيد من العوامل التفسيرية، وتحويل مناط الاهتمام فيما بينها، ثم بالسماح بقدر أكبر من الاعتماد المتبادل بين العوامل التفسيرية ثم يأتي بعد ذلك قائمة تشمل ثماني عوامل إضافية – الصراع بين الأبوية والرأسمالية، الاختلافات التاريخية في النظام الأبوي، العرقية، الاختلافات المكانية، تأثيرات موقع العمل، دور الدولة، الجنس والعنف، ثم مفهوم أوسع عن الأبوية ذاتها. ومما له مغزى في هذا الصدد، أن هذه العوامل تترجم بسهولة إلى مؤشرات مباشرة على تطور أسواق العمل.

وإذا كان "هارتمان" يرى أن وضع الدونية الذي تتصف بــه النـــساء في سوق العمل هو في جانب كبير منه انعكاس للنواقص التي يدخلن بهـا ســـوق العمل نتيجة للحواجز والقيود الأبوية التي يفرضها الرجال بحصر النـساء في دائرة العمل المنزلي، فإن "والبي Walby" تأخذ وجهة النظر المناقضة تماماً أنحصر النساء في العمل المنزلي ما هو إلا نتيجة لضعف الفرص أمامهن في سوق العمل فهي تقول: "أن الرابطة السببية بين سوق العمل والأسرة تسير بدرجة كــبيرة ولكن ليس بشكل مطلق في الاتجاه العكسي المفترض تقليدياً، أي أنها تتجه من سوق العمل إلى الأسرة، وليس العكس، هذا إذا كان نتساءل حول الأسباب على المستوى البنائي".

وفيما يتعلق بالعوامل الجديدة التي تقدمها والبي Walby فإن هناك أيــضاً ثمة هيكل للأهمية، حيث ينظر للأيديولوجية على سبيل المثال، باعتبارها تــأثير مساعد بأكثر من كونها سبب رئيسي. وبشكل أكثر عموميــة، فــإن Walby ترى أن السلطة الأبوية قد تحققت من خلال اتباع اســتراتيجية الاســتبعاد ثم العزل، وذلك مع تحريكها من الشكل الخاص إلى العام. ومعنى هذا أن العــوام غير الاقتصادية تنحو لأن تكون عوامل ثانوية ومترابطة بوضــوح في ديناميــة الاستبعاد (العزل العام والخاص)، هذه الدينامية تعتمد بشكل جوهري علــى صراع مصالح ثلاثي الأبعاد بين الرأسماليون (الرجال)، والعمــال (الرجــال والنساء)، فالرأسماليون يحاولون نزع القيود على عمل النــساء مــن العمــل الرجال بغية من أجل تحريرهن ليس في سبيل العمل المنزلي ولكــن في ســبيل الأجر.

وتؤكد "والبي Walby" على أن القوى الرأسمالية هي المسئولة أساس عــن التغير الذي أدى بالاستغلال الأبوي لعمل النساء من الشكل الخاص إلى العام. (Walby: p.p. 57-59).

وتبدو الضغوط المشتركة الناجمة عن رأس المال والحركة النسائية أدت إلى السلطة الأبوية الخاصة إلى العامة ومن استراتيجية الاستبعاد إلى العــزل وهــو سلب الفرصة من عمل النساء وقبولهن الإذعان للأجور المنخفــضة وفي هــذا القول يعني أن النساء مقدورهن منافسة الرجال في سوق العمل بأجور أقــل، وتصبح السلطة الأبوية في موقف حرج في استطاعتهم استبعاد النساء العمل.

فإن مصالح الرجال تتوافق مع العمل المنظم، بل أن هذه المصالح تتمتع بالقوة حتى لو تصالحت مع مصالح رأس المال. ولكن على النقيض مع هذا، فإن هارتمان تبدأ من موقف تبرز فيه الرأسمالية كقوة محتملة للتحرر مما تعتبر والبي Walby تحرراً فقد من السلطة الأبوية الخاصة. وهذا الموقف يقودها في نهاية المطاف إلى النظر لتزايد المشاركة في سوق العمل باعتبارها هي الفرصة الثانية التي أتيحت للرجال لكي يسمحوا للنساء بالدخول في سوق العمل، حيث أن الفرصة الأولى لم يكن مسموح بها على مدار القرن التاسع عشر. ونتيجة لذلك، فإن المساواة أمام سوق (العمل)يمكن اعتبارها تطوراً ثورياً.

"إن المظهر الأكثر ثورية هنا يبدو في أن النساء قادرات على إعالة أنفسهن مادياً على قدم المساواة مع الرجال، وهذا يؤدي إلى خلق علاقات بين الرجال والنساء تحدد الاستقلال الحقيقي للنساء. والأكثر من هذا، أنه بإثارة قضايا بشأن كيفية تقييم عمل النساء، سيكون من الممكن إثارة قضايا موازنة بشأن التهوين من قيمة العمل الذي تؤديه النساء في المترل.. ومثل هذه المسائل تمثل تحدياً مباشراً للمعايير الأبوية ولقواعد السلطة الأبوية. (Hartmann: p. 56).

وفي الحقيقة، فإن هذا ينطوي على التحليل النسبي الذي قالت به "والبي Walby" فنجد أن رأس المال يقوم بتحرير النساء في سوق العمل، فإن عدم المساواة هناك تغدو مصدراً لعدم المساواة في أي مكان بالمجتمع. ومع ذلك، فإن Walby تبقى أكثر تفاؤلاً إزاء آفاق تحرير النساء في عملية الانتقال من السلطة الأبوية الخاصة للعامة. وهذا التفاؤل يعكس، دون شك، مساراً مختلفاً أفضى إلى ظهور تطور في تحليلها السابق، فقد كانت نقطة البداية عند Walby هي السلطة الأبوية في مجال العمل، ومن هذه النقطة استمدت أهمية عملية الاستبعاد التي أعقبها العزل. ولعل من المعقول هنا التكهن بأن هذا فقد أدى إلى ذات المفاهيم الستة التي جرى تعميمها إلى ستة بناءات لقهر النساء، مع تزايد المشاركة في سوق العمل على سبيل المثال، وقد ظهر من جديد في صورة انتقال من السلطة الأبوية الخاصة إلى العامة. وليس من الغريب، مع التسليم بأن السلطة الأبوية قد تم تعريفها مبدئياً بأنها العمل المدفوع الأجر، أن "Walby" خلاف "Hartmann" لا تنظر إلى اتساع التعريف باعتباره مصدراً لتحرير النساء. ففي ختام أحدث كتبها قامت بتذييله بالكلمات التالية:

"أن السلطة الأبوية كما تبدو في المجتمعات الصناعية المعاصرة تأخذ الشكل العام وليس الخاص. فالنساء لم يعدن مقيدات بالموقد داخل المترل، وإنما صار أمامهن المجتمع بأسره لكي يتحركن، ويشغلن فيه العمل الذي يتلائم مع قدراهن استغلالهن فيه". (Walby: p. 20).

رغم هذه الفوارق بينهما في الأصول والنتائج الفكرية، فإن "Hartmann" و "Walby" تركزان بشدة على الرجال في السيطرة على سوق العمل وعمل النساء. فعند هارتمان كانت الزوجات في أوقات ما يقرن بي بيوهن العمل من أجل أزواجهن، أما "Walby" فترى أن الزوجات كان يجري استبعادهن أو عزلهن على احتمال أهن منافسات في سوق العمل. فضلاً عن هذا، فإنه إزاء اهتمام رأس المال ومصلحته في معاملة كافة العمالة على قدم المساواة، يغدو من الواضح أن العمال الرجال هم المسئولون عن تجريد النساء من المزايا والتدني بشأهن عن طريق عزلهن في موقع العمل وبغرض هيمنتهم داخل المترل. وحسب تعبير ماركوزن هارت مان Hartmann , Markusen في هذا الصدد: "إذا كان من الممكن كحقيقة تاريخية أن النساء في المجتمع الصناعي خلال القرن التاسع عشر قد اخترن الاعتماد بصورة أكبر على الرجال داخل المترل بل وساعدن الرجال على النضال من أجل هذا، الدليل التاريخي يدعم التفسير البديل بأن الرجال قد استبعدوا النساء عنوة من العمل بأجر حتى يحتفظوا بهيمنتهم على النساء وعلى عمل المرأة". (Hartmann and Markusen: p. 90).

كذلك الأمر عند Walby فإن العمال الرجال كانوا مسئولين عن استبعاد النساء من مجال العمل بغية الحفاظ على مصالحهم الخاصة، وعلى حساب كل من النساء ورأس المال، فتقول: "ينبغي النظر إلى تمرير قوانين المصنع على أهما محصلة للضغوط التي مارسها العمال الرجال والمحافظون، وهكذا، فإن مصالح أصحاب المصانع والنساء قد تم إغفالها تماماً في هذه القضية". (Walby: p. 127).

استبعاد النساء من سوق العمل:

من الجوانب الجوهرية في النظرية الأبوية بالعمل التي ترتكز على مبدأ السلطة الأبوية، هي أن النساء في لحظة ما من التاريخ، كان يجري استبعادهن من سوق العمل وقصرهن على العمل المترلي لصالح العمال الرجال، حتى لو كان هذا ضد مصالح رأس المال، بل وحتى بالرغم من أن هذا الأمر قد تراجع الآن، هذه اللحظة المفترضة في التاريخ تثير عدداً من القضايا.

أولاً: ماذا كان وضع النساء قبل عملية الاستبعاد هذه؟

ثانياً: متى حدث هذا الاستبعاد؟

ثالثاً: ماذا كانت أسباب هذا الاستبعاد؟

يمكن القول بصفة عامة، أن الإجابة على هذه التساؤلات تضفي ظلالاً من الاختلاف على التحليل الذي قدمه "Hartmann" والذي خطى بقدر من القبول الفوري من الناحية الإمبريقية، مع التسليم بما حدث من هبوط مؤقت في مشاركة المرأة في سوق العمل بالمملكة المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإن الرؤية التي طرحها "Hartmann" لا تصمد بقوة أمام التمحيص النظري والإمبريقي.

أولاً: فهي تثير مشكلات بالنسبة للتوقيت، حيث أنه من الضروري عدم إضفاء صفات مثالية أو تعميم صورة الأسرة فيما قبل القرن التاسع عشر باعتبار أنها كانت متحررة نسبياً من عدم المساواة بين الرجل والمرأة ومن التقسيم بين الجنسين في العمل. وفي واقع الأمر، فإنه سوف يكون من الخطأ بالنسبة لنظرية السلطة الأبوية إغفال الاعتبارات المتعلقة بتميز الرجال قديماً في ظل العلاقات الإقطاعية والرأسمالية البدائية، ومن هنا تأتي الإشارة إلى النساء الريفيات في سوق العمل، خاصة أن تلك النساء ساهمن بدرجة كبيرة وفي جوانب عديدة، في خلق الفائض الذي كان السيد الإقطاعي يقوم بمصادرته لنفسه. إضافة لذلك، كانت النساء الريفيات تسهمن بشكل متنوع وأساسي لا غنى عنه في اقتصاد المنزل الريفي، ليس فقط عن طريق أنشطتهن المنزلية وإنما أيضاً بعملهن في الحقل، والحديقة، وأماكن الماشية، وبانغماسهن كذلك في الصناعات الثانوية. وفي عملهن هذا، لم تكن الحرية بالنسبة لهن شيئاً متوافرا، إذ بالرغم من تلك الدرجة المعقولة من الاستقلال الذاتي الذي كن يتمتعن به عملياً في أعمالهن الروتينية اليومية، إلا أنهن كن دائماً مقيدات بإطاعة توجيهات رب الأسرة، فضلاً عن أن حصيلة إنتاج المنزل برمته، بعد دفع الرسوم والضرائب الإقطاعية، كانت تحت إمرته وتصرفه".

ورغم الثورة الصناعية التي شهدها القرن الثامن عشر، فإنها لم تؤدي إلى تحرير النساء من القهر الذي كان يرزحن تحت وطأته.

الواقع أن للثورة الصناعية تأثيراً محدوداً على مجالات العمل الذي كانت تؤديه النساء فبالرغم من أن هذه الثورة قد خلقت المزيد من الوظائف ذات الأجر للنساء، ومع ذلك لم توفر للأغلبية منهن عملاً يتقاضين منه أجراً، وبينما فتحت الباب أمامهن في مجال مهن تجارية ضئيلة خاصة "الرجال" مثل مهنة النسيج، إلا أنها قيدت معظم النساء بالصناعات القاصرة على جنسهن. وإذا كانت الصورة الصناعية قد جلبت أقلية من النساء إلى المصانع (حيث الأجر الأفضل وساعات العمل الأقل لهن)، فإنها قد دفعت بالأكثرية منهن إلى الأعمال المرهقة.

ويمكن القول باختصار أن الأطروحة النظرية لمسألة استبعاد النساء تنحو إلى تكثيف مجموعة طويلة ومتنوعة من العمليات التاريخية في إطار القرن التاسع عشر، وهي العمليات التي تشمل الانتقال للرأسمالية. إلى الثورة الصناعية وتأثير نسق المصنع، إضافة إلى التغيرات المفترضة في الأسرة من الطبقة العاملة. والسبب وراء هذا التكثيف هو الرغبة في تفسير انخفاض مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر للتأثير المزدوج لكل من العمل النقابي (للرجال)، وتشريعات الحماية التمييزية.

وكان من نتيجة هذا أن عدداً من الدراسات حاولت أن تبين كيف نجحت النقابات العمالية التي يهيمن عليها الرجال استبعاد النساء من مجال العمل أو كخطوة ثانية، عزلهن في نطاق الوظائف ذات الأجر المنخفض. وكان الفكر السائد بشكل عام أنه يكفي إظهار أن هذا كان يمثل السياسة النقابية وأن النساء كان يجري استبعادهن كما أن هذا يشكل صورة نمطية للاقتصاد ككل.

وليس ثمة شك في أن هذا ليس كافياً، لأنه يغفل القوى الأخرى في ميادين العمل، وليس أقلها تلك القوى التي تعمل لصالح رأس المال، بالرغم من أن هذه القوى كان غالباً يتم تنحيتها جانباً على افتراض أنها ذات طبيعة محايدة تجاه الجنسين، بل وتفضل تشغيل النساء بأجر بغية تحقيق أقل تكاليف ممكنة بالنسبة للأجور. وهنا يصبح من الضروري التساؤل عن ما هي الشروط اللازمة لكي تنجح الاستراتيجية النقابية لعل أولى هذه الشروط، هي أن هذه الاستراتيجية تتطلب من العمال (الرجال) التغلب علي ما لحق بهم من أضرار بسبب انخفاض أجور النساء والذي كان يشكل سبيلاً رئيسياً لزيادة الأرباح

خاصة وأنها كانت ستبقى محدودة تماماً مع زيادة الإنتاجية ويمكن القول بكلمات أخرى، وحتى تصمد الأطروحة النظرية لعملية الاستبعاد، أن استراتيجية العمال الرجال لابد وأنها قد تغلبت على الرأسماليين أو أن هؤلاء الأخيرين قد شاركوا في مؤامراتها. من هنا، لا مناص إذن من إلقاء نظرة فاحصة على موقف أصحاب العمل، وعلى مدى قوة ونجاح هذا الموقف.

لو افترضنا أن أحد الرأسماليين يقصر العمل لديه على النساء فقط وأقام مصنعاً جديداً حتى يبعد أنظار النقابات العمالية للرجال عنه، في هذه الحالة فإن ذلك سوف يلحق بمنافسيه ضربة قاصمة من حيث تكلفة الأجور وهو الأمر الذي سوف يرغمهم، أو يحفزهم، على أن يحذوا حذوه، ولكن الشروط الوحيد لكي يتحقق هذا، هو أنه لا يجب أن يكون هناك تنظيم جديد بدرجة كافية يجمع بين النقابات العمالية والأزواج في القطاع ككل بما يمكنهم من التصدي للقدامى أو الجدد من أصحاب العمل "المخادعين Rogue" الذين يستخدمون النساء مخالفين بذلك النظام السائد. الأمر الأخر البديل، هو أن أصحاب العمل يجب أن يتواطؤا معاً على أن لا يخرقوا نظاماً متفق عليه لتقسيم العمل في مصانعهم حسب الجنس.

في بعض الحالات، كانت النقابات العمالية منظمة بدرجة قوية تكفي لفرض التأثير المفترض – كما كان الأمر في صناعة غزل القطن، حيث قام الرأسماليون وبصورة فاعلة، بإسناد تنظيم العمل لقوة العمل التي تضم قدامى العمل والتي تتمتع بتنظيم جيد في مجالات صناعة غزل القطن، بما جعل هؤلاء العمال القدامى يباشرون قدرتهم التنظيمية على النساء وصغار العمال. ورغم هذا، فإن ذلك الأمر كان أبعد ما يكون عن أن يأخذ صفة العمومية، والغالبية العظمى من أدبيات البحث تدل على أن النقابات العمالية الخاصة بالرجال لم تستطع مباشرة ذلك النفوذ على تقسيم العمل الجنسي، وكما يقول بوسفيلد Busfeld: "أن قدرة النقابات على حرمان النساء من اكتساب المهارة كان مقيداً بمدى سيطرتها على ظروف تشغيل العمال في صناعاتهم. وثمة عدد من الكتاب قد أكدوا أن معظم النقابات لم تكن قادرة على فرض تعريفات محددة للمهارة – بما يستتبع ذلك من تمايز في الأجور – على أصحاب العمل الذين كانوا عازمون على مقاومة هذه النقابات. (Busfeld: p. 162).

وثمة دليل أخر على أن العامل الحاسم الذي قيد من قدرة التنظيم النقابي على استبعاد النساء في عملية تقسيم العمل بأجر وفقاً لنوع الجنس هو أن نمو صناعات جديدة في غياب نقابات عمالية، وهذه الصناعات تعتمد على قوى العمل من الرجال وحدهم أو بصورة غالبة.

ومن الأمور التي ليست واضحة أيضاً، هو ما إذا كان ثقل السياسة العمالية يتجه بصورة لا لبس فيها وشاملة نحو استبعاد العمالة النسائية.

أن الأمر المتفق عليه بصفة عامة، هو أن عملية الاستبعاد كانت بمثابة سياسة ترتبط بالمهارات والحرف خاصة ما تصل فيها بالتنافس في سوق العمل، وليس ضد النساء فقط، إضافة لذلك، ففي بعض الأحيان التي يتمتع بها الرجال. وحتى إذا لم يكن ذلك قد حدث وكان يجري استبعاد النساء، فإنه لا يفسر السبب في أن النساء كان ينبغي منحهن أجوراً أقل في القطاعات التي كان يجري استخدامهن فيها، كما لا يوضح أيضاً أين كان يجري استبعاد الرجال بالمثل بحكم العادة إن لم يكن بحكم التنظيم النقابي. بل ولعله يمكن القول، وعلى أساس طبيعة قوى سوق العمل، أن استبعاد النساء من عمل الرجال كان كفيل بتعزيز وضعهن التفاوضي باعتبار كونهن المورد الوحيد للمهن "النسائية" حسب توصيف العزل الجنسي. وفي واقع الأمر، فقد تبين أن تقسيم الرجال والنساء في قطاعات مختلفة من العمل بالأجر يمكن أن يكون لصالح كل من الجنسين وذلك بتقييد المنافسة في سوق العمل وبتوفير مصدرين للدخل، أحدهما قد يكفي للمعيشة إذا توقف المصدر الآخر في خضم الحركة الصناعية.

هذه الحجج وأيضاً نظيرتها الإمبريقية التي وردت في الدراسات التاريخية والتي تبين أن النقابات العمالية لم تكن بتلك القوة التي تمكنها من تحمل عبء فكرة استبعاد النساء، قد أدت إلى "ظهور خط آخر للهجوم" على نظرية السلطة الأبوية يرى أن عملية الاستبعاد كان يجري تنظيمها عن طريق تشريعات حمائية. وفي هذا يقول "هوبر Huber"، على سبيل المثال:

"لقد كان التحرك من أجل إصدار تشريعات عمالية "حمائية" نابعة من الرغبة لدى العمال الرجال في تقييد منافسة النساء والأطفال، ومن النوازع الإنسانية لدى المصلحين من الطبقة المتوسطة والعاملة لحماية النساء والأطفال من أسوأ مقومات النظام الصناعي" (Huber: p. 32).

وهنا، مرة أخرى، فإن الدليل مفتوح أمام تفسير مختلف. فعلى الطرف المقابل لنظرية السلطة الأبوية، بموقفها المعادي لأسرة الطبقة العاملة كما ظهرت في القرن التاسع عشر، يقف هناك التحليل الذي قدمته "همفريز" Humphries، في تحليلها هذا فهي ترى أن الأسرة هي بمثابة ملجأ آمن في مواجهة التحلل الاقتصادي والأخلاقي لنظام العمل الرأسمالي، وهو ملاذ تم من خلال تعزيز استراتيجية لدعم الحياة المعيشية بانسحاب النساء للعمل في المترل، حيث أفضل ما في هذه الاستراتيجية هو خدمة الأسرة، وإرساء الدعم الأيديولوجي وسوق العمل للأجر الذي يتقاضاه رجل الأسرة، ومهما يكن الدور الذي لعبته الأسرة، فمن الضروري أن يكون هناك نوع من الفهم للعلاقة المعقدة بين الأسرة والرأسمالية وأيضاً الإدراك للكيفية التي تم بها "إعادة" بناء نسق الأسرة رداً على القوى الاقتصادية والاجتماعية التي يلعب فيها "إعادة" تقسيم العمل المترلي وبأجر دوراً رئيسياً وعلى أية حال، فإن هناك قدر كبير من الشك في الرؤية التي تقول بأن دوافع الرجال في دعم التشريع الحمائي كان مبعثه بساطة المصلحة الذاتية المدعونة بأيديولوجية المترل هو مكان المرأة.

ويمكن القول، بشكل موجز، كما يوضح "كراتيون Creighton" أن نشوء فكرة التشريع العمالي الحمائي كان الدافع والسبب وراءه عدد من العوامل التي لم تكن على الإطلاق قاصرة على مجرد استبعاد العمالة النسائية من أجل تعزيز وضع الرجال في سوق العمل، وأيديولوجية السلطة الأبوية الرامية إلى حصر النساء في العمل المترلي، لقد كانت هناك مصالح مختلفة بعيدة تماماً عن مسألة سيطرة الرجل على عمل المرأة (فالرجال، في نهاية المطاف، لديهم رغبة مماثلة إن لم تكن أقوى في تقليل ساعات عملهم اليومي) وفي هذا الصدد، يخلص "برنير Breneer" و "رامس Ramas" من بحثهما إلى القول:

"إن التشريع لم يكن له أي تأثير حاكم على هيكلة التمييز والفصل في الوظائف حسب الجنس، ويبدو أنه قيد ساعات العمل لكل من الرجال والنساء، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لم يستطع أن يؤثر عكسياً على فرص النساء في العمل في صناعة (النسيج) لقد كان الأمر في الواقع يرجع تحديداً إلى أن تقسيم العمل الجنسي الذي كان قائماً بالفعل في صناعة النسيج وجعل عمل الرجل والمرأة والطفل يعتمد على بعضه بصورة كاملة، هو الذي مكن

"قانون الساعات العشر" من الفوز بالموافقة على تقليل العمل اليومي للجميع عن طريق تقييد عمل المرأة والطفل. كذلك لا يبدو أن هذا التشريع قد أفضى إلى حدوث تغيير كبير لإحلال الرجال محل العمالة النسائية، سواء داخل الصناعة ككل أو داخل نطاقات بعضها. وفي الحقيقة، فإن نسبة النساء للرجال في صناعة النسيج استمرت في التزايد خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. ولعل امتداد التشريع الحمائي للصناعات الأخرى على مدى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ربما يكون قد فشل أيضاً في التأثير على التقسيم الجنسي للعمل. (Brenner and Ramas: p. 41).

إضافة لذلك، فإن الشواهد المستمدة من الولايات المتحدة تؤكد أن التشريع الحمائي الذي يحمل تمييزاً ضد النساء لم يجد طريقة إلى سجل القوانين إلا في القرن العشرين، في وقت كانت النساء قد بدأن في زيادة مشاركتهن في سوق العمل مرة أخرى، حتى ولو كان ذلك على أساس عمل يسوده التمييز الجنسي.

ومع التسليم بأن الرجال كنقابيين وكمواطنين لم يكن في مقدورهم مباشرة نفوذ قوى لاستبعاد النساء من العمل، فإن الحجج المؤدية لمسألة الاستبعاد الأبوي تنحو للتراجع إلى ساحة العوامل الأيديولوجية التي يبرز فيها إلى المقدمة المفهوم الخاص بحصر دور النساء في المنزل ليشكل حاجزاً أمام عمل المرأة في كافة أنحاء المجتمع. ومن هنا، فإن الرأسماليون بصفة عامة لا يرغبون، هكذا قيل، في استخدام العمالة النسائية، خصوصاً في تلك المهن التي يسود الاعتقاد بأن طبيعة العمل فيها خاصة "بالذكور" والتي تؤدي بالتالي إلى إبعاد النساء عن حياقن النسائية المنزلية.

وعلى مستوى أخر من البحث، فإنه لو قيل أن أيديولجية رأس المال بشأن الحياة المنزلية للنساء هي تواطؤ مع أيديولوجية العمل، فإن ذلك يقتضي من أولئك الذين يطرحون مسألة الاستبعاد وفقاً للسلطة الأبوية دراسة كيفية منع النساء من امتلاك والسيطرة على الملكية الرأسمالية. إذ من المؤكد أن النساء الرأسماليات كن سيمنحن العمالة النسائية نصيباً أكثر عدلاً في دائرة العمل الفاعلة، في هذه الحالة. ومن اللافت للنظر أن هذه القضية كانت أحد العناصر الرئيسية في مناقشة "إنجلز Engels" للأسرة. فهو يرى أن توالد

علاقات الملكية كان يعتمد على شكل ما من أشكال التوارث العائلي، الـذي يستبعد النساء عادة من حيازة الملكية. ومع اعتبار الطبقة العاملة ذاها محرومة من الملكية (لوسائل الإنتاج)، فقد جاء الافتراض بأن النساء سوف يصبحن في وضع أكثر مساواة مع اضطرارهن للعمل بأجر. وهذا يدل، خصوصاً فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر، على أن عدم المساواة في سوق العمل نتيجة للسلطة الأبوية، ربما كان من الأفضل أن تكون في المواقع التي يسيطر عليها الرأسماليون الرجال باعتبارهم أصحاب الغالبية العظمى من الملكية.

والشواهد هنا طبيعة الحال واضحة وعامة خصوصاً بالنسبة للمملكة المتحدة، حيث تراجعت سيطرة النساء من الطبقات الوسطى وإدارهن لشئون الملكية والعمل في القرن التاسع عشر، وحيث كان هذا التراجع مدعوم بأيديولوجية الحياة المترلية للنساء.

"من الواضح أن قرار النساء بدخول السوق كان يعتمد على سيطرهن على إدارة شئون الأسرة وبذلك كانت الهوية الرئيسية لمعظم نساء الطبقة المتوسطة هي دون شك هوية أسرية أكثر منها مهنية، بغض النظر عن "المهام" التي كن يقمن بها بالفعل". (Ovidoff and Hall: p. 314).

الأكثر من هذا، أن ذلك الوضع لم يكن سوى ميراث قانوني عن ما قبله وليس نتيجة لثورة لترعة الاستبعاد عند الرجال، ويوضح "كراتيون" Creighton هذا الأمر بقوله:

"لقد كانت النساء المتزوجات يخضعن لمجموعة من المعوقات وعوامل التعجيز لقدراهن، لم يكن في استطاعتهن امتلاك أو حيازة الملكية كحق شخي لهن، كما كان يجري معاملتهن في قانون التعاقد كمجرد أذيال لأزواجهن. هذه المعوقات التعجيزية قد أثارت بعض الشكوك بشأن قدرهن حتى على إبرام تعاقدات ملزمة للخدمة دون موافقة أزواجهن، بل وفيما إذا كانت لهن أي حقوق في جنى ثمرة عملهن بشكل مستقل عن أزواجهن.

وعلى أية حال، فبالنسبة للقرن التاسع عشر، كانت المهنة الرئيسية للنساء هي الخدمة المترلية، وظل هذا الوضع قائماً حتى الثلاثينات من القرن العشرين

على الأقل، وبالرغم من أن هذا الوضع ربما كان يرتبط بنوع من أيديولوجية التحفظات، إذ لا ينبغي إغفال المسارات الأخرى المحتملة المؤدية للفقر، وعدم الشرعية، والبغاء. كذلك فإن ذلك الوضع يظهر بنفس القدر كيف أن عمل النساء لم يبقى بالتالي خاضعاً لأمر الآباء أو الأزواج الذين لابد وأنهم كانوا يفضلون لنسائهم، كما كانت النساء أنفسهن، كسب أجور أعلى في مهن بسوق العمل أكثر غير الرسمي.

أن التباين بين النساء أنفسهن، الصغيرات منهن والكبيرات في السن، المتزوجات أو غير المتزوجات، وبين المهن التي يقمن بها سواء عاملة بأجر، أو مدبرة منزل صغير كان من الأمور المعقدة إلى حد كبير في العوامل الحاسمة لتشكيل أسواق العمل وهي تنحصر في فكرة رئيسية وحيدة هي النموذج الأبوي الذي يقود إلى استبعاد النساء من سوق العمل. وبصفة عامة إذا كان هذا الأمر مطلوب كتفسير، إلا أنه يبقى هناك قدر من الاعتماد على الأيديولوجية الأبوية بتطبيقها بصور متنوعة عبر القطاعات المختلفة من السكان وما يرتبط بهم من أنشطة، وهذا الأمر يرتبط بظروف البيئة الثقافية للمجتمع، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مجتمع محلي إلى آخر.

ولدينا نموذج من القطاع غير الرسمي للنساء العاملات في الأنشطة المختلفة في الهند، وهن يمثلن ٨٩% بالنسبة للرجال يكافحن في وسط ظروف الطبقية والفقر والضغوط الاجتماعية، وهي قضية جوهرية في التفرقة بين الجنسين وتتمثل ظاهرة في سيادة السلطة الأبوية والتمييز بين النوع، وهو ما يشكل ثلاثة نماذج من عدم المساواة القائمة على الطائفية الطبقية، والتمايز بين الجنسين، وطرق الحياة البسيطة والشاقة، بوصفها نماذج عمالة رثة من العاطلات (Creighton: pp. 15 – 16)

الفصل الرابع

نحو علم اجتماع نسوي

الفصل الرابع

نحو علم اجتماع نسوي

شهد علم الاجتماع النسوي في مراحل تاريخية مواجهات من التحدي، فرضت عليه من هيمنة الدراسات البيولوجية وأسر التفكير الأبوي المتزمت الذي حاصره في ظروف تاريخية، جعل من قضايا المرأة قيداً على إرادتها في التعبير عن حقوقها الطبيعية كأنثى، وحقها في المساواة مع الرجل في سوق الاقتصاد غير المترلي الذي شاع في المجتمعات الصناعية كحقيقة مؤكدة صاغتها حركة البعث لدور المرأة في سوق العمل، وأصبحت هذه الحقيقة واضحة في حركة البروليتاريا التي شكلت وجودها من خلال الصراع الطبقي مع البرجوازية الرأسمالية المهيمنة، ولما كان علم الاجتماع بطبيعته يهتم بدراسة ظاهرة الطبقات في بناء المجتمع وعمليات التغير التي تسوده، فقد جاء الاهتمام من خلال التقسيم الطبقي الاعتراف بنوع الجنس كتقسيم يعبر عن عدم المساواة بين طبقة البروليتاريا الواحدة والصراع التاريخي مع الطبقة البرجوازية المسيطرة، ولقد كانت للترعة النسوية في مطالبها نحو المساواة أن تعددت حولها نظريات المفكرين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين، وهو ما آثار الوعي الاجتماعي لدى الحركات لتشكل النسوية قوة في البناء الاجتماعي والاقتصادي خاصة في الدول الصناعية الرأسمالية وكان علم الاجتماع في توجهاته النظرية والتطبيقية شاغلة مشكلات الصراع الطبقي في هذه المجتمعات، وكانت الدراسات في شموليتها ترتبط بمفاهيم النظام العالمي بأيديولوجياته وتفسيراته من منطلقات نظرية بين الليبرالية والاشتراكية. ويشير "فالنتين م. موخادام" أنه في خضم هذا التفاعل الفكري وجه علماء الاجتماع نظرهم إلى أهمية الحركات الاجتماعية – بما فيها النسوية في تفسير الاستقرار والتغير، وركزوا على فكرة هيراركية النوع، على أنها ظاهرة في عالم المجتمعات الصناعية وأن التصنيع هو الذي أفرز مشاكل وقضايا العمالة النسائية، وبالتالي جاءت هذه الحركات لتفجر قضايا متشعبة تلتقي فيها الأيديولوجيات والنظريات الاقتصادية والسياسية وفي مضمونها ظاهرة عالمية.

ولقد وجهت هذه الحقيقة علماء الاجتماع أنظارهم إلى دراسة البعد

الاجتماعي للأشكال المتغيرة للنظام الأبوي المهيمن على حرية المرأة وتداعياته على القهر النسوي والتمييز بين الذكور والإناث في سوق العمل. وفي تصور "فالنتين" أن ما يثري تدعيم بناء نظرية نسوية وضعها في سياقها التاريخي بكل ما يحيطها من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية (Moghadan: p.p. 95 - 96) وفي سياق هذا التصور يقدم كل من "جوديش ثتاثي Judish Stasy" و"باري ثورن Parry Thorne" منظور حول نظرية المساواة بين الجنسين أشار فيها إلى أن الهيمنة الأبوية في بناء الأسرة والعنف الجنسي ووضع المرأة في البناء الطبقي والثورات الاجتماعية حول المساواة بين الجنسين، هي عوامل تضع الحركات النسائية بمطالبها في وضع التحليل والتفسير في البناء الطبقي الشامل، ومن شأن هذه الحالات توجيه أسئلة بحثاً عن وصف أكثر عمقاً وشمولاً للحركات النسائية خاصة في مجتمع التصنيع الذي أفرز وجودها.

وإضافة إلى ذلك قامت "جوان أكبر Juan Ackbar" بوضع الحركات الثورية النسوية في علم الاجتماع النسوي، وأشارت فيه إلى أن تخلف نظرية المساواة بين الجنسين لم تدمج في علم الاجتماع لقصور المتخصصون في تطوير هذا العلم.

ومع ذلك فهي تفترض جهوداً جديدة لفهم القضايا والمشكلات النسوية بحيث تنتقل من مراحل الكيفية التي تعمل بها في المنظمات والنقابات والأحزاب إلى دراسة الكيفية التي تغير بها هوية جهودها في البناء الطبقي وفي هذا الصدد تشير إلى نقطة البداية للنظرية النسوية من خلال الإطار المركسي الذي يشجع على وضع نظرية للتجريد والعمومية وفيها دعوة لعلماء الاجتماع المنادين النسوي لوضع نظرية عن الطبقة النسوية للدولة والنظام الرأسمالي والحركات الاجتماعية والسياسية كما تشير أكبر فإن الأمر يستلزم تواجد نظرية تشمل على كل نوع من الجنس والطبقة على أنها منفصلان عن بعضهما. (Mann: p. 50).

وتم اعتقاد بأن التقسيم الطبقي في المجتمعات الصناعية قد اعترف بنوع الجنس من حيث هو مصدر عدم المساواة وهذا ما كان يشكل تأثيراً على التحليل المتعلق بتقسيم العمل بين الذكور للأناث في سوق العمل.

وعلى حال يمكن أن تتشكل النظرية الأنثوية بدمج المفاهيم الذهنية للنظرية دين ميثودولوجيات الأنثوية بتحليل نوع الجنس والنظرية الماركسية وعلم الاجتماع التاريخي ويمكن اثراء تحليل نوع الجنس من خلال الدراسات

المقارنة التي توضح نواحي التشابه والاختلاف في حركات النساء وأوضاعهن في سوق العمل من خلال تناول عالمي يوضح أن الاقتصاد السياسي العالمي – العولمة – له تأثيرات بنائية تركيبية وتأثيرات متغيرة في التحول من الاغتـــراب إلى تأكيد لاذات (Moghaden: p. 97) الذي تتطور إلى حركـــة بروليتياريـــة نسائية منظمة في أنساق عضوية فاعلة.

أن نظرية الصراع التي نشأت من كتابات كارل ماركس Karl Marx في القرن التاسع عشر، تعتمد على الافتراض بأن المجتمع هو بمثابة مسرح تتفاعل على خشبته الصراعات من أجل السلطة والهيمنة. وهذه الصراعات تقع بـــين الطبقات الاجتماعية التي تتنافس من أجل السيطرة على وسائل الإنتاج وتوزيع الموارد. وكان شريك ماركس في كتاباته: "فريدريك انجلز Fredrich Engels" (١٨٨٤ – ١٩٤٢) هو الذي طبق هذه الفرضيات على الأسرة، وقد حاول "انجلز" أن يبرهن على أن المجتمعات البدائية كانـــت في الأســـاس مجتمعـــات يسودها المساواة حيث لم يكن هناك فائض، ومن ثم لا توجد ملكيـــة خاصـــة وبمجرد أن ظهرت الملكية الخاصة ظهرت معها الرأسمالية وتركزت السلطة في أيدي فئة قليلة من الناس. أما فيما يتعلق بالأسرة فإن علاقة السيد – العبد أو المشتغل – والخاضع للاستغلال والتي تقوم في المجتمع الأوسع بين البرجوازيـــة (الملاك) والبروليتياريا (العمال) فيمكن ترجمتها وتجسيدها في مـــترل الأســـرة. فبعد مجئ الملكية الخاصة وقدوم الرأسمالية، فإن العمل المترلي للمـــرأة لم يعـــد يسبب بجانب سعي الرجل للحصول على ضرورات الحياة، فهذا الأخير كـــان هو كل شيء، وكانت المرأة مجرد تابع لا أهمية له. فمترل الأسرة هـــو بمثابـــة مؤسسة استبدادية. الزوج فيها هو صاحب السلطة العليا بلا منازع، ولقـــول "انجلز" أن تحرر المرأة يكون ممكناً فقط حين يمكن للنساء المشاركة في الإنتـــاج على نطاق اجتماعي واسع، ولا يعود العمل المترل فرض عليهن وإنمـــا مجـــرد جانب لا أهمية له من وقت المرأة.

قام أنصار نظرية الصراع المحدثون، من أمثال "داندورف Danrendorf" و "كولونيز Collins" بتنقيح الثوابت الماركسية الأصلية بما يعكس النمـــاذج المعاصرة، فالصراع لا يرتكز ببساطة على مجرد الصراع الطبقي والتوتر بـــين المالك والعامل أو صاحب العمل ومن يعمل لديه، بل هو يقع بين الكثير مـــن الجماعات الأخرى كذلك. هذه الجماعـــات تـــشمل الأبـــوين والأطفـــال،

والأزواج، والزوجات، الشباب أو متوسطي العمر والمسنين، المعاقين وغير المعاقين، الأطباء والمرضى، الذكور والإناث، وأي جماعات أخرى يمكن تعريفها بأقلية أو أغلبية، والقائمة لا نهاية لها. ويقول سميلر (Smelser: p. 14) أن نظرية الصراع الحديثة تطرح الفروض التالية:

١- السمات الرئيسية للمجتمع هي التغير، والصراع.

٢- البناء الاجتماعي يعتمد على هيمنة بعض الجماعات على الأخرى.

كل جماعة في المجتمع أنها مجموعة من المصالح المشتركة سواء كانوا على وعي بمصالحهم أو مغتربين عنها، وعندما تصبح الجماعة على وعي بمصالح لها يكون تشكيل الوعي بالطبقة (Asbojarn: p. 482)

أن المفهوم الذهني للطبقة يتشابه مع المفهوم الذهني لنوع الجنس وهو يشير إلى البناء وانحرافه عن عدم المساواة، وفيما يختص بالطبقة فإنها تنشأ على الهيمنة غير المتجانسة على عائد الإنتاج ويصبح الجدل حول العمالة ورأس المال فقط، وبالنسبة لنوع الجنس فإن بؤرة المشكلة حولها تكون الخصوبة محورها، والهام هو المنافسة حول التقسيم داخل الطبقة الواحدة. (Papnek, Others: p. 3).

إن موقف المطالب النسائية في حركاتها تعتمد في دافعها على المناخ السياسي الاجتماعي الذي يتيح توحيد الجهود النسائية في التشكيل الطبقي والمطالبة بالمساواة. وتصبح نظرية الصراع تأكيداً على الترتيب الخاص بنوع الجنس في مطالب المساواة في عالم الرجال الذين يملكون السلطة الأبوية ويتميزون بها في سوق العمل.

وهذه الميزة توفر الأساس لعدم المساواة بين الجنسين. والوضع الاقتصادي للرجل في سوق العمل الذي ينتقل إلى الأسرة. في المقابل فإن العمل المنزلي للمرأة يمثل نوعاً ما من القيمة النقدية، أو كما يرى "انجلز Engles" إذا لم تكن النساء مقيدات بالأدوار المنزلية، فإن هيمنة الرجل على النساء سوف تدوم، وهذا المنظور يبدو واضحاً في بحث "Shélten and Firestone" عام ١٩٨٩ عن تأثير العمل المنزلي على الفجوة بين الجنسين في كسب الدخل، فهما يريان أن المسئوليات المنزلية لها تأثير مباشر على الكسب، غير أنها مرتبطة أيضاً بالموقع الوظيفي وخبرة العمل، وعدد ساعات العمل في الأسبوع، وهذا الأمر

يشير إلى أنه لكي يمكن فهم الفجوة بين الجنسين في الكسب، يكون من الضروري استقصاء تأثير عمل النساء بدون أجر على عملهن بأجر.

وثمة امتداد لنظرية الصراع قد ظهر على يد "Hacker" بعملها الكلاسيكي عن الكيفية التي ينظر بها للنساء باعتبارهن أقلية. وبعقد مقارنات مع الأقليات العرقية تبين "Hacker" أن النساء يتقاسمن خواصاً وسمات متشابعة فبجانب التمييز ضدهن فإن النساء ينصحون في علم ترتيب وثابت حيث يخضن المجال الاقتصادي. ويشغلن مكانة هامشية في المجتمع كما يجري تعريضهن وتنميطهن على أساس خواص منسوبة إليهن والأمر المثير بشأن مدخل "Hacker"هو أنها قامت بصياغته على مدى عقد قبل أن يقوم علماء الاجتماع بأي محاولة لمواجهة القضايا المتصلة بالجنسين والمجتمع بصورة حقيقية تتجاوز محاولاتهم المتعجلة. والتحليل الذي قدمته "Hacker" قد خدم في توفير إطار مفيد يمكن من خلاله تطبيق منظور الصراع بسهولة ويسر على ما يشار له الآن بالأقليات غير التقليدية أو "الجديدة" وتشمل النساء، والمسنين والمعاقين والشواذ جنسياً، من بين أقليات أخرى.

ولقد لقيت نظرية الصراع، خصوصاً الصورة الماركسية فيها، العديد من الانتقادات لمبالغتها في التركيز على الأساس الاقتصادي لعدم المساواة، وفي إصرارها على أن الصراع، والتنافس والتوتر هي أمور حتمية بين جماعات معينة. فهي تستبعد ما قد يمكن أن تظهره الأسر من وفاق في كيفية بناء الأدوار الأسرية وتخصيص المهام على أساس رؤى أكثر تقليدية كذلك يتضح من البحث في الثقافات المتعاطفة أن تشغيل النساء بأجر ليس هو العلاج الناجح الذي تصوره "انجلز" للتغلب على هيمنة الرجل في مؤسساتنا الاجتماعية. وأخيراً، فإن ثمة عنصراً تآمرياً يظهر واضحاً حين يجري ربط نظرية الصراع بفكرة أن الرجال كجماعة قد انتظموا عن وعي من أجل إبقاء النساء في مكانهن "وحين يجري تفسير الفارق في وضع الجنسين" فإن عدد القوى الاجتماعية الكثير منها غير منظم وغير مقصود، تبدأ في الظهور لتلعب دورها. وكما هو الأمر في النظرية الوظيفية التي تظهر تحيزاً متأصلاً للفرقة المحافظة، لابد من النظر إلى نظرية الصراع على أنها تظهر تحيزاً نحو التغيير، وإن كان هذا التحيز قد لا يعتبر نقداً لنظرية الصراع، خصوصاً إذا تم تجريده من بعض أفكاره الماركسية، مثلما هو مع الوظيفية، حيث أن معظم الناس الأن لا

يشعرون بالارتياح إزاء نماذج بعينها للفارق بين الجنسين وما ينجم عنها من نزعة جنسية. (Linda: p.p. 7-9).

نظرية التفاعل الرمزي Symbolic Lntevaction:

بعكس نظرية الصراع والأدوار المرتبطة بنوع الجنس من رؤية اجتماعية ومؤسسية عريضة، تأتي نظرية التفاعل الرمزي لتأخذ بإطار مرجعي سيكولوجي اجتماعي ضيق. فالنموذج التفاعلي يقوم على الافتراض بأن المجتمع ينشأ ويبقى من خلال التفاعل بين أفراده، ومن ثم فإن أفراد المجتمع هم الذين يحددون الواقع، وبهذا المفهوم فإن الواقع هو ما يتفق أفراد المجتمع على أنه الواقع. هذه العملية التفاوضية على ما يكون قد عبر عنها Wiliam I. Thomas (١٩٣١ – ١٩٦٦) في تعريفه الكلاسيكي الذي أصبح يعرف الأن بـ"نظرية توماس" ويقول فيه: "أن الوضع الذي يجري تحديده على أنه واقع حقيقي هو واقع حقيقي في نتائجه" أما جورج هربرت ميد "George Herbert" (١٩٣٤) فهو يرى أن التفاعل الرمزي يزخر بتلك المدلولات التي يضيفها الناس على سلوكهم الخاص وعلى سلوك الأخرين. والتفاعل يقع بطريقة بنائية مقولية لأن الناس في مقدورهم الاتفاق على مدلول الرموز المشتركة، مثل الكلمات، واللغة المكتوبة، والإشارات، والإيماءات والأفراد في الجماعة يستجيبون بعضهم لبعض على أساس المدلولات والتوقعات المشتركة للسلوك. وهكذا فإن الناس لا يتفاعلون مع بعضهم بصورة آلية، وإنما يختارون بعناية من بين عدد من الخيارات حسب موقف معين. وبمجرد أن يتعلم الناس الرموز يتشربونها، قد يبدو أن عملية التفاعل تتم بصورة حقائقية تقريباً، غير أن أصحاب نظرية التفاعل الرمزي سرعان ما يشيرون إلى أن ذلك لا يلغي وجود سلسلة من الأفعال الرشيدة التي يقررها الفرد بنفسه.

وإحدى الصور المختلفة لنظرية التفاعل الرمزي، والمعروفة بالتحليل المسرحي تحمل مدلولاً خاصة حين يجري النظر إلى الأدوار المرتبطة بنوع الجنس. وفقاً لهذا التحليل فإن الدور الفاعل الذي يقوم به الأفراد في توجيه سلوكهم يبلغ درجته القصوى إذا تم النظر إلى عملية التفاعل على أنها تقع فوق مسرح اجتماعي، وحسب ما جاء في كتابات "إرنج كوفمان Erring Goffman" فإن المسرحية تؤكد انه حين يحاول الناس خلق انطباع معين، فإنهم

في واقع الأمر ينتحلون أدواراً مختلفة في أداء سوف يخضع لتقييم الآخرين. وعند مواجهة كل شخص بشخص أخر، فإن ذلك يسمح بأداء طائفة من الأدوار، وكما هو الحال في المسرح، فإنه من الممكن بناء أوضاع لنقل أفضل انطباع ممكن من خلالها على أمل تحقيق مجموعة من النتائج المطلوبة. وبينما تؤكد Goffman أن نوع الجنس يستعرض في جوهره تعبيرات منصوص عليها ومتعارض عليها تقليدياً من الناحية الاجتماعية، إن هذا التأكيد يطمس نوع الجنس من تأثيرات على طائفة واسعة من الأنشطة، وإذا كان هذا يعني أن منظوراً كلياً للتفاعل الرمزي مازال موضع التطبيق، وبالرغم من معقولية الطرح بأن نوع الجنس يستعرض توجهاً اختيارياً، إلا "أنه لا يبدو من المعقول القول بأننا نكل الخيار في أن يرانا الآخرون كأنثى أو ذكر" ونظرية التفاعل الرمزي تصبح ذات إشكالية حين يؤدي تأكيدها على الخيارات القائمة على إيماءات تفسيرية في ظروف محددة إلى تقييد الكيفية التي يمكن بها تعميم سلوك نوع الجنس.(Ibid, p. 10)

النظرية الليبرالية Libaral Femisim:

يعد هذا الاتجاه أحد فروع النظرية النسوية، ويقوم على الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساويين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة سبب نوع الجنس ولقد رأى أرسطوا منذ زمن بعيد أن الرغبة في المساواة تعتبر عاملاً من عوامل الثورة ويرجع ذلك إلى إتاحة الامتيازات الخاصة لطبقة دون أخرى، وهي امتيازات لا توجد في الطبقية ولكنها توجد في البيئة الاجتماعية وليست المساواة كما يقول لاسكي، كلما ازدادت المساواة في الحقوق بين المواطنين استطاعوا استخدامها بحرية في أوسع نطاق، ومن الواضح أن فكرة المساواة تقوم على المساواة لإتاحة الفرص لكل أفراد أن يبذل كل ما في طاقته ذكراً أو أنثى وإذا نظرنا إلى المساواة نجدها تعني تنظيم الفرص. (Laski, H.s.p. 52-53).

الواقع أن المذهب الداعي إلى إطلاق الحرية الفردية بمعناه الشائع، اكتسب عبارته الشهيرة أهميتها في تنظيم الفرص من مقولة "فينسنت دي جورنجي Vincent de Gourngy" أحد المفكرين البارزين في الفكر الليبرالي في القرن الثامن عشر، وتقوم نظريته عن الحرية بأنها تعني مصلحة الفرد والمجتمع سوياً، ذلك أن الفرد أقدر عن سواه على تحقيق مصالحه متى كفلت له الحرية اللازمة، وهو الأمر الذي سيترتب عليه مصلحة المجتمع، باعتبار أن المصلحة

الاجتماعية في جوهرها مجموع مصالح الأفراد، وقد تلقف الاقتصاديون الكلاسيكيون الانجليز هذه الحجة وأضافوا إليها حججاً جديدة دعماً لو تفهم الليبرالي (ف. أ. هايك: ص ٣٥).

وفي ضوء علاقة حرية المساواة نجد أن المذهب النسائي الليبرالي يرتكز على أفكار المنادين بالمساواة الذي امتد من عصر التنور بمفكريه الذين ينادون بحرية المساواة بين النساء للرجال طالما أهن ينتظرون بنفس الملكات العقلية الرشيدة، والإيمان بأن التعليم كوسيلة للتغير وتحويل للمجتمع والإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية، وبناء على هذا، فما دام الرجال والنساء متماثلان من حيث طبيعة الوجود، إذن فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضاً ومن أنصار هذه النظرية جان جاك روسو وستيوارت مل، فكانت دعوة روسو إلى المساواة بين الناس قاطبة نساء ورجالاً في الحقوق والواجبات، وأما ستيوارت مل تقدمت عن حقوق المرأة، وهو يعتبر أول المنادين بتحريرها من ناحية الحقوق المدنية والسياسية، ومن وجهة نظره أن العلاقات بين الرجال والنساء في شعب واحد له أهمية أكثر من العلاقات بين الشعوب الأخرى، وأعتبر ان تحرير المرأة قضية أساسية لتقوم لإنسانية وفي نفس الوقت وصفها بأنها تقف على قدم المساواة من الطبقات المقهورة، وهو فوربيه Fourier يعتبر المرأة ضحية آثار النظم والخرفات البدائية التي لا تستند إلى منطق أو تفكير عقلي. (جاستون بوتول: ص٧٦ – ٨٧).

وتقترن المساواة بكلمة الحرية، فعلاً فهما كما كشفت عنه الفلسفة السياسية يمكن أن تتناول ثلاثة معاني للحرية:

١– أن يتمتع الإنسان بالحرية في الاختبارات والفرص المتاحة.

٢– أن يكون الإنسان مستقلاً عن الأخر في قراره بالنسبة لهذه الاختيارات.

٣– أن يكون الإنسان حراً في أن يجد قيمة أولوياته وأن يقيس مقتنياتها.

ويمكن أن نتفهم المساواة بالطريقة ذاتها بمعنى أن يتمتع الإنسان رجل أو امرأة بشكل متكافئ بنطاق واسع وهو ما ينطبق على جميع طبقات المجتمع، وهذا ما يفهم بالمعنى الفردي في التفكير الليبرالي الغربي كما كان في القرن التاسع عشر. (Asbjorn Eide: p. 484).

والمدخل المعتدل للمذهب النسائي الليبرالي يبيح العمل للرجال في صفوف الحركة النسائية، طالما أن الجنسين يستفيدان من إلغاء الفوارق في طبيعة الجنسين. ومن هنا، فإن النساء في حاجة إلى دمجهن في طائفة واسعة من الأدوار، تشمل العمل خارج المنزل، كما أن الرجال من الضروري أن يأخذوا على عاتقهم قدراً أكبر من المسئولية بالنسبة للمهام المنزلية، وحيث أن عملية التمثيل تشكل فكرة رئيسية في هذا المدخل لذلك فهو يركز بصورة أكبر على عملية التمثيل ثم على القبول في نهاية المطاف بالإناث في عالم الذكور وليس على قبول الذكور في عالم الإناث، ولعل هذا قد يثير الانتقادات بأن المدخل يضفي قيمة أكبر على أنشطة الرجال، ومن ثم فهو يقلل ضمناً من قيمة الأدوار التقليدية للنساء.

وفي ضوء العمل داخل نسق ينظر له على أنه ثنائي دون أن تنفرد فيه جماعة بالهيمنة ومن ثم يكون في مقدور النساء تنظيم أنفسهم والتنافس مع الجماعات الأخرى. وإذا تمت التعبئة بفعالية ومورست الضغوط بكفاءة، فسوف يجري تلبية المطالب ومع ذلك لم تحدث محاولة جدية واحدة لإلغاء أي قانون من قوانين المصانع: النساء اللاتي يعملن نصف عاريات في مناجم الفحم، وصغار الصبية الذين يجرون عربات الشحن طوال اليوم في الجو القذر داخل الأنفاق الأرضية، والأطفال المشدودون إلى نول النسيج خمسة عشرة ساعة في الهواء اللافح داخل مصنع القطن ولا يطرد عنهم النوم سوى سوط المراقب، وساعات العمل للجميع، صغاراً وكباراً لا يحدها شيء سوى أقصى إمكانيات الاحتمال الجثماني، وانعدام الاحتياطات الصحية اللازمة لشعب ينمو بسرعة. هذه وغيرها من المظالم التي ترتبت على حرية التعاقد والحرية الاقتصادية المطلقة كلها موجودة ومسجلة في صحائف غير متحيزة امتلأت بها تقارير رسمية متتابعة. ولكن الأحرار من أصحاب المصانع ذلك التاريخ يؤيدهم بعض أساتذة الاقتصاد السياسي كانوا يقاومون في عناد أية محاولة للتدخل في حريتهم في استخدام رؤوس أموالهم.

ويقرر "ويب" أن هذا التركيز على الحرية الفردية يعتبر إلى حد ما نتيجة للتدخل الأحمق في القوانين الاقتصادية من جانب الملاك، بتخفيضهم لقيمة العملة ثم دهشتهم مثلاً من انه رغم القيود الشديدة يتوالى ارتفاع الأسعار ويستمر هروب الكثيرين من البلاد. وعلى ذلك فقد انضم أساتذة الاقتصاد

السياسي إلى البرجماتيين في اعتقادهم بأن كل إنسان يتعين عليه أن يجاهد من أجل نفسه ولا شأن له بغيره.

وسرعان ما قامت الثورة على هذا المبدأ وعلى نتائجه المفجعة، وكانت أولى مظاهر الثورة من جانب رجال الأدب، وجاء في مقدمتهم كوليريدج، وأوين، وكارليل، وموريس، وكنجسلي، ورسكين. ثم ساعد عليها التصور العضوي للمجتمع كما جاء في كتابات كونت، وميل، وداروين وسبنسر. (Laidler: p. 195).

ولقد أدت هذه الكتابات بتأثيرها في إعادة هيكلة المجتمع بصورة كاملة. ومحاولة تغييره في بناء شمولي لإدماج النساء في أدوار ذات هدف تتصف بالمساواة، وهذه الرؤية أخذت بها نساء الطبقة المتوسطة المهنية اللائي يضفن قيمة عالية على التعليم والإنجاز، ولأن هؤلاء النساء أقرب لأن يتمتعن بمجال أكبر من الموارد الاقتصادية، ففي مقدورهن خوض المنافسة مع الرجال بشكل أفضل على المراكز الاجتماعية وفرص العمل المرغوبة وبذلك فإن المذهب النسائي الليبرالي يخاطب "التيار الرئيسي" للنساء اللائي لسن على خلاف مع مجمل بناء النسق الاجتماعي الذي أنه لا ينبغي أن يكون مقسماً على أساس جنسي.

النظرية النسوية الاشتراكية Socialist Feminism:

الواقع أن هذه النظرية تحمل في طياتها اتجاهاً أيديولوجياً تشخص الواقع الدولي للنساء الذي يرتبط بالنسق الرأسمالي الطبقي وبناء الأسرة في هذا النسق، الشيء المؤكد في هذه النظرية التأكيد على أن يقسم الجنس هو عنصر وظيفي للرأسمالية لأنه مدعوم بالعمالة النسائية غير مدفوعة الأجر والتي تشكل أيضاً قوة عمل احتياطية حين تكون هناك حاجة إليها فقط، وحين يتقاضين أجراً فإن النساء يعملن مقابل أجور منخفضة مما يؤدي إلى تعظيم الأرباح والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر وهو يعد ضرورياً لإكثار ووقاية قوة العمل. كذلك فإن الأسرة القوية التي يكون فيها الزوج هو العائل الوحيد للزوجة والأطفال. تحقق الاستقرار أيضاً للمجتمع الرأسمالي. والزوجة تكون في البداية معتمدة اقتصادياً على زوجها، غير أن الأمر سرعان ما يتحول إلى اعتقاد عاطفي وسلبية.(Deckard: p. 451) ولأن الزوجة تخشى من فقد الأمان الاقتصادي ومن ثم فإن الزوج يحتفظ بالسلطة الكاملة عليها.

على عكس النظرية النسائية الليبرالية نجد أن الرؤية الاشتراكية هنا تـأتي لتؤكد أنه لكي يمكن تحرير النساء وكذلك العاملات اللائي يجري استغلالهن من جانب من يملكون وسائل الإنتاج، فلابد من تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي، وحتى يمكن تغيير التفرقة بين الجنسين والقهر الاقتصادي فإن الأمر يحتاج إلى ثورة اشتراكية، وفي هذا الصدد فإن "ماركس" قد وضع خططاً لمجتمع تستأصل منه الملكية الخاصة وتحل فيه مبادئ الجماعة في موقع العمل، وقد دعا انجلز إلى ضرورة إضفاء الجماعية على العمل المترلي وتربية الأطفال، وبالتالي تحريري النساء لينهضن بأدوار اقتصادية خارج المترل وبهذا سوف يمكن تجنب تدمير الأسرة ذاتها، وإن كانت الوظائف التي تؤديها الأسرة الأن سوف تتغير.

والنظرية النسوية الاشتراكية تخاطب النساء من الطبقة العاملة وتلك اللائي يشعرن بأهن محرومات من حقوقهن في الفرص الاقتصادية في النظام الرأسمالي، ولقد استطاع هذا المذهب أن يشق طريقه بدرجة كبيرة في أمريكا اللاتينية وأن يكون نقطة استقطاب قوية لحشد النساء في دول نامية أخرى، والكثيرون من أنصار هذه النظرية يعتقدون بأن دخول النساء في قوة العمل دون معوقات لابد أن يحدث، وإن كان لابد أيضاً من جعل العمل المترلي مشتركاً وإلا سوف تجد النساء أنفسهن وقد تحملن عبء عليهن، وبغض النظر عن اللغو الماركسي فمن الواضح أن هذا هو ما حدث بالفعل في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وبالرغم من أن هذه النظرية ترتبط صراحة بالنظرية الماركسية، إلا أن "ماكينون" يرى أنه مازال من الضروري التمييز بينها من الناحية التحليلية فبينما النظرية الماركسية تركز اهتمامها على الملكية والظروف المادية لبناء أيدلوجية، فإن المذهب النسائي يركز على الطبيعة الجنسية ونوع الجنس. وكما يقول ماكنيون، أن الطبقية الجنسية هي إضفاء النسائية على ما يعتبر عملاً عند الماركسية، وهذا القول ينسجم مع الانتقادات الموجهة إلى إحدى الصور الماركسية المحددة للبروليتاريا النسائية والتي تبرز الطبقة في ضوء نوع الجنس أو العرق عند تحليل أنساق المكانة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية. (Castnr: p. 3).

ظهرت هذه النظرية خلال الفترة من نهاية الستينات وبداية السبعينات حين أدركت الحركة النسائية للحقوق المرتبة مدى القهر الذي يتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من الرجال.

والواقع أن الحركات النسائية الراديكالية أسبق من ذلك وعلى سبيل المثال، فقد نظمت عاملات برلين عام ١٩١٥ مظاهرات احتجاج ضد الحرب العالمية الأولى، وفي باريس هاجمت النساء المخازن في عام ١٩١٦ ثلاثة أيام من الاضطراب، بسبب التضخم الاقتصادي ونتائج الحرب، واستولت على محتويات مستودعاتها حزيران ١٩١٦ ثلاثة أيام من الاضطرابات الخطيرة بسبب نفس القضية، وبعد إعلان الحرب والتعبئة العامة ذهبت النساء إلى حد الانبطاح على خطوط سكك الحديد تعوق رحيل الجنود إلى جحيم الحرب والموت.

وفي روسيا قامت النساء العاملات في عام ١٩١٥ – ١٩١٧ باضطرابات ضد أصحاب الأعمال واحتلال المصانع تعبيراً عن الاحتجاج ضد القهر والاستغلال.

لقد أسفرت هذه الاحتجاجات عن مناقشتها في مؤتمر النساء الدولي عام ١٩١٥ الذي شاركت فيه ٢٦ قيادة نسائية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا وسويسرا وروسيا، وكان الاتجاه الأيدولوجي لهذه القيادات ينقسم بين الثورة البلشفية واليسار المعتدل. وكان شعار المؤتمر السلام، والمطالبة بوقف مجازر الحرب والإعلان عن ولائهن للاشتراكية. (الكسندرا: ص ١٨١-١٨٢).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان جو الحركة النسائية الصراع مع الرجال ولقد تناولت شوطاً حيث فايرتسون في كتابها جدليات الجنس، تدعيماً نظرياً لفكرة الراديكالية وعلاقتها بالطبقية العنصرية واللامساواة بين الرجال والنساء ومن ثم خرجت السناء على الثورة على الرجال في سرير الزوجية وهي ضربة ضد التعالي الجنسي. (Firestone: p. 161)

ومن هنا يمكن القول أن الاتجاه النسوي الراديكالي جاء كرد فعل تاريخي تجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد. وكان من نتيجة هذا ظهور الحركة النسائية الأمريكية من جديد كحركة مضادة لمناهضة السلطة الأبوية للرجال وعزلهن من سوق العمل. كما قام أصحاب الاتجاهات الراديكالية المعاصرة بالنظر إلى التمييز الجنسي باعتباره أمراً موجوداً في المجتمع الأبوي.

الواقع أن علم الاجتماع خاص معارك ضاربة من أجل تحديد الملامح الأكاديمية لدراسة قضايا المرأة ونزعتها النسوية، وفي معظم الأحيان كان يستعن بنظريات متنوعة لكي يحدد ملامح هذه النزعات واتجاهاتها الفكرية.

ويمكن القول أن النزعة النسوية Feminism ذات طبيعة مزدوجة، فهي تمثل في وقت واحد نظرية اجتماعية سياسية، وحركة اجتماعية، ولهذا السبب فإن أصحاب النظرية النسوية يتخذن سبلاً عديدة مختلفة لتحقيق رؤية كل فريق منهن للمساواة، إضافة إلى أنهن قليلاً ما يتفقن على أسباب قهر النساء، لذلك فإن الكثير منهن يفضلن الحديث عن نزعات نسوية لا نزعة واحدة.

وعن التاريخ الحديث لهذه النزعات يقال أنها بدأت في صورة أولية "للغاية" في إطار النزعة الإنسانية منذ القرن الرابع عشر في إيطاليا، التي رأت أن الإنسان ينبغي أن يحتل مركز الاهتمام في كل فكر أو عمل بشري.

الاتجاه التنموي:

ليس هناك من شك أن الثورة التكنولوجية التي شهدها القرن العشرون قد أدت شأنها شأن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر إلى توسيع نطاق التعاون الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا وتوسيع القيود والعقبات التي فرضها البناء الاجتماعي والاقتصادي على استبعاد النساء من حق المساواة السياسية والاقتصادية.

غير أن أكثر ما يميز العالم المعاصر هو طبيعته الجمعية، حيث يمكن القول أن ثمة سوقاً عالمياً للمنافسة أصبح يدخل في نطاق الرجال والنساء على حد سواء، وأن هناك أنساق ومعتقدات ورموزاً وأيديولوجيات تلعب دوراً هاماً في طبيعة هذا العالم، وإذا كانت التنمية قد أصبحت بوصفها مشروعاً وأيديولوجية لطلب مصيري. فلابد أن تتوقع ظهور محاولات تسعى إلى تأكيد دور المرأة في ورها ولقد كان لهذا الدور من الناحية السوسيولوجية إعادة صياغة لمفهوم التنمية، وأصبح علم الاجتماع لا يستطيع أن يواجه أو يعالج القضايا والمشكلات التنموية وأن فرص ومجالات متكافئة في الحياة للجميع، تلك حقيقة سياسية إذا ما أردنا تحليل دور المرأة في مجالات التنمية، صحيح أنها

عانت تاريخاً من فروق الطبقة والجنسين وعدم المساواة في العمل إلى أن حققت مطالبها على قدر المساواة في ظرف العمل المتساوية، والخروج من دائرة الحصار الأبوي، إلى تأكيد الذات الفاعلة في مختلف مجالات التنمية، بعد جهود شاقة من حركات المطالب.

لقد حاول بعض علماء الاجتماع المحدثين إعادة النظر في دراسة هذه الحركات من خلال قضية التنمية والتحديث، وأخذ بعضهم بمفهوم النوع في نظريات التغير والإشارة إلى التفاوت الاجتماعي بين الجنسين على معدلات التنمية واستندوا في دراساقم إلى مؤشرات قياس التفاوت عبر بلدان مختلفة.

وتتكون هذه المؤشرات من واحد وعشرين مؤشراً في عدم المساواة بين الجنسين، وفي نفس الوقت نفسه تعكس حقوق الإنسان واحتياجات الأساسية للمعيشة، وعلى جانب مؤشرات التعليم والاقتصاد الحقوق المدنية وتشمل البناء الأسري، والفروق العمرية في سن الزواج، ومعدل الخصوبة واستخدام موانع الحمل ونسبة تعليم الإناث والتسرب والأمية والاستيعاب في المراحل الدراسية الأساسية.

لقد أصبحت مؤشرات نوع الجنس لها دالة في التنمية البشرية فيما يتعلق بعدم المساواة بين الجنسين. وترتيب الدول حسب الظروف المتاحة للنساء في المشاركة في السلطة السياسية ونصيبها في الموارد الاقتصادية، والوظائف القيادية الإدارية، ونصيبهن من مجموع العاملين المهنيين والفنيين، بالإضافة إلى نصيبهن من إجمالي الناتج القومي للفرد أو الدخل المكتسب.

الشيء الملاحظ أن دعاة الحركة النسائية المنادون بالمساواة بين الريف والحضر، وبين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة والمقارنة بين الأقليات والعرقيات أخذوا من هذه الفروق مؤشراً لمكانة المرأة في البناء الاجتماعي ومؤشراً لدورها في مجالات التنمية (Moghadam Senftova: p, 392).

نقد المؤشرات:

لقد درس "أبو غايدة وكازين Abou Ghaida & Kasen" مؤشرات التنمية التي وجدت إجماعاً دولياً، فوجد أنها تكشف عن قصور في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في عدد من مؤشرات، الفقر، الجوع، كما لا توجد

مؤشرات للصحة الإنجابية، خاصة ما يتصل بوفيات الأمهات وعدم التكافؤ في العملية التعليمية بين التعليم العام والخاص، ومعدلات الالتحاق بالتعليم في مراحله المختلفة، ونصيب النساء في القطاع غير الزراعي والنسبة العددية للعضوية في المجالس النيابية، كما كشفت الدراسة عن تحمل الرعاية التطوعية بدون أجر وأشكال الصراع.

الواقع أن هذه الخصائص يمكن أن تكون موضع مقارنة بين دولة وأخرى، والفروق بين التقدم والتخلف والاستعداد المجتمعي بقبول التغيير والعقل الليبرالي في قبول المشاركة في مجال الديموقراطية للنساء، والاعتقاد في التقدم بالعمل وبالعلم والتكنولوجيا.

يقودنا ذلك إلى تأكيد فكرة السياق الدولي لتمكين المرأة في المشاركة الاجتماعية الذي تقيس في ظله الدول النامية وهو سياق يقوم على وجود دول متنافسة تتفاوت فيما بينها تفاوتاً هائلاً فيما يتعلق بتعليم الأنات كمدخل أساسي من مداخل التنمية، وهذا ما يجعل مثقفي الدول النامية معالجة دمج للمشاركة النسائية في مجالات التنمية.

وهناك قضية أساسية تصعب في كثير من الكتابا الاجتماعية عن الحركات النسائية مفادها أن هناك ضرباً من النظام الدولي استطاع أن يستقطب الدول في توصيات عديدة بشأن المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وأن هناك قبولاً مشترك بمرجعية المنظمات الدولية في السياسة المعيارية التي تدعم حق الإنسان للمرأة في الحياة المعيشية والعمل.

غير أن ما يهمنا هو وجهات النظر في فهم دور المرأة في مجالات التمكين على أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، علما بأن نصيب التنمية شغلت فكر الماركسية في التحول إلى التخريب والعنصرية وهي تشمل تغيرات شاملاً في نمط الحياة، تتضمن عادة صراعاً حاداً بين القوى الاجتماعية التي يكون التغير فيها لصالحها، وأحياناً ما يكون مناهضاً لهذه المصالح وأخيراً نحو "ماركس" يؤكد على علاقة الأدوار بالعوامل الاقتصادية والتكنولوجية.

ومن المسلم به أن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية وانتشارها كانت أحد

العوامل الرئيسية للحركات النسائية، وهي القضية الأساسية التي ينهض عليها المشاركة في عملية الإنتاج، هذا بجانب أن هذه المشاركة ارتبطت بالتغير الثقافي والأيديولوجيات التي انتشرت في الدول الصناعية وامتدت إلى مناطق وأقاليم هذه الدول بجانب بين البلدان الغربية وبقية دول العالم كذلك ظهرت أفكاراً اشتراكية مختلفة تؤكد أهمية هذه العلاقات.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أفكار ماركس على أن التوسع الذي حققته الرأسمالية الأوروبية في مختلف أنحاء العالم، وما تخلفه من نظام اقتصادي عالمي واحد سوف يحول البلدان المتخلفة إلى بلدان أوروبية الطابع – وقد تصور إمكانية هزات سياسية في بلدان غير أوروبية كرد فعل للتأثير الفكر الاشتراكي ذلك التأثير الذي يؤدي إلى حدوث ثورات في هذه البلدان، وكحقيقة فإن سوق العمل المرتبط بالتصنيع والأيديولوجيا أدى إلى تغيرات في بناء قوى العمل شاركت فيه النساء من الطبقة البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا حققتا نجاحاً فعالاً في مجالات التنمية. (Moghadam Senftova: .pp. 399-401)

الخلاصة: يمكن القول بإن صياغة نظرية من التعميم للدراسات النسوية تحتاج إلى التخصص والتحديد، ولتأصيل النظريات السابقة نجدها تدخل في الإطار الماركسي في تحليله لمفهوم الهيمنة والاضطهاد – الذي يتمشى مع ظروف البروليتاريا النسائية ووضعها في البناء الطبقي، وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع المشتغلين بالدراسات النسائية قد بدأو في إنتاج مجموعة من الدراسات والبحوث المتعلقة بظروف البروليتاريا النسائية والعبء المزدوج فإن قدراً كبيراً من هذه النظريات النسوية المرتبطة بالمجتمع الغربي – خاصة تيار علم النفس الاجتماعي الذي مازالت دراساته مقصورة على نطاق محدود ميكروسوسيولوجي، ومن ثم فما زالت النظريات النسوية في حاجة إلى نظرية دينامية متعلقة بوضعها في البناء الطبقي والاقتصادي والسياسي الثقافي، وفي نفس الوقت أصبحت في حاجة إلى التغير ووضعها في إطار نظرية التغير الاجتماعي.

وبشكل عام فإن الإطار الماركسي هو نقطة البدء لأنها تشجع على وضع

نظرية عن المجرد العمومي لأنه يدعو علماء الاجتماع المشتغلين بالدراسات النسوية وضع نظرية الطبقية والدولة والنظام السياسي.

ولاشك أن الكثير من الباحثين يعترفون بأن هذا الأمر يحتاج إلى توحيد النظريات لتشتمل على كل من نوع الجنس، ليتخذ طابع التقسيم الطبقي. (Mann: p. 50).

الفصل الخامس

سوق العمل

الفصل الخامس

سوق العمل

إذا سلمنا بأن الفكر الاقتصادي بنظرياته، هو في واقع الأمر ينعكس على الظروف السائدة في سوق العمل، قد يكون المفيد القول – وبإيجاز شـديد – أن سوق العمل هو تفاعل قوى العرض والطلب للأنماط المختلفة من الاستهلاك وعلاقات العمل في منظومة الإنتاج الاقتصادي.

وتثير قوة سوق العمل ردود فعل دفاعية بين طرفي البورجوازية الرأسمالية والبروليتاريا العاملة. ومن ثم يختلف تقويم السوق بطرق مختلفة، بين المنظرين في العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو ما يحدث تذبذبات في التفسيرات بين طرفين متناقضين قوى العمل ورأس المال الاقتصادي. (Alian .(Touraine: p. 150

وليس من قبل المصادفة أن نبدأ الحديث بسوق العمل بتعريفه بشكل أوضح، بمعنى أنه قوى العمل من الرجال والنساء القادرين فيه مقارنة فترة بحجم قوى العمل في المجتمع، والمقصود بقوى العمل هنا القدرة على العمل، وهي عبارة عن المجموع الكلي لقدرات الإنسان العضلية والذهنية والعصبية التي يستخدمها الحرفي أو المهني في أثناء العملية الإنتاجية، أي في خلق سلع ذات قيمة استعمالية أو خدمات مفيدة للمجتمع، إن الفكرة الأساسية التي تحكم سوق العمل التي تفسر إصرار النقابات العمالية باستمرار على تحقيق عمالة كاملة ومقاومتهم الشديدة للبطالة، هي أن فقدان الدخل أو نقصانه بمعني عدم القدرة على القيام بالمسئوليات الاجتماعية العديدة. وخاصة مسئوليات الأسرة، والحياة المعيشية، ومعنى ذلك أن هناك مبدأ اجتماعي يتحكم في سوق العمل، يتلخص في ضرورة الاحتفاظ باستقرار نسبي في الأجور وقوى العمل. (الجوهري: ص٢٣٥)

وقد أشار "ماركس" إلى أن قوى العمل لا تتحول إلى سلعة إلا في النظام الرأسمالي بعد أن يتوافر شرطان أساسيان هما:

١ – أن يكون العامل مالكاً لقوة العمل، بمعنى أن يكون متمتعاً بحريته القانونية ويملك الحق في التخلي عن قدرته على العمل لحساب الغير.

٢- أي كون العامل محروماً من وسائل الإنتاج حتى يكون مضطراً لبيع قدرته في العمل لكي يمكن له تدبير أمور معيشته.

وإذا كانت قوى العمل في النظام الرأسمالي مثل أي سلعة أخرى، فلابد أن تتوافر فيها الصفة المزدوجة لأي سلعة، وهي أن يكون لها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، والقيمة الاستعمالية لسلعة قوة العمل هي بالتحديد قدرتها على خلق فائض قيمة، كأي سلعة تتحدد في عناصر التكاليف لإنتاجها، معنى ذلك أن مقدار العمل هو عبارة عن عنصر وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل معيشة العامل وأسرته، وهي الطعام والشراب والكساء والوقود والمسكن والخدمات الضرورية وغيرها من أمور تحدد وفقاً لعادات وتقاليد ونمط حياة وظروف المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع، وأهم أكتشاف قدمه ماركس في هذا السياق، هو أن قيمة قوة العمل والقيمة التي يولدها العمل إنما هما كميتان مختلفتان، وهو الاكتشاف الذي مكنه من تحديد فائض القيمة، فالعامل الذي يبيع قوة عمله لا يتقدم للرأسمالي حاملاً عمله على يديه، ولكن عمله يظهر فيما بعد عندما تتم الصفقة ويبدأ العامل في ممارسة وظيفته الإنتاجية، وبهذا المعنى لا يمكن للعمل أو العامل أن يكون سلعة لا في المجتمع العبودي والمجتمع الإقطاعي، وفيه يحصل العامل على قيمة تبادلية لقوة عمله وهي عبارة عن وقت العمل الذي يلزم لإنتاج ما يمكن العامل من البقاء على قيد الحياة هو وأسرته. لكن العامل الذي باع قوة عمله لكي يحصل على ما يكفيه للعيش لا يعمل في الحقيقة الساعات المقررة بالقانون وإنما يوافق على أن يعمل ما يزيد عليها تحت ظروف الإدمان ولهذا فهو ينتج قيمة مضاعفة لكنه لا يحصل إلا على ما يعادل الأخير الأدنى ساعات فقط، وهذا الجزء من العمل الذي يؤديه العامل ولا يحصل على أجر عنه، وهو ما أطلق عليه "ماركس" مصطلح فائض القيمة الذي يستولى عليه الرأسماليون لأنهم يحتكرون ملكية أدوات الإنتاج. (رمزي: ص٢١٥).

وهذا يقودنا إلى المنظور الاقتصادي ليوم العمل المكون من جزئين جزء يعمله العامل في إتقان من أجل نفسه أي لإنتاج ما يعادل قيمة قوة العمل، وهذا يمكن أن يطلق عليه مصطلح وقت العمل الضروري، والناتج المتحقق في هذه الفترة يطلق عليه الناتج الضروري، أما الوقت المتبقي والذي يعمل فيه

العامل من الرأسمالي والذي يخلق فيه فائض القيمة وهو ما يطلق عليه وقت العمل الفائض، والناتج المتحقق خلاله هو الناتج الفائض، والنسبة بين وقت العمل الفائض. (وهنا يتحدث ماركس عن فائض القيمة المطلق) وإما من خلال الإبقاء على يوم العمل كما هو، وتقليل وقت العمل الضروري، أي من خلال زيادة إنتاجية العامل، (وهنا يتحدث ماركس عن فائض القيمة النسبي) ويمكن أيضاً الجمع بين الطريقتين ويعتبر "ماركس" أن الوصول بفائض القيمة إلى حدها الأقصى، واستيلاء الرأسمالية عليه هو القانون الأساسي الذي يرتكز عليه خط الإنتاج الراسمالي. (المرجع السابق: ص٢١٦).

وفي نفس الوقت يقرر "ماركس" أن هناك سمات خاصة تميز قوة العمل عن قيمة جميع السلع الأخرى، إن قيمة القوى العمل تتكون من عنصرين أحدهما طبيعي والأخر تاريخي أو اجتماعي، والذي يقرر الحد الأقصى هو العنصر الطبيعي غير أنه لكي تتمكن الطبقة العاملة من البقاء والتجديد ومن استمرار حياتها المادية فلابد لها من الحصول على الضرورات اللازمة بصورة مطلقة للحياة بالتكاثر. وإلى جانب هذا العنصر الطبيعي البحت نجد أن قيمة العمل في كل دولة تتحدد بمستوى المعيشة التقليدي، وهذا لا يعني مجرد الحياة المادية ولكنه وهذا لا يعني في إشباع حاجات معينة، تنشأ من ظروف الاجتماعية الذي يدخل في قيمة العمل. وهو قابل للزيادة أو النقص أو الزوال تماماً، فلا يبقى شيئاً سوى الحد الطبيعي، وبمقارنة مستويات الأجور أو قيمة العمل في دول مختلفة أو في مراحل تاريخية مختلفة، نلاحظ أن قيمة العمل نفسها ليست ثابتة ولكنها مقدار متغير حتى مع افتراض ثبات قيمة المقادير الأخرى. .(Liddler: p. 241)

وعلى عكس "ماركس" يعتقد "بيرنشتين Bernstein" أن نظرية "ماركس" مضللة من حيث أنها تبدو المرة بعد الأخرى كقياس للاستغلال الفعلي للعامل بواسطة رأس المال، بالرغم أن هناك من العمال ذوي المكانة والكفاءة الممتازة وهم أقرب إلى استقراطية العمل، ونجد هؤلاء في الصناعات التي يرتفع فيها معدل فائض القيمة، ويعتقد "برنشتين" أيضاً ان نظرية "ماركس" سواء كانت صحيحة أم خاطئة فإن ذلك الأمر لا أهمية له في إثبات وجود فائض القيمة، حقيقة ذلك أن فاقد القيمة حقيقة واقعة يمكن إثباتها بالتجربة، ولا تحتاج إلى دليل استنباطي، فالتجربة تدل على أن شطراً من المجتمع يتمتع بدخل على

الرغم من أنه يعيش عالمه على الأخر، هذه الحقيقة لا تحتاج إلى برهان. (Liddler: p. 242).

أما أكثر المداخل نفعا لدراسة أسواق العمل وعلاقتها بالعمالة النسائية في النظم والاهتمام بالنقاط أو بالعناصر الخاصة بالوظيفة كعملية (مثل الأجر، والتدريب، والترقي في الوظيفة، وتركها) وانماط الوظائف (كالوظيفة، أو العمل بعض الوقت، والعمل الليلي، والعمل البدني) والموقف المضاد للعمالة النسائية وأين تتعرض المرأة للتأثير المضاد، وبهذه الطريقة يمكن تقسيم السياسات التي تعزز من وضع المرأة والتي ينتظر منها أن تكون مؤثرة، طالما أن هذه السياسات ستستخدم ميكانزمات سوق العمل السائدة في بلدها ويبدو في هذا الصدد الاستراتيجية التالية:

١- تحديد المستويات (والاتجاهات أن أمكن في توزيع العمالة، والأجور، وتحديد ساعات العمل وأمن العمل مع مراعاة بعد التنوع. ويمكن أن يكون هذا التحليل بسيطاً – فهو يقدم لنا أساساً بيانات أساسية توجه العمل كما يمكن استخدام هذه البيانات أيضاً تقدير حجم التغير في متوسط معدل العمالة السنائية وكيف يرتبط ذلك بالأنماط المتغيرة للعمال، وبالتغيرات في نسب النساء العاملات في صناعات ومهن مختلفة.

٢- تحديد المستويات (والاتجاهات) في تعليم الذكور والإناث. ويمكن أن يكون هذا النوع من البيانات مفيداً في تزويدنا بمادة أساسية طالما أن الحصول على التعليم يعتبر عنصراً هاماً في تحديد آفاق سوق العمل بالنسبة للفرد.

٣- تحديد مدى ما يصيب المرأة من تميز قانوني في مجالات كالعمالة والأجور وظروف العمل والفوائد الإضافية.

٤- إجراء مقابلات مع أصحاب العمل، والعمال وممثلين النقابات.

وفي داخل هذا الإطار يجب اعتبار ظروف عمل المرأة باعتبارها نتيجة لثلاث أبعاد على الأقل نفصل بينها لغرض التحليل:

١- قيود العرض المتصلة بمركز المرأة داخل وحدة المعيشة أي بتكوين وحدة المعيشة وتقسيم العمل حسب النوع والعلاقة بين الإنتاج المنزلي وإنتاج السوق.

٢- ظروف سوق العمل العامة السائدة في المجتمعات الرأسمالية التابعة اليوم، مما تعني في معظم الحالات فائضاً كبيراً في المعروض من الأيدي العاملة، وقدرة منخفضة على الاستيعاب في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية وديناميكية، ومعدلات بطالة عالية، وأجور منخفضة لكل من النساء والرجال، والاستمرار في الأعمال التي تعتمد اعتماداً مكثفاً على الأيدي العاملة تتصف بانخفاض الإنتاجية والأشكال الإنتاجية المنظمة غير القائمة على العمل المأجور.

٣- سياسات تشغيل، محددة، واضحة أو مضمرة، للمرأة تتضمن تحيزية وتفرقة بسبب النوع في الوظائف.

وبالنسبة للبعد الأول يجب أن نعتبر "العمالة" كجزء من مفهوم أكبر وهو "النشاط الاقتصادي" الذي يشتمل أيضاً على الأعمال المنزلية، والفرق بين الأعمال المنزلية والعمل الخارجي الواضح عادة في الإحصائيات الرسمية. ويشير "العمل" عادة إلى ما يقوم به الشخص البالغ ليكسب منه رزقه، لكنه لا يتضمن العمل المنزلي غير المأجور. ومع ذلك فقد تبين كما أوضحت ذلك الدراسات الحديثة (هاريسون Harrison، ١٩٧٣ – سيكوب Seccombe – وينرايت Wainwright – وكولسون Coulson – وجاردنر Gardiner – وماجاس Magas – ومؤتمر الاقتصاد الاشتراكي ١٩٧٦ – هيملوايت Himmelweit – وموهن Mohun ١٩٧٧) أن العمل المنزلي يشكل عنصراً عضوياً من تنظيم الإنتاج الرأسمالي، أن الحرص اليومي على القوى العاملة وتجديدها جيلاً بعد جيل يتحقق عن طريق الأعمال المنزلية داخل وحدة المعيشة. ومن الناحية النظرية، يمكن أن تكون هناك منظمات بديلة للقيام بهذه الأعمال، ولكن وحدة المعيشة الخاصة مازالت تمثل حتى اليوم المصدر الأكيد الوحيد للقوى العاملة "الحرة".

أن موضوع العلاقة بين العمل المنزلي والعمل الخارجي له دلالته هنا، ففي معظم المجتمعات الحضرية يقضي نظام تقسيم العمل بأن يخرج له الرجال البالغون وتبقى النساء لتتولي مسئولية القيام بالأعمال المنزلية الخاصة. إذ يستثنى منهم الأحداث والأجيال والطاعنون في السن والمرضى – كما لا تتفرغ جميع النساء تماماً وبنفس القدر للأعمال المنزلية، وتتنوع المسئوليات

المنزلية بالنسبة للنساء. فصغيرات السن جداً والطاعنات في السن والمريضات قد يعتمدن اعتماداً تاماً على أعمال غيرهن المنزلية، بينما غيرهن مسئولات عن طائفة عريضة وكاملة من الأعمال المنزلية. وتتنوع المسئوليات المنزلية بالنسبة للنساء. فصغيرات السن جداً والطاعنات في السن والمريضات قد يعتمدن اعتماداً تاماً على أعمال غيرهن المنزلية. بينما غيرهن مسئولات عن طائفة عريضة وكاملة من الأعمال المنزلية. هذا علاوة على أن نساء كثيرات يعملن أيضاً خارج البيت. لا يسقط من ذلك مساهمة المرأة في القوى العاملة. إن معدلات تلك المساهمة وتنوعها وأنماط وظائفها مرتبطة بوضوح بمركزهن داخل وحدة المعيشة. كما أن مواصفات الوظائف التي تميل النساء إلى أدائها تتشكل أيضاً بدورهن في وحدة المعيشة. فهكذا، رغم أن زيادة المساهمة في النواحي العامة للإنتاج الاجتماعي قد تكون هدفاً للمرأة. إلا أن الهدف لا يمكن أن يكون أي عمل وبأي ثمن في وظائف ثانوية بالنسبة للمسئوليات المنزلية. وهناك مبدأ أساسي وهو أن التحسن في مركز المرأة الحضرية لا يمكن أن يتحقق عن طريق تغيرات في سوق العمل فقط وفي فرص التوظف) بل يجب أن يتضمن أيضاً تغييراً في مركزهن في داخل وحدة المعيشة، وإلا فإن فرص المرأة في المساهمة في القوى العاملة ستظل مقتصرة على الوظائف الثانوية وتظل مشاركتها في القوى العاملة عبارة عن يوم مضاعف.

ومن الناحية الأخرى، فليس سوق العمل يضمن المشاركة وتحسين أوضاع العمل لكل من النساء والرجال. فظاهرة ارتفاع معدلات البطالة والفقر منتشرة في كثير من الدول المتخلفة والصناعية، وتشير الشواهد المأخوذة من الدول الرأسمالية الرئيسية والتابعة، كما تشير السجلات التاريخية، إلى أن النتائج الاجتماعية للنمو الاقتصادي لا تتحقق بشكل تلقائي آلي إلا أن تحسين مكانة المرأة جاء نتيجة للحركات الاجتماعية والكفاح الاجتماعي الذي يقوم به الناس في ظروف تاريخية معينة. لذا فإن مناقشة موضوع مشاركة المرأة في القوى العاملة ومعاونتها في النمو والتنمية لا يمكن أن تنفصل عن قضايا الاستغلال والفقر والبطالة. ولابد على أي حال ألا تقتصر الدراسات المتخصصة في المرأة على التركيز على كل ما يخص المرأة بشكل منفصل. بل في ضوء دراسة أنماط السيادة السائدة أو القطاعات الحضرية الخاضعة في المجتمعات الرأسمالية التابعة، حيث ترتفع درجة عدم التجانس البنائي للقوى

تتعايش في تلك الدول أنماط مختلفة من العمل المأجور، وغيره من أنواع العمل. وبجانب الأسرة التقليدية للطبقة العاملة التي تعتمد على أجر رب الأسرة والعمل المنزلي لزوجته، نجد أن هناك مجموعة أخرى من الظروف الأسرية بعضهما متصل بتحلل أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية، وما يتبع ذلك من تحرير العمل وتوجيهه لأشكال مختلفة من الإنتاج. (أنكر وزملاؤه ٣٧٩).

بالرغم ما يمكن أن نتصوره من هذه الظروف سواء كانت صحيحة أم خاطئة فإن ذلك أمر لا أهمية له في إثبات وجود فائض القيمة، حقيقة ذلك أن فاقد القيمة حقيقة واقعة يمكن إثباتها بالتجربة، ولا تحتاج إلى أي دليل استنباطي، فالتجربة تدل على أن شطرا من المجتمع يتمتع بدخل على الرغم من أنه يعيش عالة على الأخر، هذه الحقيقة لا تحتاج إلى برهان. (Liddler: p. 242).

ومن المسلم به أن المعضلة الأساسية لقوى العمل النسائية بجانب التمييز بين الجنسين هي الأجور، تكاد تتشابه في كثير من الدول الصناعية، غير أن وسائل حلها وطرق تنظيمها تختلف من دولة إلى أخرى حسب التنظيم السياسي والاقتصادي للدول، ودور النقابات العمالية ومدى فعاليتها في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

ففي بعض الدول ذات الاقتصاد الموجه تتحدد الأجور في سوق العمل في ضوء الاتفاقات الجماعية للنقابات العمالية التي تنطبق على الصناعات بأسرها، وتقوم فيها النقابات بتمثيل العمال، ويكون وضع النساء هامشياً، وفي البلاد ذات الاقتصاد المخطط الشامل تحدد مخصصات الأجور مركزياً، بما يتفق مع الخطة الاقتصادية القومية.

وبشكل عام يمكن القول أن قضية الأجور في الاقتصاد المخطط ارتبطت في الماضي والحاضر بالاعتبارات السياسية لهذه الدول، والقيم الاجتماعية السائدة فيها، وهي عوامل تسهم في تحديد أجور النساء في سوق العمل.

أما عن الدول الصناعية التي تأخذ بالنظام الرأسمالي مثل دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن تدخل الدولة واتحادات العمال يأتي بطريقة فعالة في علاقات العمل، والأجور، وذلك بوضع قيود على الإنتاجية الحديثة، وعلى الدور الذي تلعبه القوى الاقتصادية في تحديد أجور النساء، ومستوى

العمالة في المشروعات الصناعية، ومن ناحية أخرى، نجد أن تدخل الدولة بنصوص تشريعية تهدف إلى حماية الطبقة العاملة من خلال ضمان حد أدنى لأجورهم تؤثر بطريقة فعالة في سياسة المشروعات الصناعية بشأن تحديد الأجور ومستوى العمالة، ويرجع ذلك إلى رغبة هذه الدول في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، كالعمالة الكاملة، أو الربط بين مستوى الأجور وما يحدث من تغير في إنتاجية العمل أو تحسين مركز الصناعة الوطنية في مجال المنافسة الدولية من خلال تثبيت الأجور أو تنظيم معدل زيادتها، وهي بذلك تهدف الحد من الارتفاع من نفقة الإنتاج. (مرسي: ص١٩ — ٢٢).

جيش العمل الاحتياطي:

لقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تبرير وضع النساء في سوق العمل وكان التحليل الاقتصادي يركز على نموذج العرض والطلب للرجال وحدهم ثم تم تعديله ليشمل متغيرات خاصة بعمل النساء كربات للبيوت. وفي نفس الوقت يأتي هذا التفسير لعزل النساء عن سوق العمل ومع أن النساء اللاتي التحقن بسوق العمل تعرضن للعبئ المزدوج بين مسئولية الأسرة، ومسئولية العمل، في فترتي الحربين الأولى والثانية، إلا أن الاقتصاديين أطلقوا عليهن جيش العمل الاحتياطي، وجاء هذا المصطلح مستمداً من نظرية "ماركس" عن التراكم. وفي ضوء الاعتبارات السابقة نجد عدداً من الاعتراضات على هذه النظرية منها، أولاً: أنه من التعسف تماماً وضع النساء في جيش احتياط العمل مقرراً سلفاً،وهي يعني تطابق الفكرة مع النظرية الأبوية، التي تحدد للنساء أوضاعاً ثانوية تابعة في تقسيم مقرر سلفاً لشرائح الأجور في العمل. أما الاعتراض الثاني فهو نابع من معادلة بسيطة مفادها: طالما أن أجور النساء أقل من أجور الرجال، وطالما أن النساء من الممكن استخدامهن في الأوقات التي تشهد قصوراً في العمالة مثلما يمكن أيضاً استخدامهن في الأوقات التي يوجد فيها فائض عمالة، لذلك فإن الرأسماليون سوف يفضلون استخدام النساء بدلا من الرجال على أساس "دائم". وبالفعل، ففي أي فترة تمر بحالة من الكساد والركود الاقتصادي، وحين تقتضي المنافسة فرض خفضُ الأجور كشرط للبقاء في حلبة المنافسة، فإن الرغبة في استخدام النساء الأرخص أجراً بدلاً من الرجال الأعلى أجراً قد تكون أكبر عما هي في الأوقات التي يوجد فيها قصور في العمالة.

واضح من الاعتراض الأخير أنه يفسح الطريق لما يسمى بأطروحة الإحلال، أي أن مشاركة النساء في سوق العمل قد تتوطد بإزاحة الرجال من السوق بقبول مستويات أقل من الأجور. وهذا يعني ضمناً أن نصيب النساء سوف يتزايد في القطاعات الاقتصادية الفاعلة، هذه الأطروحة تكملها أطروحة ثالثة تتعلق بما يطلق عليه التأثير التكويني وهو يعني أنصبة العمل حسب الجيش داخل مل قطاع أمراً مسلماً به، إلا أن هذه الأطروحة تعترف بأن المستوى الكلي لمشاركة النساء في سوق العمل سوف يتغير إذا كان هناك تحولاً في تكوين النشاط الاقتصادي في تلك القطاعات التي تكون أكثر أو أقل كثافة في استخدام الرجل/ المرأة في العمل، وذلك كما كان الحال في كثير من الاقتصاديات المتقدمة في العقود الأخيرة حيث حدث نمو في نشاط القطاع الخدمي (النسائي) على حساب قطاع التصنيع (الرجالي).

وفي هذه الاعتبارات ، أجرى "همفريز وروبري Humphries and Rubery" دراسة إحصائية لاكتشاف مدى الأهمية النسبية لتلك الأطروحات الثلاثة وآثارها في مجال العمل بالمملكة المتحدة ككل، وأنطلق من سؤال يسعى إلى معرفة إذا كانت النساء تشكل رصيداً في توازن مستويات الاستخدام ككل، وأن نصيب عمل النساء غير مستقر تبعاً لمستوى الاستخدام، ذلك لم يكن غريباً أن يجد الباحثان أن فرضيتي رصيد الموازنة والإحلال لم يكونا بذلك القدر من الأهمية مثلما كانت أطروحة التأثير البنائي ويشير "ميكلمان" في هذا الصدد يشير إلى تنامي قوة العمل النسائية بالولايات المتحدة في الثلاثينات رغم ارتفاع حجم البطالة بين الرجال، وذلك نتيجة لنمو ذلك النوع من الوظائف المرتبط نمطياً بالنساء. كذلك يلاحظ "كولينسون Collinson" النمو في استخدام النساء في مجال عمل الخدمات البريدية، رغم ارتفاع حجم بطالة الرجال، وهو يبرر بذلك فرضية جيش الاحتياط، وذلك لاعترافه بأن الوظائف المعنية تنحو لأن تكون مؤقتة، ولنصف الوقت، وتفتقر للمهارة، وهي صفات قد ترتبط بطبيعة جيش الاحتياط.

ومهما تكن النتائج الإمبريقية لا يمكنها تقديم تفسير لوضع النساء في سوق العمل، ذلك أن هذه النتائج ليست سوى ظواهر وصفية لما يحدث من تغيرات. أما عدم حدوث التغيير نفسه فهو بصفة خاصة، يحتاج إلى تفسير،

بقدر ما يمثله عدم التغيير من استمرار الظروف غير المواتية للنساء في أسـوق العمل.

ولكي نصل إلى تفسيرات موضوعية حول متغيرات العمالة النسائية والتمييز في مجال العمل، تكون إحدى نقاط البداية المهمة هي الكفاءة المهنية مع التسليم برفض فرضية جيش الاحتياط، نظراً لأن الأهمية النسبية لأطروحتي الإحلال والتأثير البنائي التي تعتمد على الاستقرار النسبي للتمييز الوظيفي، وأن التمييز يعتبر مصدراً رئيسياً لما تلقاه النساء من عدم المساواة في مجال العمل وليس فقط في الحصول على عمل.

لقد اعتمدت هذه النظرية على أدبيات العمل المستمدة من النظرية الماركسية التي تشمل عدداً من العناصر وهي:

العنصر الأول: يتمثل في فكرة أن العمل وموقع العمل يعتبر مساحة للصراع بين رأس المال والعمالة.

العنصر الثاني: إن الرأسمالية تحدوها نزعة تجريد الوظائف من المهارة والتقليل من شأنها حيث التراكم يحل محل الآلات والعمالة.

العنصر الثالث: إن التعريف للمهارة ينبني على أسس اجتماعية ويعتمد على الصراع والتفاوض حول ما سيتم تحديده بالمستوى الأعلى والمستوى الأدنى.

العنصر الرابع: إن كل من هذه العمليات تنتسب إلى نوع الجنس مما يؤدي إلى تقسيم للعمل والمهارات.

الواقع أن دراسة "همفريز وروبري" تعرضت للنقد بسبب مبالغتهما في التأكيد على مسألة تجريد الوظائف من المهارة، أو بتعبير أكثر دقة عدم مزج هذه المسألة بالاتجاهات نحو إعادة إكساب المهارة، حيث تحولت الوظائف إلى مزيج من المهام عن طريق المكينة وعن طريق الاستخدام والتحكم والصيانة للآلات ذاتها، كذلك فإن إعادة ترتيب أهمية هذه العمليات وما يرتبط بها من عمل يخضع لصراع بين رأس المال والعمالة، ولا يجري فرضه ببساطة من جانب طرف على الطرف الآخر، كما أن هذه العمليات ليست حيادية الجنس طالما أن المهارات تنبني على أسس اجتماعية، سواء العنصر المادي في العمل

المحدد الذي يجري أداؤه أو بالتقييم المنفصل لمستوى الأعمال المختلفة الذي يؤدي إلى التهوين من شأن عمل المرأة مقارنة بعمل الرجال.

ولعل من المهم أن نلاحظ عدداً من العمليات التي تعد بمثابة نتائج نسقية ناجمة عن الإنتاج الرأسمالي، فهناك عملية إعادة هيكلة المهارات. وتتضمن كل من التجريد في المهارة إلى إعادة إكتساب المهارة. وهناك إعادة تعريف المهارات باعتبارها مركب اجتماعي، ثم هناك تجنيس العمل وهكذا، ومع المطالب بتحقيق تكافؤ الفرص فإن النساء قد يطالبن بمساواة الأجر بما يقابله من عمل وفقاً لبعض المعايير والتقييم الموضوعي لمواصفات الوظيفة، والتصور المقابل، إن النساء قد يتم حرمانهن من تولي الوظائف الأكثر مهارة أو التي يجري تحديدها على أنها أكثر مهارة، والتمييز الجنسي في العمل قد يظهر النساء بأنهن أكثر مهارة من الرجال، وإن كان هذا العمل يدخل في تصنيف الأقل مهارة، أو ربما يجري حرمانهن من القيام بالوظائف الأعلى مهارة وقيمة، سواء كان هذا الحرمان عن طريق التمييز والتفرقة في التعيين أو في كسب المهارات والمؤهلات.

وإذا ما تجاوزنا حدود التأكيد البسيط على هيمنة الرجل في مجال تخصيص الوظائف، سوف نجد هناك عاملان آخران يوضعان في الاعتبار:

العامل الأول: هو الاعتراف بأن تقسيم العمل يخضع لإعادة هيكلة مع تراكم رأس المال ودخول أساليب جديدة للإنتاج، والإدارة والسيطرة.

العامل الثاني: هو إضفاء قدر من التركيز على الدور الأيديولوجي في تجنيس الوظائف بإعادة هيكلة التقسيم الجنسي للعمل وفقاً له، وتفاعلاً مع المفاهيم المسببة عن الرجولة والأنوثة في توزيع الوظائف بين الجنسين.

الواقع أن التقسيم الطبيعي بين عمل المرأة والرجل سواء ارتبط هذا التقسيم بالخواص الجسمانية كالقوة، أو تم ربط المهارات المبنية على أسس اجتماعية بالرجولة والأنوثة، فهناك نزعة لربط تشغيل النساء بما يحملنه معهن من واجبات منزلية إلى سوق العمل، ومن هنا يقول "دافيز وروسر" " Davies and Rasser".

إن العمل حسب نوع الجنس كان أحد الأشياء التي استفادت من

المؤهلات والقدرات التي اكتسبتها المرأة بفضل أنها عاشت حياتها كامرأة. (Knights & Willott, p. 103).

أما روبرت "Robert" يوضح أن الكثير من وظائف المرأة تنمو لأن تكون امتداد للعمل المنزلي، وتشمل التنظيف والطهي وصنع الملابس، أو لأن تكون في مجال الرعاية والتربية مثل التمريض والتعليم الأساسي "وبالمثل، فإن هناك مجالات معينة من العمل من المتصور أنها مخصصة للرجال بسبب السمات المميزة لمظهرهم الخارجي، خصوصاً تلك المرتبطة بذكورة العمل في مجال العلم الأكاديمي، والتكنولوجيا، والميكنة، هذا الواقع تغير وأصبح يدخل في هذا المجال النساء أيضا يوضح "روتشيلد" Rathschild" كيف كان إسهام النساء في مجال التكنولوجيا بالغ الأهمية ومع ذلك فقد تم إغفال هذا الإسهام بشكل منتظم بسبب قصر مطابقة التكنولوجيا على ما يفعله الرجال، ومع أن التكنولوجيا شهدت تحسناً مطرداً وأصبحت جزءاً رئيسياً من حياة النساء، إلا أنها لم تفلت من ذلك التجنيس، الأكثر من ذلك، وكما يقول "سارسبي Sarsby" على سبيل المثال فإن أيديولوجية الإذعان للرجال والعمل على خدمتهم، إضافة للالتزام الأساسي بالمنزل، يمكن أن يؤدي بالنساء إلى القبول بدور مماثل في موقع العمل.

وهنا، لا ينبغي إعطاء وزن كبير لمثل هذه العوامل الأيديولوجية في تفسير التقسيم الجنسي للعمل وذلك لعدة أسباب:

أولاً: أن النساء قد قابلن ومارسن معظم أنماط العمل في مختلف الدول وفي أزمنة مختلفة، بما في ذلك أشق أنواع العمل، خصوصاً في مجال الزراعة، ومازلن يقمن بهذه الأعمال في دول العالم الثالث.

ثانياً: إذا كانت النساء في الغرب قد مارسن بعض المهن النسائية القليلة فلا يمكن اعتبار هذه المهن أمراً شائعاً في جميع الدول، فمهنة طب الأسنان على سبيل المثال، تعد مهنة نسائية بشكل نمطي في الدنمارك. (Reskin Hartman,p.7) كذلك هناك ثمة وظائف معينة من الواضح أنها قد انتقلت من مجال عمل الرجال إلى دائرة العمل النسائي، مثل الأعمال الكتابية.

ثالثاً: أن هذا يدل على أن تجنيس الوظائف على أساس أيديولوجي هو نتيجة أكثر منه سبباً خصوصاً في المدى الطويل.

في الواقع، هناك من يفهمون أيديولوجية التجنيس في العمل على أنها عملية اشتقاقية بدرجة كبيرة، وتسوغ ما هو قائم، وكما يقول "جاريسون Garrison" كلما أصبحت النساء يشغلن وظائف جديدة، تظهر نظريات براقة من كلا الجنسين لتفسير السبب في أن العقلية والطبيعة النسائية قد توافقا بصورة نظرية مع الوظيفة الجديدة". (Garrison. P. 160).

وفي ضوء هذه النظريات البراقة قد تستخدم أيضاً في المحافظة على تمايز الأجور بين الرجال والنساء وما يقترن به من تجنيس في تقسيم العمل، ويذهب "مورجاتويد Marrgatoyd" إلى القول أن ثمة وظائف معينة تصبح محددة بأنها من "عمل الرجال" أو من "عمل النساء" وذلك نتيجة للصراعات بين أصحاب العمل الذين يجيدون استخدام النساء باعتبارهن عمالة ذات أجر منخفض، وبين الجماعات من العمال الرجال الذين يحاولون استبعاد النساء أو عزلهن من قطاعات بعينها من العمل من أجل حماية مستويات الأجور التي يحصلون عليها.

والأمر الذي لم يعد يقبل الجدل: هو ذلك الربط الوثيق بين مختلف أنواع الوظائف وعملية التجنيس، خصوصاً حيث يكون معدل التمييز بين الجنسين مرتفعاً، وفي هذا يلاحظ "ويليامز Williams" أن المهن التي يرتفع فيها معدل التمييز بين الجنسين في الولايات المتحدة الأمريكية، تأخذ الخواص المختلفة المرتبطة بجنس قوة العمل في هذه المهن. فنحن نجد أن العاملين في مجال السكرتارية يمثلون ٩٩% من النساء وفي مدارس الحضانة والمرحلة الأولية ٩٨% من النساء وفي الأعمال المنزلية ٩٥% من النساء، يكون المتوقع أن جميعهن من أصحاب الحس العاطفي، والميل للرعاية بما يعكس المؤهلات الأنثوية للعاملات، وفيما يتعلق بالمؤهلات النمطية للرجال المهندسون ٩٦% من الرجال قائدوا الطائرات ٩٩% من الرجال والعاملون في ميكانيكا السيارات ٩٩% من الرجال.

الشيء الذي يحتاج إلى إيضاح هو التوجه السببي بين الوظائف المختلفة والتجنيس، ففي حالة مشاة البحرية بالولايات المتحدة، مثلاً نجد أن النمط الأساسي لمهنة الرجل قد شهدت تغيرات منذ عقد السبعينات، فحين تم تقدير نتائج إدخال النساء في الخدمة تبين أن ذلك يوفر المليارات دولار في الأجور سنوياً، ويؤدي إلى تحسين نوعية المجندين وخفض مصاريف التجنيد، وقد ترتب

على ذلك ازدياد معدل تجنيد النساء وحدوث تغيير مؤثر في تشغيلهن، بالمقارنة كما كان يحدث قبل الحرب العالمية الثانية حيث كان يجري على سبيل المثال، طرد النساء بطريقة مهينة من قوات التمريض بالجيش إما بسبب الحمل أو الزواج.

ويمكن أن نقدم مثالاً مختلفاً لذلك نجده في حالة الملتحقات بالعمل كمضيفات في الطيران الأمريكي (والعمل بالتمريض في ميدان الحرب العالمية الثانية) وكان لاختيار المضيفات يعتمد على الفتيات الفاتنات التي تعلو الابتسامة وجوههن، إلا أنهن يتسمن بالجدية في أدائهن خدمة الركاب، غير أنه في مطلع الخمسينات بدأت شركات الطيران تغيير صورة المضيفات إلى المظهر المهني الذي كان يغلب عليه الطابع الجنسي، وهو الأمر الذي ظل ملتصقاً بالمهنة حتى مطلع السبعينات. (Waright, p. 225) هؤلاء المضيفات كان يجري اختبارهن وفقاً لخواص جسدية محددة، وغير مسموح لهن بالزواج وألا يتم إحالتهن للتقاعد ومع نمو حركة الطيران الجوي وتزايد حاجة الطائرات أخذت نسبة المضيفات تتزايد بسرعة، وصار هؤلاء الأخيرين غير قادرين على طبيعة عملهن كأساس يجعلهن أصحاب اليد العليا في عمليات المساومات الجماعية مع تزايد قوة نقابات الطيارين.

ومن الواضح أن العمل في القوات المسلحة يعد حالة خاصة، وبخلاف القول أن تزايد التكنولوجيا المتطورة للمعدات الحربية قد جعل هذا العمل أكثر طوعاً للعمل النسائي النمطي، إلا أنه مع ذلك لا يخضع لإعادة هيكلة منتظمة فيما يتعلق بالتقسيم الجنسي للعمل، وبالمثل إذا كانت التكنولوجيا المتغيرة في شكل كبر حجم الطائرة لعبت دوراً في تغيير ظروف التشغيل على خطوط الطيران، فإن التأثير النقابي والمؤثرات السياسية الأوسع مدى كان لها أهميتها أيضاً، للعلاقة المعقدة والمتغيرة بين عملية العمل وبين التجنيس للوظائف.

ومع ذلك، فإن ما يرتبط بصورة محددة بنظرية العمل يتمثل في فكرة إعادة هيكلة المهارات نتيجة التكنولوجيا، وهو ما أدى إلى التقليل من قيمة الوظائف، والأجور حسب طبيعة الجنس، وهذا ما دفع بالرجال إلى ترك بعض الوظائف للنساء، أو إلى إبعادهن عنها إذا حدث قدر من التقدير لقيمة

الوظائف، وعلى الجانب الأخر، إذا حـدث وتعرضـت وظـائف الرجـال ومهاراتهم للخطر من جراء التكنولوجيا، فإنهم قـد يوافقـون علـى قبـول التغييرات شرط استمرار استبعاد النساء.

لقد كانت "سينثيا كاكورن" Cynthia Cackhurn بدراسـتها للنظريـة الأبوية، هي أكثر المؤيدين إلى تجنيس العمل، فهي تقول: "هناك ميكانيزمان لها أهميتهما في هذا الصدد: الأول: هو قيام الرجال باستغلال التمـايز الأفقـي والرأسي في الهيكل الوظيفي، والثاني: هو التجنيس بصورة فاعلة لكـل مـن الناس والوظائف. ولمزيد من فهم استمرار التمييز التقني للوظـائف حـسب الجنس، فإن ذلك يرتبط بمفهوم المصلحة الذاتية المنظمة للرجال، وهي مصلحة الهيمنة على المكانة والأجور. (Cockhurn: p. 86). وتقودنا هذه النظريـة إلى نقطة الضعف بالنسبة للمطالب النسائية، بدور فعـال للمنظمـات النقابيـة، وتحصين مصالحهن من خلالها، في نفس الوقت تتراجع بل وحدتها وتنظيمهـا، وهو ما أدى إلى إزاحة النساء عن العمل، وهو ما يضعنا أمام ثلاث مشكلات تحتاج تفسيراً حول هذا الاستبعاد.

المشكلة الأولى: وتبدو فيها العلاقة بين سياسة النقابات واستبعاد النـساء بشكل مبالغ فيه، خاصة أن تقسم العمل والأجور يختلـف مـن صـناعة إلى أخرى، وبالتالي يختلف بطبيعة العمالة، ومـن ثم لـيس للنقابـات أي دور في التمييز بين الجنس في العمل.

المشكلة الثانية: بالنسبة لنظرية الاستبعاد تتمثل في كيفية التعامل مع عملية التداخل بين عمل الرجل والمرأة حيث الفصل بينهما يكون مرتفعاً ولكنه ليس مطلقاً، فحيثما يعمل الرجال والنساء معاً يكون هناك عدم تكافؤ في الظروف بما يجعل الرجال أسوأ حالاً بصورة نسبية في المهن ذات الغالبية النسائية، كمـا يجعل النساء أفضل حالاً في المهن التي يسودها الرجال.

المشكلة الثالثة: بالنسبة لنظرية الاستبعاد تبدو في الارتباط القـوي بـين الوظائف التي تقوم بها النساء وبين الخصائص المميزة للأجر المـنخفض سـواء للرجال أو للنساء بصفة خاصة يجري وضعن في وظائف وظروف عمل بقـدر الانتماء النقابي وقوته ومستوى الاشتراك النقابي.

وفي ضوء المشكلات السابقة قامت "تيللي" Tilly باستقصاء الظـروف

التي قد تجعل النساء ينغمسن في النشاط المجتمعي، وتعرض لنا حالات ظروف تتطابق من حيث المبدأ، إن لم يكن من حيث القوة، مع الظروف التي قد توجد بالنسبة للرجال الذين ينغمسون في النشاط الصناعي، فقد وجدت أن النساء كن أكثر ميلاً للانغماس في العمل الجمعي من ناحية الاهتمامات بالمصالح الاستهلاكية المترلية أكثر من العلاقات الصناعية وهذا لا يعني تضاؤل الترعة النضالية لدى النساء، وإنما الأمر يرتبط بظروفهن التي تختلف عن ظروف الرجل.

"إن هذه النتائج لا تختلف بدرجة ملحوظة، عن تلك التي تتنبأ بارتفاع معدلات المشاركة لدى الرجال في النشاط الجمعي والفارق الرئيسي يتمثل في حالة الدفاع عن المصلحة الاستهلاكية المترلية، حيث النساء أكثر ميلاً من الرجال المشاركة في مثل هذا النشاط الجمعي، إذ أن مسئولية الأمور الاستهلاكية الخاصة بالمترل نادراً ما كانت تمثل شاغلاً رئيسياً عند الرجال في الاقتصاد الصناعي، وثمة نظرية عامة بشأن الترعة المقارنة للمشاركة في النشاط الجمعي للطبقة العاملة، سواء كان على شكل إضرابات أو احتجاج من أجل الطعام، تبرز النساء أيضاً في هذا المجال، إذن فليس الأمر في "حاجة إلى تفسير خاص من الناحية السيكولوجية أو الخاصية الجنسية لكي يمكن فهم الانخفاض النسبي لمعدلات المشاركة عند النساء. (Leacock, f, p. 39).

أما المشكلة الرابعة: فيما يتعلق بنظرية الاستبعاد فهي أنها تغفل دور أصحاب العمل الذين يبغون بصورة أساسية استخدام فئات من بأجور منخفضة في ظروف عمل سيئة، صحيح أن عملية التمييز بين الجنسين تعد بمثابة استراتيجية اتبعت في صناعة الملابس من أجل خلق قطاع من العمال ذوي الأجور المنخفضة، ولقد أثبتت الحقائق أن معدلات الأجور عند حدود مخفضة لا تشكل أهمية لمسألة التمييز بين العمالة.

ومنذ الثمانينات، شهدت الدراسات التحليلية لسوق العمل مجالات جديدة تناول قضيتي الثقافة والهوية، وتتجاوز حدود المحور الاقتصادي الضيق الذي اتصف به "النموذج الانتاجي" في العمل النسائي. فقد أصبح المدافعون عن حقوق المرأة الأن يقدمون تحليلات تتناول التقسيم الجنسي في الثقافات التنظيمية بمواقع العمل، والعلاقة بين الجنس والسلطة، ورمزية المرأة في العمل.

لذلك فإن دعاة حقوق المرأة قاموا بتنقيح مفهوم العمل ليشمل عمل المرأة قاموا أيضاً بتنقيح "العمل" ليشمل العمل المترلي ومهام الرعاية غير مدفوعة الأجر جنباً إلى جنب مع العمل مدفوع الأجر في سوق العمل، مما أسفر عن وضع مفاهيم جديدة عن الأعمال المتعلقة "بالرعاية"و "العاطفة" " الجنس" لاستيعاب وتحليل الخواص المرتبطة بالجنس والتي تزخر بها المهام التي تؤديها النساء في المترل والعمل معا. معنى ذلك أن النساء يقمن بموازنة وقتهن وطاقتهن بين العمل المترلي والعمل المدفوع الأجر بطريقة معقدة، مما خلق الحاجة إلى إعادة بحث الأمور المرتبطة بالجنس المتعلقة بوقت الرعاية، ووقت العمل، والوقت المخصص للذات، خاصة في ظروف مجتمع التصنيع (Coyle: p. 22).

تقسيم جديد:

لقد أدت عملية التصنيع إلى خلق تقسيم جديد للعمل طبقاً للجنس كان يتصف بمظهرين:

الأول: هو أن الرجال كانوا يشغلون الأعمال مدفوعة الأجر بينما النساء ينصرفن للعمل المترلي غير مدفوع الأجر، والمظهر.

الثاني: هو أن الغالبية العظمى من المهن كانت قاصرة على الرجال، أما بالنسبة للعمالة النسائية فكانت تختلف عن مهن الرجال، أي أن سرعة العمل كانت تشهد تمييزاً شديداً بين الرجال والنساء، ومن المهم ملاحظة أن استخدام النساء في العمل مدفوع الأجر كان يتأثر بالعرق والطبقة، والسن والحالة الاجتماعية، والخصوبة. ومع ذلك، فقد كان أهم تغيير شهده القرن العشرون في مجال القوى العاملة بجميع الدول الصناعية، هو تزايد مشاركة النساء في العمل مدفوع الأجر.

ومع ذلك، كان تركيز الدراسات النسائية على العمل لنصف الوقت باعتباره شكلاً من العمل الذي تتميز به النساء، يحمل معه إغفالاً لتأثير العوامل العرقية في التمييز في سوق العمل. والواقع أن تركيز أصحاب الدراسات النسائية من البيض على العمل لنصف الوقت كان أحد العوامل الحاسمة في عدم المساواة بين الجنسين في العمل، هو تركيز يتصف بالمركزية العرقية، ففي بريطانيا، نجد أن احتمال عمل النساء من الأقلية العرقية لنصف الوقت أقل كثيراً من النساء البيض، إذ أن ٧٠ في المائة من نساء الأقليات العرقية يعملن

لوقت كامل مقارنة بـ ٥٠ في المائة من النساء البيض. وهذا الأمر ينطبق بصفة خاصة على النساء من الهند والسود اللاتي يعتبرن في أغلب الأحوال العائل الرئيسي أو الوحيد للأسرة، مع الوضع في الاعتبار نسبة البطالة المرتفعة بين الرجال السود. وفي حين أن العمل لوقت كامل يرتبط بالأجر وظروف العمل الأفضل للنساء البيض، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للنساء السود. وهذا يعني التفاوت الاجتماعي.

والشيء الملفت للنظر أن أكثر النساء معاناة في قوة العمل تلك الطبقات الدنيا اللاتي يخدمن بالمنازل، فمازلن أكثر فئات النساء العاملات عرضة للخطر والاستغلال والأجر المنخفض. ويمكن القول بصفة عامة، أن الخدمة المترلية رغم أنها بجانب العمل لنصف الوقت والعمل المؤقت، تمثل شكلاً آخر من العمل غير المنتظم والمرتبط بالجنس، فإن هذه العمال مازالت في دائرة الظل، وفي دراسة بريطانية حديثة تناولت خمس مجموعات ن هذه العمالة، أولاً: العاملات غير المنظمات اللاتي يشكلن العمل المكتبي. ويتمتعن بمؤهلات أفضل وأجور أعلى نسبياً، ثانياً: صاحبات المشروعات الصغيرة، وهن النساء اللاتي يباشرن صناعة حرفية مثل المشغولات الصوفية غالية الثمن ومنتجات المزارع للأسواق المتخصصة. ثالثاً: صاحبات المهن الخاصة اللاتي يعملن من منازلهن غالباً ويتمتعن بمؤهلات أفضل وأجور أعلى نسبياً في مجال النشر أو كصحفيات، أو محاسبات ومدرسات موسيقى، أم المجموعتان الرابعة والخامسة فيمثلان العاملات اللائي يتمتعن بمستوى تقني وتنفيذي ويباشرن العمل لصاحب العمل الذي كن يعملن لديه من قبل لوقت كامل، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال، المهم هنا النظر إلى الأشكال التقليدية والجديدة من العمل المترلي في إطار إرتباطها بـ"الخيارات الضيقة" أمام النساء والتي هي نتيجة لقيود خارجية (مثل ارتفاع معدل البطالة، أو لافتقاد المؤهلات أو مسئولية رعاية الأطفال) ومن المهم كذلك ملاحظة أن التقييم التي تتصف بالطبيعة العرقية قد تركز على أشكال معينة من العمل المترلي أيضاً، حيث يجري عزل العاملات الأسيويات وحصرهن في مجال ضيق من الوظائف، خصوصاً تلك الأشكال التقليدية غير المنتظمة ذات الأجر المنخفض من العمل المترلي، بالإضافة لعملهن ساعات أطول من النساء البيض.

لقد كانت التحليلات الأولى لعمل النساء مدفوع الأجر تقع في نطاق النموذج الإنتاجي في علم الاجتماع، غير أن هذا النموذج قد تعرض لهجوم كبير منذ الثمانينات مع ظهور نماذج نظرية جديدة هذه النماذج الجديدة قد حولت اهتمام الكثير من التحليلات النسوية بعيداً عن مسألة العمل والإنتاج لتتجه نحو مسائل متعلقة بالثقافة والهوية والاستهلاك، وفي السبعينات والثمانينات، وهي سنوات توصف بحقبة التغيرات النسائية الكلاسيكية لتقسيم العمل حسب نوع الجنس، كان الجدل الرئيسي بين من يكتبون عن النساء يتركز حول النقاط الآتية:

أ – الأهمية النسبية للأسرة وسوق العمل في تفسير الوضع غير المتكافئ والمتدني للنساء في سوق العمل.

ب – الأهمية النسبية "للرأسمالية" أو "السلطة الأبوية" كعاملان بنائيان حاكمان لقهر المرأة في كل من الأسرة وسوق العمل.

ج – تقسيم العمل حسب نوع الجنس وتفسير جذوره إلى عمليات أيديولوجية ومادية، ومنذ نهاية الثمانينات أصبح التحول في تفسير العمل حسب نوع الجنس أكثر ووضوحاً في اهتمامات جديدة بالجانب الثقافية وليس الاقتصادي وبتحليل المعالجات للطبيعة الجنسية وليس "بأيديولوجيات الجنس" وبالعلاقة تبعاً لنوع الجنس، والطبقية والرمز في تجربة العمل داخل التنظيمات وليس في سوق العمل.

كان الجدل الكلاسيكي للعلماء حول العمل حسب نوع الجنس يتركز على المحددات البنائية للتقسيم الجنسي للعمل في مجال التشغيل.

أما مصطلح "العلاقات تبعاً لنوع الجنس" فقد كان يفضله علماء الاجتماع مع تناوله بدلاً من مصطلح السلطة الأبوية كتفسير لتقسيم العمل حسب نوع الجنس. ويمكن القول أن ذلك الجدل منذ البداية قد أغفل الطبيعة الخاصة لحالة القهر التي كانت عليها النساء السود، وأنصب اهتمام علماء الاجتماع على العلاقات المتبادلة بين بناءات القهر التي تركزت حول نوع الجنس والطبقة على حساب العرق. (Victoria & Diane: pp. 239 – 234).

اتجاهات جديدة في الدراسات الخاصة لعمالة النساء:

لقد جاء الاهتمام حتى الآونة الأخيرة ينصب على المستوى الأكبر الذي يحدد نماذج تقسيم العمل حسب نوع الجنس، وعلى التغيرات البنائية لهذه النماذج، وقد واجه "النموذج الإنتاجي" تحولاً في اهتمامه من نوع الجنس وسوق العمل إلى استكشاف الطبيعة الجنسية، ونوع الجنس والسلطة كان التركيز على التنظيمية. وفي التحليل الإمبريقي المستفيض للعلميات الصغرى في إنجاز العمل الذي يقوم به الجنسين، وطبيعة مركز الاهتمام على الجوانب الرمزية ذات الصبغة الجنسية في العمل، ومما يستحق الذكر هنا، أن دعاة حقوق المرأة وجهوا نقدهم إلى الطرق التي تم بها تقسيم العلاقات الطبقية تبعاً لنوع الجنس "والعرق" قد أدى هذا إلى تركيز الاهتمام على تقسيم العمل داخل البناء التنظيمي للمصنع من خلال الدراسات الأمبريقية للنشاط اليومي للعمل. وهو ما أدى بعلماء الاجتماع المشتغلين بعلم الاجتماع النسائي إعادة النظر في دراسة جنس الشخص الذي يؤدي العمل أكثر من مضمون الوظيفة ذاتها، ومن ثم جاء اهتمامهم مؤخراً بمسألة الرمز الجسماني والمهارة ولا سيما بتأكيد مهارات الرجال باستخدام القوة العضلية في تشغيل الآلات والماكينات إبراز أنفسهم كأقوياء وأصحاب قدرة على العمل اليدوي، وبالمقارنة إبراز عدم كفاءة النساء جسمانياً وفنياً، ومن هنا تبرز أهمية ملاحظة الاتجاهات الجديدة في عملية تقسيم عمل النساء والرجال باعتبار هذه الاتجاهات تمثل نوعاً من الاستمرارية والتغير في آن واحد.

جاء كتاب "Rosemary Pringle" بعنوان حديث السكرتيرات، الطبيعة الجنسية، القدرة والعمل الذي نشر ١٩٨٩ يحمل رؤية بعيدة بدرجة ملحوظة عن النموذج الإنتاجي في التفسير الكلاسيكي للعمل حسب نوع الجنس، وذلك بالنظر إلى العمل في وضعية جديدة ليكون في سياق المناقشات المتعلقة بالثقافة والطبيعة الجنسية، وبهذا فإن "Pringle" تضع تحليلها للعلاقة بين الرئيس والسكرتيرة في إطار مسارات القوة وليس في إطار سوق العمل، مع استكشاف وضع السكرتيرات كفئة والعلاقة بين الهيمنة والطبيعة الجنسية، بعد ذلك حاولت "Pringle" إبراز وتأكيد الدور الذي يلعب الجنس والأنوثة في تشكيل الوضع الذاتي "للرئيس" و "السكرتيرة" وهو يعكس صور الهيمنة التي

تعتمد على الرغبة والطبيعة الجنسية. ثم تقول أن تحديد وظيفة السكرتيرة أكثر سهولة من تحديد ما تفعله السكرتيرة، وتدعونا إلى النظر للعمليات المتعلقة بتعريف الوظيفة، ونوع الجنس والطبقة الجنسية للوظيفة باعتبارها عمليات متداخلة ومتشابكة، وقد نحت "برينجل" تحويل محور الاهتمام في التحليل النسائي للعمل من النموذج الإنتاجي إلى الثقافي، وذلك بالنظر إلى الكيفية التي تتولد بها علاقات القوة بصورة مضطردة ومنطقية بين الرجال والنساء في موقع العمل، وللمعاني الثقافية المتمثلة في الوظائف، ولتشكيل الجوانب الذاتية في موقع العمل، أما"سينيثياكوكيبرن" فقد قامت بوضع تحليلها للأحاديث الجنسية في نطاق تحليلها الأكثر مادية لقدرة الرجل في العمل، أحاديث الرجال تضفي على النساء في قوى الإنتاج اختلافهن والرمز الجسدي.

وينبغي علينا هنا أن نلاحظ مرة أخرى عناصر الاستمرارية وأيضاً عناصر التغيير في الدراسات الخاصة بالطبيعة الجنسية، ونوع الجنس، والقدرة في عمليات الإنتاج، وبالرغم من قلة حجم الدراسات النسائية في السبعينات والثمانينات فقد كانت لها الريادة في تحليل الطبيعة الجنسية، ونشر الفكر الخاص بها كوسيلة لسيطرة الرجال على النساء في موقع العمل، خاصة ما يتصل بالتحرش الجنسي كوسيلة للترهيب لتغليب الصبغة الجنسية على النساء والعارض عن مواقع العمل.

وأخيراً فإن أصحاب الدراسات النسائية قد بدءوا أيضاً في استكشاف الطرق التي يتجسد فيها عمل النساء بالرمز الجسدي وتتضمن عملاً عاطفياً أو جنسياً وكيف أن مفهوم العمل ذاته هو تجسيد للسلطة الأولوية للتقسيم الجنسي. وتقول "جوان آكر" أننا لو فكرنا في الوظائف بصورة مجردة فإننا نفترض أيضاً أن هذه الوظائف يمكن شغلها دون اعتبار للرمز الجسدي أو نوع الجنس. ومع ذلك، فإن كلا من مفهوم، الوظيفة، والعامل، يرتبط بشكل عميق بنوع الجنس وبالرمز الجسدي.

مما سبق، يمكن القول أن نتيجة التغيرات العميقة والمستمرة في بنية وطبيعة وتنظيم العمل، فإن التغيرات التي ارتبطت باختلال النظم في أسوق العمل. وبتوجه الشركات نحو (المرونة) أدى بإعادة هيكلة الاقتصاديات بعيداً عن مجال التصنيع، والتوجه إلى مجال الخدمات، وبمجيء تكنولوجيا جديدة

للمعلومات أدى إلى تحولات في بيئة العمل مدفوع الأجر، القائم على التقسيم الجنسي، ومن هذا فإن فكرة قصر ربط الرجال بالعمل الإنتاجي مدفوع الأجر، ومع قصر عمل النساء بمحيط المترل غير مدفوع الأجر أدى إلى تغيرات قيمية في المجتمعات التي تحولت إلى الرأسمالية مؤخرا، وبالرغم من استمرار وجود استبعاد النساء أو عزلهن من العمل المرتبط بنوع الجنس بصورة متعسفة، فإن هناك ثمة أسباب تدعو أصحاب الدراسات النسائية إلى عدم القفز نحو نتائج متفائلة، نتيجة بعض العوامل غير المؤكدة في العديد من الدراسات النسائية التي جاء تركيزها على نظام السلطة الأبوية، كما أكد الكثير من الأكاديميين أن النساء مازلن يؤدين الجزء الأكبر من العمل الخدمي، وأن عملهن غير الملحوظ يشكل أهمية بالغة في دعم نسيج الحياة.

(Victoria & Diane: p.p. 250-251)

الواقع أن تأثيرات العولمة على العمل المدفوع الأجر للنساء تعتبر أكثر المشكلات تعقيداً بوجه عام. ففي حين أن العولمة قد تخلق فرص عمل من أجل النساء الصفوة. إلا أنها تميل إلى دفع نساء أخريات إلى القفز والعوز والإملاق. الملاحظ أن الاستقطاب الاقتصادي الناجم عن العولمة يطلق الديناميكيات اللازمة لهجرة العمالة، علاوة على إطلاق الطابع النسائي لتلك الهجرة العمالية. من شأنه أن يخلق علاقة جديدة بين نساء الصفوة المحليات والنساء العاملات المهاجرات. وهي علاقة تسهم في تحرير المرأة من ناحية وتؤدي إلى التقارب الشخصي من ناحية أخرى، ويبدو بجانب ذلك استغلال الطبقة الأقوى للطبقة الأضعف، وستظل الطبقة الأخيرة تعاني مشكلة الغربة والاغتراب، والواقع أن لدينا تفسيراً يؤكده "بارسونز" بقوله "أن اغتراب الإنسان قدر مستمر لا قدرة لديه على الفكاك من أسرة تحت أية ظروف وفي ظل أي نظام". (أيوب:/ ص١٨٢).

من الصعب علينا اكتشاف تأثير فترة الكساد الاقتصادي على الحركات النسائية في مواجهة أزمات سوق العمل، وموقف المفكرين الاجتماعيين – خاصة تلك التي تبلورت في مجموعة من الأفكار تطالب النساء بالتضحية بطموحاتهم الشخصية. ولا بد من تقبل ظروف الركود الاقتصادي، ولما كانت هذه الأفكار جاءت متمشية مع اتجاهات أصحاب الأعمال، فقد اتخذوا من

هذه الأفكار مبرراً لاستبعاد النساء المتزوجات من حق العمل، في الوقت الذي كانت فيه عائلات بلا عائل، كما كان هناك الشعور من السخط ضد العائلات التي لديها عامل. لقد ترتب على ذلك نزعة استبعاد النساء من العمل لإحلال الرجال.

الأزمة الاقتصادية:

والواقع أن سائر الدول التي شاركت في الحرب العالمية الأولى تعرضت خلال عامي ١٩١٨ – ١٩١٩ لضائقة اقتصادية خطرة. فتسريح الجيوش، والانتقال من إنتاج الأسلحة إلى إنتاج سلمي تسببا في ظهور شتى الأعراض المرضية التي ترافق الانهيار الاقتصادي. ومما زاد من خطورة هذا الجمود الاقتصادي حالة الانهيار المالي التي آلت إليها الدول العظمى، والديون المتبادلة، والنقص في المواد الأولية، وبؤس الناس الشديد. أن الأزمة التي عصفت بانجلترا، وفرنسا، وألمانيا، والدول الأوروبية الأخرى خلال عامي ١٩١٨ – ١٩١٩ أسفرت عن توقف الإنتاج في عدد كبير من الفروع الاقتصادية، وإلى إغلاق العديد من المصانع، وإلى تسريح أعداد كبيرة من العمال. وكانت النساء طبعاً ضحايا التسريح مختارات. بيد أن خطورة الضائقة التي طالت سائر العمال، لم تكن مسئولة وحدها عن تنامي بطالة النساء. فحتى في القطاعات الصناعية التي ظلت تعمل بشكل طبيعي. راح المقاولون يتخلصون من العاملات وعندما كان يمنح رب العمل يخير بين جندي عائد من الجبهة وبين عاملة، كان يمنح أفضليته للأول، والأمر لا يخلو التعاون مع أرباب العمل، كما أنهم كانوا يطالبون، ويحصلون فعلاً على أجور أعلى من أجور النساء. وفي ظروف اجتماعية أخرى غير الظروف التي أعقبت الحرب لكان الصناعيون سيمنحون الأفضلية طبعاً لليد العاملة النسوية الرخيصة، لكن ينبغي ألا ننسى أن تسريح الجيوش قد حصل في زمن توقدت فيه الروح الثورية لدى الشعوب. فمنذ أن شقت الطبقة العاملة الروسية الطريق بثورة أكتوبر، سادت أجواء التوتر والمعارضة صفوف الطبقات الكادحة في الأقطار الأخرى. والعائدون من جبهة كانوا ساخطين وحانقين، وكانوا يجيدون استعمال البندقية، وكانوا علاوة على ذلك قد اعتادوا على مواجهة الموت. فلو تجرأ المقاولون على رفض عمل هؤلاء الرجال الساخطين والفارغي الصبر، لتهدد النظام البرجوازي على نحو خطير، وربما قاتل. وقد أخذ المقاولون هذا الوضع

بالحسبان، وقبلوا عن طواعية بالتخلي عن جزء من الأرباح التي كانوا يحققونها من وراء عمل النساء الرخيص. فقد كان عليهم أن يدافعوا عن سلطاهم إزاء التهديد البلشفي. وتغلبت الحيطة السياسية على الحسابات الاقتصادية. وهكذا اضطرت النساء الوطنيات "بطلات العمل" "جنود الخطوط الخلفية" إلى إخلاء أمكنتهن في مصانع ألمانيا، وأنجلترا، وفرنسا وإيطاليا لصالح الجنود العائدين من الجبهة. وهو عمل أخلاقي من ذوي النزعة الوطنية (الكسندرا كولنتاي، ص١٨٣ – ١٨٤).

الفصل السادس

الهجرة النسوية
الدولية والعولمة

الفصل السادس

الهجرة النسوية الدولية والعولمة

اقترنت الدراسات الحديثة بحركة قوى العمل المهاجرة نحو الدول الصناعية الرأسمالية بقضايا الاغتراب فالأجور والصراع دون الاعتراف بنوع الجنس Gender .. كجانب مهم في تفسير الصراع بين النوع في سوق العمل. ولعل حجم البحوث النسائية ووضعهن في سوق العمل، أصبحت مجالاً مقبولاً للدراسة خاصة أن مؤشرات حديث بحلول ١٩٩٠ تكشف عن عدد النساء اللاتي يعملن خارج وطنهن الأصل؛ مما يقدر بحوالي ٥٧ مليون على مستوى العالم، أي ما يمثل ٤٨% من جميع المهاجرين الدوليين، وعلى الرغم من أن عدد النساء المهاجرات في الدول المستقبلة يتفوقن عدداً، على نظراهن من الذكور، فإن حجم الهجرة النسائية والمشكلات الخاصة بهن، لم نكن وضع اهتمام علم الاجتماع إلا بعد أن أفرد لها فرعاً جديداً في نهاية القرن الماضي وهو علم الاجتماع النسوي. وأصبحت عنصراً دائماً من عناصر النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي، وقد أشارت الأرقام لهذه الحركات التي تجاوزت أكثر من ١٥٠ مليون مهاجر شرعي وغير شرعي وعمال مؤقتين بما فيهم لاجئين رجالاً ونساءاً يمثلون ٦٥% من النمو السكاني في أغلب بلدان المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية. (Stalker: p. 218) والمعترف به أن حجم الظاهرة جاء بعد الحرب العالمية الثانية في تحركات عبر الحدود القومية كاستعاضة عن قوى العمل المفقودة بسبب الحروب التي شملت الدول الصناعية الكبرى، وجدير بالذكر أن تدفق العمالة لم يكن مقصوراً على دولة بعينها بقدر ما كانت عنصر أساسي من عناصر الاقتصاد العالمي المعاصر، وهو يعني تغلغل الاقتصاد العالمي في الدول المصدرة للعمالة واندماجها فيه وهي ما تشكل ملامح في نظرية الصراع وهو صراع بين البروليتاريا المهاجرة وطبقة أصحاب الأعمال، وهذا ما يوجه الأنظار إلى الظروف المؤدية إلى التفاوت الاقتصادي العالمي بأسره، وفي رأي السواد الأعظم من أتباع هذه النظرية أن الهجرة هي علامة من علامات عدم التوازن في البناء الاقتصادي في المجتمعات المحلية لها وباستقراء التطورات التاريخية يتضح عيوب نظرية الصراع التي يقوم عليها النظام الرأسمالي على عكس الأسباب التاريخية الأخرى لعوامل الهجرات.

والواقع أن الهجرة الدولية تولد نسيجاً معقداً للغاية من العلاقات بين قوى العمل وأصحاب رؤوس الأموال. (Papademetrio, p. 507).

لقد حدث أخيراً كتابات غير قليلة تناولت قضايا الهجرة ودوافعها وكان من أبرزها كتابات "أوف مان ونوتني" وتقوم نظريتهما على أن الهجرة هي نتيجة من نتائج التوتر السياسي والاقتصادي وعدم الفرص المتاحة لقوى العمل المنتجة وفي تصور "هوفمان وتوني ليفي" لنظرية التغير الاجتماعي إن إشكاليات الهجرة الدولية وجدت جدلاً واسعاً بين علماء الاجتماع ووجدت قبولاً عند علماء الاقتصاد في تفسير علاقاتها بسوق العمل العالمي ووضع فروض وتساؤلات حول العلاقة الجدلية بين الهجرة والعولمة وما هو الشكل الذي تبدو عليه بأثارها وتأثيرها في العالم ومن ثم أصبح مفهوم العولمة يتلمس المفاهيم حول أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية على حركات الهجرة ولقد أخذ بعض علماء الاجتماع يشيرون إلى العولمة بمعنى تحديث التنمية الرأسمالية وهي ظاهرة لا يمكن مقاومتها. ومن خصائص نظرية التحديث أنها مالت إلى التركيز على عوامل مجتمعية وداخلية معينة تحدد التعبير الاقتصادي والاجتماعي وكثيراً ما كانت هذه مرتبطة بالتباين بين القيم التقليدية وخاصة ما يرتبط بالسلطة الأبوية على المرأة والقيم الحديثة التي تبيح حريتها الاجتماعية والاقتصادية وبغض النظر عن الرأي الحاسم في هذا الموضوع، نجد أن العولمة بتداعيتها قد حلت ما بعد التحديث Post Modernism تلك التي لاقت قبولاً عند علماء الاجتماع في نهاية القرن العشرين ويمكن النظر إلى العلاقة بين الهجرة والعولمة أنها ذات طابع تاريخي أحدثت فجوة بين الجنسين في سوق العمل وفي نفس الوقت أسهمت في تشكيل العلاقات الاقتصادية بينهما كما أبرزت دور النسوة كحركة في الصراع داخل بناء البروليتاريا وأصحاب رؤوس الأموال وعندما نفحص التغيرات في توازن قوى العمل بين الجنسين نجد أن التمييز بينهما كان لعوامل أيديولوجية للاقتصاد الرأسمالي في استغلال نصيب المرأة في الأجور، وإقصائها من المساواة في العمل الواحد مع الرجُل، وهو ما أسفر عن الشعور بالاستبعاد من الحقوق المتساوية، وهو ما دعم تكوين الأفكار بالمطالب المتساوية في الأجور ومناهضة التفرقة، وقد شكلت هذه الأفكار طابعاً راديكالياً فرضت على أصحاب الأعمال قبول مطالب النساء.

ولقد أدركت هذه الحركات أهمية التكيف مع تكنولوجيا الصناعة التي أصبحت ضرورة في الأعمال التي تتميز بالكفاءة، والأجور الأعلى بالمقارنة للعمالة غير المدربة التي تخضع بالأجور المتدنية، وبهذا أصبح سوق العمل منذ الثمانينات من القرن العشرين أصبح يرتكز على نظم عمالة مرنة من طراز تكنولوجيا الكترونية مرتبطة بكفاءات من عمالة مدربة، وهو ما جعل النساء يشعرن بذاتهن في مجال هذا العمل، والمكانة الوظيفية، وأصبحت مثل هذه العمالة موضع قبول في تكنولوجيا العصر، بصرف النظر عن جنسياتهم بقدر تقدير مهارتهن، وبهذا أصبح هذا النوع من العمالة عابرة الحدود الوطنية أكثر قبولاً من العمالة الوطنية التي لا ترقى لمثل هذه الكفاءة والتي جاءت بها عابرة أرض الوطن الأصلي. (GiuidyL j. p. 43).

لقد أدى هذا التميز في سوق العمل أن شكلت مثل هذه الفئات قوى تفرض مطالبها، كما أصبح لها شبكات اتصال منظمة تحافظ على هويتها وحقوقها المشروعة في سوق العمل، وكان من بين النتائج لفهم هذه الشبكات أن حاول علماء الاجتماع إعادة التفكير في مفهوم حركات الهجرة ذاتها وكيف دلالتها النظرية في سياق المنظمات غير الحكومية وشبكات العمل الدولية. وعلى الجانب الآخر يرى مؤيدو هذه الحركات معنى التشارك على مستوى العالم وأنها أكثر التنظيمات والمنظمات فعالية في عصر العولمة. (Monjsha Desai: p. 314).

العمالة النسائية عابرة الحدود الوطنية:

أصبحت ظاهرة العمالة النسائية المهاجرة عابرة الحدود الوطنية من المشكلات التي ارتبطت بمفهوم العولمة، وهو المصطلح الذي احتل موقعاً أساسياً في العلوم الاجتماعية المعاصرة، وهو يعني العملية التي تستند إليها الأسواق في نسق الإنتاج في دول متعددة، وهذه الدول تعتمد كل منها على الأخرى بسبب العلاقات التجارية والخدمية، وتوظيف رؤوس الأموال واستخدام التكنولوجيا المتقدمة. وبإيجاز يمكن تحديد العولمة بأنها الاقتصاد الدولي العالمي، وتذهب "لوسي شنج "Lucie Cheng" عالمة الاجتماع بجامعة كاليفورنيا إلى أن موضوع العولمة جاء يعني ما بعد التحديث Post Modernism، وأن إضفاء الطابع الدولي على الاقتصاد قد أدى في إضفاء الطابع الشمولي على استخدام النساء في العمل، أو ما يمكن أن نطلق عليه

الطابع النسوي على قوى هذه العمالة، ومن الملامح الهامة لإعادة الهيكلية الشاملة للتوظيف والذي يؤثر علي النساء العاملات هو نقل الصناعات الكثيفة من الدول المتقدمة صناعيا إلى الدول النامية وذلك سعيا وراء البحث عن عمالة رخيصة، والتي يكون معظمها من الفتيات غير المتزوجات اللاتي ينقصهن الخبرة من أجل إلحاقهن بالعمل الصناعي بأجور ضعيفة، وكان المجال الأمثل لهذه العمالة هو الصناعات الغذائية والإلكترونية والأدوية.

الواقع أن نقل هذه الصناعات وتخطيها الحدود القومية قد أحدث تأثيراً على العمل النسائي خاصة في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب شرق آسيا.

وهناك خمس دول مهيمنة على عمليات مناطق التصدير الخاص بها، وهي هونج كونج، وكوريا الجنوبية، وبورتريكو، وسنغافورة، وتايوان، وهناك مناطق تصدير تصنيع أخرى أقل أهمية ولكنها مازالت نشطة وفعالة، وهي متواجدة في البرازيل وهايتي وماليزيا والمكسيك، ولقد أظهرت مناطق هذه الصناعات استيعاب قوى العمالة النسائية خاصة في دول جنوب شرق آسيا ودول الأنظمة الاقتصادية التي شهدت نمواً واسعاً بدمج النساء بأعداد هائلة للغاية في الإنتاج الصناعي.

ولكن نصل إلى فهم حقيقة العمالة النسائية تحت تأثير السياسة الاقتصادية للعولمة، نجد عالمة الاجتماع "لوسي" تقوم بدراسة مقارنة على تأثيرها في إطار العمالة النسائية مدفوعة الأجر في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين وهونج كونج وسنغافورة وتايلاند وماليزيا والفلبين، على أساس أن هذه الدول تنشط فيها حركة العمالة النسائية المهاجرة منها وإليها بشكل مميز نتيجة عوامل أساسية هي:

١- طرق النقل السريع عابرة الحدود.

٢- وسوق عمالة تتسم بالمرونة بما يتضمن من عمالة ماهرة وغير ماهرة.

٣- فائض العمالة النسائية، ويبدو من لغة الأرقام أن تزايد عدد النساء العاملات المهاجرات من دول آسيا وبشكل ضخماً كبيراً، ومع ذلك ولكن لا يوجد اتفاق في الرأي بشأن الأرقام التي تتراوح ما بين ٣٢٠ ألفاً إلى ٨٠٠ ألف، وفي أوائل التسعينات من القرن العشرين جاء تعدد

حجم العمالة النسائية الأسيوية بحوالي ١,٥ مليون كن يعملن بشكل قانوني أو غير قانوني خارج دولهن، وتتمثل أهم مراكز الدول المصدرة لهذه العمالة هي الفلبين وإندونيسيا وتايلاند وسيريلانكا، أما الدول المستقبلة فقد كانت الشرق الأوسط "وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية والكويت وهونج كونج واليابان وتايوان والصين وماليزيا وسنغافورة وبروناي" ويعد العديد من هذه الدول أماكن منشأ، وفي نفس الوقت أماكن لاستقبال وانتقال للهجرة النسائية، وتعد ماليزيا هي خير مثال على ذلك. ففي حين أن النساء من دول الفليبين وإندونيسيا وتايلاند وجنوب الصين وروسيا وغيرها من دول أوروبية شرقية يتم تصديرها بطريقة غير مشروعة. ونقلهن إلى ماليزيا، نجد أن النساء الماليزيات يتم تصديرهن ونقلهن إلى اليابان وتايوان والصين وهونج كونج وأوروبا واستراليا، وعلاوة على ذلك نجد فتيات من تايلاند يتم تصديرهن إلى بلدان مثل اليابان بعد توقفات ترانزيت في كوالالمبور، حيث تقوم النقابات هناك باستخراج جوازات سفر ماليزية لهن.

الواقع أن هجرة العمالة فيما وراء الحدود القومية تكشف عن حقيقة خصائص هذه العمالة التي يبدو نشاطها في قطاع الخدمات، بمعنى أنه ينصب على البروليتياريا النسائية اللاتي يشكلن ثلثي المجموع الكلي من قوى العمالة النسائية المهاجرة. (Luci Cheng: p. 423)

البروليتياريا النسائية:

أن التدفق المتزايد للعاملات في الشئون المترلية دليل على وجود تقسيم طبقي واضح بين نساء الطبقة العليا والطبقة الوسطى بالدول المستقبلة ونساء الطبقة العاملة بالدول المرسلة.

الشيء الملاحظ أن استخدام العاملات في الشئون المترلية يمكن نساء الطبقة الوسطى تحقق النساء هذه الطبقة الالتحاق بالقوى العاملة، حيث يتركن مهامهن في رعاية الأطفال، بجانب الأعمال الروتينية المترلية الأخرى.

وبنظرة تاريخية لحركة الهجرة الواسعة للعمالة النسائية نجد مظاهر نشاطها منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وأن أهم الدول المصدرة لهذه العمالة خاصة في الخدمات المترلية هي الفلبين، ويجئ بعدها إندونيسيا ثم يليها الصين مؤخراً في البائعات المتجولات طارقة الأبواب.

والمحقق لأجور هذه العمالة نجدها أقرب ما تكون إلى أجور الكفاف، وبجانب ذلك يتأخر سدادها، أو يوقف صرفها تماماً في بعض الأحيان ولا يتم النظر بعين الاعتبار للأجازات، والطعام غير الكافي وأماكن الإقامة غير اللائقة والأمانة بجانب قصور الخدمات الطبية، علاوة على ذلك فإن البعض يتعرض لسوء المعاملة والتحرش الجنسي، وغير ذلك من الانتهاكات الإنسانية.

وغالباً ما تلجأ بعض العاملات إلى الهروب نتيجة سوء المعاملة من أصحاب العمل، وفي نفس الوقت يتعرضن للقبض، ويصبحن معرضات للقبض عليهن بمعرفة الشرطة وترحيلهن أو إعادتهن إلى أصحاب العمل، وبالنسبة لهذه العمالة في بناء قوى العمل فالحقيقة أنها خارج مفهوم الطبقة العاملة، وبالتالي فهن لا يتمتعن بحماية قوانين العمل ولوائحه هذا الوضع جذب انتباه الرأي العام العالمي، مما أدى إلى قيام الأمم المتحدة بعقد المؤتمرات والاجتماعات. وتم اقتراح عدد من التدخلات لتسوية هذه المشكلة، بما في ذلك إبرام الاتفاقيات والمعاهدات وسن القوانين والتشريعات والإشراف الحكومي، وتدعيم المنظمات غير الحكومية للدفاع عن هذه الطبقة.

ومثلما هو الحال بالنسبة للعاملات في الشئون المنزلية، نجد أن الفلبين لديها أكبر قدر من التدفق من الفتيات المشتغلات بشئون التسلية والترفيه، كما تعد اليابان أول دولة يصل إليها هذه النوعية من الفتيات، ويليها هونج كونج وتايوان والصين. وعلى الرغم من أن بعض النساء يعتبرون من المحترفات بالفعل في شئون الترفيه إلا أن هذا الاسم فيه تخفيف عن سلوك غير قيمي.

ويشير "موراتا نوريكو" "Murata Noriko" إلى أنه يوجد ما يزيد على ١٠٠ ألف من النساء الأجنبيات العاملات في صناعة الترفيه باليابان، وهو عمل مربح يدر تريليونات من الين الياباني سنوياً، فالتنوع متاح الآن على المستوى المحلي والمستوى العالمي.

والتداول العالمي للعاملات في الشئون المنزلية والعاملات في شئون الترفيه غير الأخلاقي يلقي الاستهجان، من جانب المنظمات النسائية التي تنظر إلى النساء من حيث أنهن ضحايا للاستغلال الرأسمالي والأبوي، مع ذلك قلمت هذه المنظمات بإضفاء طابع السلع والبضائع على هذا النوع من النساء والاتجار غير المشروع في الآدميين.

لقد ظهرت هذه المنظمات في أعمال الجيش على مدى العقدين السابقين في الكثير من دول العالم، خاصة في جنوب أفريقيا وجنوب شرقي آسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

ونظراً لأهمية هذه الظاهرة وتداعياتها على النساء العاملات في هذا المجال صحياً ونفسياً، فقد تناولتها كيرالا بالدراسة لتكشف أساليب الانتهاك الجنسي على يد موظفي الحكومة ورجال الشرطة وشباب الشوارع. وعلى جانب آخر، كشفت الدراسة عن دوافع الأقران، وجاءت النتيجة لأسباب العلاقة السيئة مع الأزواج، أو تخليهم عن مسئولياتهم، وبالتالي هجرن بيوتهن وأصبحن بلا مأوى ومنبوذات من أهاليهن وكثير أماكن يطردن من قراهن بعد حلق شعورهن، ولقد كانت الدراسة تعبر عن مأساة لها دوافعها ولها نتائجها في المشاكل الصحية وأمراض الزهري والإيدز وكثيراً ما حرمن أطفالهن وإيداعهم في مراكز رعاية الطفولة على أساس أن الأمهات فاسدات. (Rosa Linda: p. 207).

وهناك منظمات وهيئات لا تركز كثيراً على مثل هذه النماذج، وإنما تركز على حقوق العمل للنساء المهاجرات، بغض النظر عن وظائفهن أو مهنهن، وفي حين أن المنظمات السابقة تحتكم أساساً إلى القيم الليبرالية الجديدة للطبقة المتوسطة، نجد أن المنظمات الأخرى تميل إلى الاهتمام بقضايا العمالة النسائية خاصة عابرة الحدود الوطنية. (Luci Cheng: p. 224).

قطاع الخدمات:

قد يكون جوهر اهتمام المنظمات النسائية هو الدفاع عن إنسانية العاملات وحقوقهن خاصة الفئات الضعيفة التي تعمل في أعمال متدنية، في مجالات الشئون المنزلية والترفيه، إلا أن المشكلة التي برزت وبحدة هي مشكلة العاملات من أصحاب المهن المتخصصة، وبشكل محدود مهنة التمريض، وتتركز المشكلة في هذه الفئات المهاجرات من منطقة آسيا وهذا يرجع إلى عدد من العوامل منها:

أولاً: ارتباط نظام التعليم في بعض الدول الآسيوية وبين دول الغرب الأكثر تقدماً وبين الدول الآسيوية النامية اقتصادياً، ويأتي هذا الارتباط بشكل واضح مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، واندماج هذه الدول في سياستها التعليمية بداية من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي

بالإضافة إلى أن تبسيط اللغة الإنجليزية جعلها متداولة بين الجماهير، وهو ما أدى نقل المهارات والمعرفة الفنية الأمريكية إلى الدول الآسيوية التابعة.

ثانياً: أن التورط العسكري الأمريكي في آسيا، خلق في بادئ الأمر عجزاً شديداً في هيئة العاملين بالشئون الطبية، ثم عاد ليشكل فائضاً في العرض "عقب انتهاء الحرب الكورية" (١٩٥٠ – ١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٦٣ – ١٩٧٥).

ثالثاً: أدى تباين التنمية في دول آسيا الباسفيك إلى ظهور تأثيرات الدوافع الجذب القوية في مجال الهجرة.

رابعاً: إضفاء الطابع العالمي على الأيديولوجية الرأسمالية ودعم المصلحة الفردية على حساب التزامات الجماعة أو الالتزامات القومية، أدى إلى تراجع الدول في وضع قيود على حركات الهجرة، التزاماً باتفاقيات حقوق الإنسان.

خامساً: في ضوء احتياجات سوق العمل من العمالة المهارة، أصبح اختيار العمالة قائماً على نموذج الكفاءة والأجر المتساوي ومع ذلك نجد قصوراً في الإشراف والسيطرة على هذه العمالة النسائية، وهناك قضية أخرى ترتبط بهجرات الكفاءات من الدول النامية إلى الدول الغنية، وهو ما يحرم هذه الدول من المهارات المدربة وتجد الدول النامية عن هذه المهارات في إطار بعض التعويضات تحويلات العملات الأجنبية التي تعد مورداً إضافياً للدولة المصدرة لهذه العمالة.

الملاحظ أن ملامح هذه الهجرة أكثر وضوحاً بين الفلبينيات، وربما يرجع ذلك إلى أن الفلبين كانت مستعمرة للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد ساعد ذلك توسيعها لمدارس التمريض لاستيفاء الاحتياجات الطبية لميادين الحرب الكورية والحرب الفيتنامية.

وبعد انتهاء الاحتياجات العسكرية الأمريكية تراجع الطلب على عمل الممرضات، وعلى الرغم من استمرار الاحتياجات المحلية، خاصة في المناطق الفقيرة بالفلبين، إلا أن الأجور والشروط كانت غير مشجعة بالقدر الكافي لمعظم الممرضات، ولكي تستمر مدارس التمريض في فتح أبوابها بدأت بالبحث عن فرص عمل للخريجات منها. وهناك دلائل هامة تشير إلى أن التدريب في

مجال التمريض قد تم التوسع فيه استجابة لإمكانات الهجرة إلى الدول الغنية، وهنا يعني تناقض من ناحيتين، الناحية الأولى تبدو في تدهور الخدمات الصحية نتيجة الانخفاض في معدل الممرضات لكل عشرة آلاف نسمة من ٨,٨ في عام ١٩٥٦ إلى ٢,٤ في عام ١٩٨٤. وان ما يزيد على ثلث الممرضات في الفلبين كن يقبلن أعمالاً في غير التخصص أو عاطلات، ومن هنا جاء تدفق الممرضات نحو الدول الغنية، ويبدو ذلك من مؤشرات الفترة من عام ١٩٧٢م حتى عام ١٩٨٥م وهي الحقب التي هاجرت فيها ٢٠ ألف ممرضة فلبينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أدت التوسعات في هذه الهجرات إلى الحد منها، مما أدى بالممرضات إلى الهجرة نحو اليابان.

يبدو أن العولمة من وجهة نظر الهيمنة الاقتصادية أنها الدواء لسوق العمل وهناك من يدعي أن التدفق الحر لرأس المال والعمالة والسلع والمعلومات بدون تدخل من جانب الدول وغيرها من الأشكال الأخرى هو الطريق الوحيد المؤدي إلى الازدهار العالمي، يدعم ذلك الدول الليبرالية والمنظمات العالمية العديدة والليبرالية الاقتصادية المدعمة من خلال منظمات مثل الاتحاد الأوربي EU، ومنظمة التجارة الحرة لشمال الأطلنطي NAFTA، والتعاون الاقتصادي لآسيا/ الباسفيك APEC، والاتفاقيات الدولية من خلال المنظمات العالمية مثل: الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة GATA، ومنظمة السياسة WTO العالمية، ومن خلال التدعيم المالي من جانب البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي I.M.F ومن خلال هذه المنظمات أصبحت العولمة تدعم وجودها بالهيمنة على اقتصاديات معظم دول العالم، وتفرض التبعية على الدول النامية لقد أصبحت الدراسات والبحوث حول قضايا سوق العمل تؤكد على أن رأس المال أصبح له مطلق الحرية في السير وراء أكبر قدر من الأرباح أينما وجد في مكان بالعالم، كثيراً ما تؤدي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج إلى غلق المصانع وتوجيه ضربة قاصمة جماعية للعمال، كما أن التدفقات إلى الداخل لرأس المال تميل إلى أنها إما أن تؤدي إلى استغلال كبير للعمالة واستنزاف الموارد الطبيعية من بلادها، أو تؤدي إلى تدمير الصناعات المحلية الوليدة والمشاريع التقليدية بسبب المنافسة الشديدة، وكلاء الوضعين يؤديان إلى المزيد من الفقر الشديد مع غلق الفرص في نفس القوت لقوى العمل.

وعلى سبيل المثال، كشفت شبكات أنصار المرأة العاملة في منطقة ماسان Masan الحرة للتصدير عن المتناقضات عديدة في سوق العمالة النسائية، في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين عقب من انسحاب رأس المال الأجنبي من كوريا مثال ذلك أن شركة سوميدا اليابانية التي كانت تعمل في كوريا أعلنت عن تصفيتها مما أدى إلى فقدان ٣٠٠ من النساء العاملات لوظائفهن في عام ١٩٩٠م، وقام العمال بتنظيم إضراب قوى واعتصام من أجل منع الشركة من نقل ماكيناتها، والأصول الأخرى المتعلقة بالمصنع، هو أن استمر الصراع على مدى سنتين وقام بعض المؤيدين اليابانيين بتنظيم مؤتمر الناس الذين يبحثون في مشاكل الشركات اليابانية بالخارج "وقاموا بزيارة العاملين في سوميدا في جمهورية كوريا مرات عديدة وقاموا بتنظيم حملات الرأي العام، وقدموا احتجاجاتهم أمام شركة سوميدا – الأساسية – المتواجدة باليابان، وأخيراً وضحت الشركة لمطالب العلاج".

ومثل آخر، نجده في مصانع الأقمشة والملابس الجاهزة والأحذية والإلكترونيات التي كانت في مقدمة "المعجزة الاقتصادية" لتايوان والصين وبدأت تغلق أبوابها الواحدة تلو الأخرى في الثمانينات من القرن العشرين عندما انطلقت العولمة وانتقل رأس المال إلى الخارج. وكانت النساء العاملات في هذه المصانع يشكلن أكثر من نصف القوى العاملة. في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥، أن العديد من المصانع والشركات قد توقفت عن العمل تاركة عمالها بدون وظائف. وبدون دفع تعويضات لهم، وبدون تسديد أجورهم المتأخرة المستحقة عن شهور ماضية، ونظراً لأن الأجور كانت منخفضة بوجه عام في تايوان، كان كل من الزوج والزوجة بحاجة للحصول على دخل وإيراد. ولذلك فإن النساء العاملات اللائي هن في الثلاثينات أو الأربعينات من أعمارهن كان ينبغي عليهن البحث عن وظيفة مرة أخرى بسبب التفرقة القائمة على العمر/الجنس، ومن الطبيعي أن تؤدي البطالة بين هؤلاء إلى قبول المساعدات الغذائية، أو قبول وظائف تتعلق بحراسة المباني والعمارات والفيلات لبعض الوقت وفقاً لعقود مؤقتة، أو قبول وظائف "تتسم بالمرونة والتكيف" أو الوقوع في براثن البطالة والمعاناة من ظروفها القاسية.

لقد قامت النساء العاملات اللائي أصبحن ضحايا لإغلاق المصانع، بإنشاء نقابة عمالية من أجل ممارسة الضغوط على الدولة، لكي تفرض قيوداً على هروب رأس المال.

والكثير من العاملات بالفلبين شأهن في ذلك شان نظائرهن في كوريا الجنوبية وتايوان والصين. كن ضحايا أيضاً للعولمة. وربما كان التاريخ الاستثماري العنيف والكفاح السياسي من أجل الديمقراطية قد قدم الخلفية اللازمة لتطوير تنظيم حركة مقاومة أكر قوة وحنكة. وهذا ما يبدو في دور التحالف الوطني للمنظمات النسائية في الفلبين وهو ما يطلق عليه Gabriela وقد استطاع هذا التنظيم أن يحقق سمعة دولية متميزة بسبب الأعمال التعليمية والتنظيمية التي تقدمها للفقراء بالفلبين. وتسعى "جابريلا" من خلال اتصالات الإنترنت وشبكات محطات الإذاعة والتليفزيون ومن خلال التعليم وعقد المؤتمرات في الموقع إلى شرح وتوضيح العلاقة بين العولمة والظروف المتردية لحياة النساء. وكما تشير إحدى النساء "فيما سبق كان الاهتمام الرئيسي ينصب على كيفية الحصول على نقود تكفي لإطعام أطفالي وإرسالهم إلى المدرسة". وقبل عام ١٩٨٧ عندما بدأ بعض الناس في إنشاء نقابة للنساء تعلمت النساء أخيراً كيف تكون أماً فاضلة، لأن المشكلات التي نواجهها ليست مشكلات فردية، وإنما هي مشكلات لها علاقة كبيرة بالماضي الاستعماري الطويل للفلبين ولها علاقة أيضاً بعولمة رأس المال البشري" (Luci .(Luci Cheng: p. 220

وأفضل دليل على ذلك، أن رجال الشرطة يتفهمون أن إغلاق الأبواب أمام الاقتصاديات العرقية وغير الرسمية التي تتعلق بمدينتهم سوف يحرم الكثيرين من النازحين حتى من معيشتهم التعيسة، ومساكنهم الخربة المتهدمة، الأمر الذي يسفر عن أناس لا مأوى لهم، ولا سكن لهم، ويعيشون في فقر وعوز بالغين، كانوا يعيشون ولو في مساكن هزيلة، ولا يحصلون إلا على وظائف ضعيفة الأجر. وأخيراً، فإن أصحاب المصانع المتوسطة (مثل محلات الحلوى العادية) يستخدمون نفوذهم السياسي ليخففوا من تنفيذ التشريع الذي يتعلق بالصحة والأمان. فتنفيذ القانون يهدد معيشة أصحاب العمل الذي يعملون بالتصنيع، ذلك لأن مصانعهم الهامشية لا يمكن أن تواجه أو تحقق المعيار القانوني للمرتبات والمكتسبات الاجتماعية، وظروف العمل،

والرعاية الصحية إذا قاموا بدفع الأجور التي ينص عليها القانون، وحافظوا – بالدرجة الدنيا – على شروط الصحة، والنظافة، والسلامة، والمصانع (أو الشركات) الصغيرة الهامشية، التي يمتلكها النازحون توجد فحسب، لأنها تتفادى هذه المعايير الدنيا، وتدفع أجور تقل عن الحد الأدنى القانوني، وتتيح ظروف عمل لا تحقق المعايير الدنيا. ويقوم أصحاب العمل بتهميش النفوذ السياسي، عندما تقتضي الضرورية بتقديم رشاوى لمنفذي القانون. ولهذه الأسباب جميعاً. تحجم الشرطة المحلية عن فرض معايير خاصة بظروف الإسكان والعمل. وسياسة التسامح، من الناحية السياسية، تتيح للقطاع غير الرسمي أن يوجد، بل وينمو في البلديات، وكما يقول "فريمان" فإن هذا ليس شيئاً تافهاً: "فالاستخفاف السائد بقوانين النزوح "الهجرة" قد يكون له أثره الكبير. فمثل هذه القوانين يتم انتهاكها على نحو روتيني رتيب من جانب هؤلاء الذين يدخلون البلاد بطرق غير مشروعة، أو قانونية، أو يتجاوزون التصاريح الخاصة بفترة البقاء في البلاد، أو يعملون بدون ترخيص، أو يقدمون طلبات مضللة خادعة للجوء، أو يتاجرون بالوثائق المزورة، كما يتم انتهاكها أيضاً من جانب أصحاب العمل الذين يريدون – عن طواعية – أن يستأجرون عمالاً لا وثائق لديهم، أو المنظمات الاجتماعية التي تساعد النازحين الذين هم بلا تصاريح على أن يفلتو من عمليات التفتيش من جانب الجهات المسئولة، أو المواطنين الذين ينتفعون بالعمالة الرخيصة النازحة لتنظيف بيوقم، وسحق قوانينهم، والعناية بأطفالهم، والاستخفاف المستفحل بقوانين معينة قد يؤدي إلى احتقار القانون والحكومة بشكل عام.

ومن جهة أخرى فإن فقر النازحين يزداد سوءاً لأن ظروف الاقتصاد المحلي والإسكان تتدهور بسبب التدفق الشديد للنازحين الجدد. ومن ثم يتزايد الضغط السياسي لتنفيذ القوانين الخاصة بالأجور، والمرافق الصحية، والإسكان، والسلامة. وقد ينشأ هذا الضغط السياسي المعاكس من الحركات السياسية التي تناهض النزوح صراحة، ولكن ليس هناك حاجة إلى ذلك، فحركات حماية النازحين أيضاً ترفض النزوح عندما تشجب الفقر الذي يعيش في ظلاله النازحون. وباسم الإنصاف، والتضامن الاجتماعي، واللياقة الإنسانية تعترض حركات حماية النازحين على استغلال العمال النازحين، وعلى الإسكان دون المستوى الذي يشغلونه: لذلك فإنها تطالب بتنفيذ المعايير القائمة للعمل،

والصحة، والمرافق الصحية، والإسكان، وفي بعض الأحيان نجد أن هذا الضغط السياسي المعادل والذي يأتي من اليسار، كما يأتِ من اليمين، يجبر الشرطة المحلية والإقليمية بقوة على أن تقوم بتنفيذ التشريع الخاص بالإسكان والعمل. وعندما يحدث ذلك فإن هذه المنطقة أو هذه الحاضرة أو المدينة تصبح غير مضيافة لعمليات جديدة من النزوح. والفائض من النازحين يرحل تدريجياً إلى بلديات أكثر قدرة على الاستضافة. ويتوقف وصول من يحلون محلهم بسبب التحسن البطئ للظروف المحلية للفقر.

وأفضل دليل على ذلك، نستقيه من دراسة دولية عن صناعة الأزياء في سبع مدن، قام بها "جان راث" ٢٠٠٢أ، وزملاؤه، وقد عملت هذه الدراسة على تنسيق البحث حول صناعة الأزياء في "لندن" و "باريس" و West Midlands" وأمستردام، ونيويورك، وميامي، ولوس أنجليوس، وفي كل من هذه المناطق الكبيرة كان مقاولو الأنفار النازحين يتحكمون في صناعة تصنيع الأزياء التي كان العمال النازحون – وكثير منهم أو معظمهم غير قانونيين – يوفرون لها ما تطلبه أو ما تحتاجه من عمالة. وقد اعتمد بقاء صناعة الأزياء في كل مكان على التماص المستفحل من القوانين التي تنظم ساعات العمل. والأجور، والشروط الصحية، والأعمال المترلية الصناعية (الصناعات المترلية) والضرائب، والرعاية الصحية، والمساهمات الاجتماعية، وفي كل من هذه الدول لم يكن أصحاب مصانع الأزياء يدفعون للعاملين مقابل كل الساعات التي يعملونها، كما لم يكونوا يحافظون على الشروط الصحية، والشروط التي تتعلق بسلامة العمال المطلوبة قانوناً في مصانعهم، كذلك، فإن المقاولين النازحين كانوا يعرضون أيضاً أعمالاً مترلية غير قانونية، ويتهربون من ضرائب الدخل. كما لم يكونوا يقوموا بمساهمات الضمان الاجتماعي التي يفرضها القانون. وبالرغم من أن الصناعات الصغيرة (التي تستخدم العمال بأجور منخفضة وظروف صحية سيئة) تتعرض كثيراً للنقد من الصحافة، فإن السلطات نادراً ما تتدخل في شئونها، بل كانت تتسامح في لا قانونيتها من الناحية الصناعية. وكانت "الرشاوي" تستخدم في بعض الأحيان، ولكن سياسة التسامح الضمني المستتر كانت أكثر أهمية، فلكي يتم الاحتفاظ بالوظائف "الفقيرة" الضعيفة للنازحين في المدينة، كانت الشرطة ورجال السياسة يتساهلون مع انتهاكات أصحاب مصانع الأزياء للقوانين واللوائح الخاصة

بالصناعة. لقد كان رجال الشرطة ورجال السياسة يعتبرون تحمل فقر النازحين سياسة ليبرالية ومساندة للنازحين. كما هي في الحقيقة وتقدم أمستردام الحالة الحاسمة، فلأن هولندا تعتبر – على الأرجح – من بين الدول الأوروبية التي يقوم اقتصادها على المؤسسات العمالية أو النقابات العمالية. فقد لجأت لسلطاتها في النهاية إلى فرض القانون الصناعي الذي كان يحكم تصنيع الأزياء في المدينة، ومن ثم قام رجال الشرطة بحملات على مصانع الأزياء، واستولوا على دفاترها التجارية. وكذلك فرضوا غرامات على المقاولين الذين لا يلتزمون بلوائح الأجور، والصحة، والسلامة، وأغلقوا مصانعهم، ونتيجة لذلك أغلقت مصانع الأزياء. وفي خلال ثلاثة أعوام أدى تنفيذ القانون إلى إغلاق تسعين بالمائة من مصانع الأزياء في أمستردام، التي كانت تعمل بها جموع النازحين المهاجرات الوفيرة. وانتقل الكثير من مصانع الأزياء إلى بولندا، حيث اعتبرت العمالة الأرخص، والمستويات الأقل للعمل ملاذاً ومأوى. ومع ذلك، فإذا عدنا إلى أمستردام نجد أن التنفيذ الصارم للقوانين الصناعية قد أغلقت مصانع الأزياء دون المعيارية، وحرمت عمالها النازحين من وظائفهم ذات الأجر المنخفض، لذلك فإن تنفيذ القانون بشكل ناجح جعل أمستردام تعاني من المزيد من النازحين العاطلين. مما جعل من المحتمل ألا يكون التنفيذ الصارم للوائح الصناعية في صالح اقتصاد المدينة، كما لم يكن في صالح النازحين. وقد كانت أمستردام – من بين المدن الست التي أجريت عليها الدراسة – الوحيدة التي بدأ فيها رجال البوليس تنفيذ القوانين القائمة. ومع ذلك فإن المدن الأخرى كان أمامها هذا الاختيار أيضاً، وتظهر تجربة أمستردام اختيار صنع السياسة الذي يوجد ضمناً في سلطات البلديات.

وإذا أصرت كل بلدية – وفي وقت واحد – على تنفيذ التشريعات المماثلة التي تتعلق بالإسكان ومعايير العمل، كما فعلت أمستردام، فإن النتيجة الفورية تكون التقليص الموحد على المستوى الوطني للاقتصاديات العرقية والاقتصادية المحلية غير الرسمية. التي تحمي وتساند عمليات النزوح التي يحفزها العرض. والواقع أن سياسة النزوح الوطنية التي يتم فرضها على حدود البلاد، تتعزز وتتساند بسبب النظم المحلية التي لا تتسامح مع الفقر أو تتحمله، وبالطبع، فإن التزامن فيا بين المحليات نادراً ما يحدث، بعيداً عنها، وصورة التزامن وعدم التحمل المتكافئ يسلط الضوء على الدور الثانوي الذي تتمتع

به النظم البلدية والإقليمية في تحديد وتقرير الرقابة على النزوح الوطني. وبتنفيذ التشريعات التي تتعلق بالصالح العام، فإن البلديات المتضررة والتي لا تتحمل الفقر تدفع بالنازحين إلى البلديات التي لم تتعرض بعد لتدفق النازحين، أو إلى تلك التي تتعرض بعد لتدفق النازحين، أو إلى تلك التي لا تتقاسم معها عدم تحملها – سياسياً – للفقر. وفي تلك البلديات تتكرر عملية تشبع سوق العمالة، وامتداد المناطق العازلة، إلى أن تتدخل في النهاية أيضاً السلطات البلدية لتفرض تنفيذ القوانين القائمة الخاصة بالأجور، والمرافق الصحية، والسلامة، والصحة، والإسكان. وبهذه الطريقة تقدم البلديات المتتابعة المتعصبة. على تأميم مشكلات النزوح – بمعنى جعلها مهمة على المستوى الوطني – بعد أن كانت، من قبل، محلية.

وعلى العكس من ذلك، عندما كان يعلن النظام الوطني عن سياسة تقييدية على الحدود، في الوقت الذي تتسامح فيه البلديات، وتتحمل الظروف والحالات غير القانونية للإسكان والصحة، والتشغيل، بين النازحين غير القانونيين. بأن عالم السياسة في الواقع يرسل إشارة مزدوجة للنازحين ذوي الطاقات، وليست إشارة سلبية فعندما يعبر النازح الحدود، فإنه يكون قد ضمن احتماله من الناحية الاقتصادية في أي مكان، في نطاق حدود الدولة المستقبلة له، والواضح أن هذا التسامح السياسي المحلي يشجع على النزوح غير القانوني، ويتعارض مع القيود التي تضعها الدولة على الحدود. وطالما بقيت هذه السياسة القومية والبلدية المتناقضة في شأن النزوح. فإن البلديات تجتذب نازحين تعمل أحوالهم الاقتصادية المتدهورة في النهاية على تنفيذ المعايير التي تتعلق بالإسكان، والسلامة، والحرف المختلفة، وهنا يتجه تنفيذ القانون، بدوره، إلى إضفاء الطابع الوطني بعامة على مشكلة النزوح حتى يتلاقى في النهاية هذا اللاتحمل من جانب الدولة مع اللاتحمل من جانب البلديات.

الواقع أن هذه الآراء تكشف عن عوامل استمرار النزوح لقوى العمل متدنية الأجور إلى مدن العالم الأول. وهؤلاء دائماً ما يرتبطون بشبكات الهجرة. ويجتمعون في البداية في أقاليم مختارة، ومناطق مهمة، في المدن. وهم لا ينتشرون على نحو متكافئ في جميع أنحاء البلاد التي يدخلونها. فالتجمع الإقليمي والمحلي للنازحين ويفرض على المهاجرين أسوء السكن والمعاناة المعيشية ومواجهة قانون البلديات، وتبدأ المناداة بحقوق الإنسان.

عندما تقوم البلديات، وبشدة، بتنفيذ قوانين الإسكان والعمالة، فإنها تجردهم – أو تحرمهم – من إسكانهم ووظائفهم، وهو ما يدفع تتطابق الظروف الاقتصادية المحلية المتدهورة، والتعصب (عدم التحمل) من المهاجرين من البحث عن مناطق جديدة تكون فيها الأجور أعلى، والسكن أرخص، ومن الغريب أنه مع هذا التحول أو الانعطاف، فإن سلسلة الهجرات الداخلية تحقق مبدئياً فرصة جديدة للعيش. ففي المدن الجديدة، والتي لم تتضرر حتى ذلك الحين، تكون فرص التشغيل والإسكان متاحة، وفيها تكون الإمكانيات التوسعية والاقتصاد غير الرسمي الوليد فرصة متاحة. ولنفترض أن المهاجرين إلى إحدى المدن الكبيرة قد واجهوا رفض قبولهم هناك، فعندئذ يكون البديل، إما انقطاع الهجرات تماماً، وإما اكتشاف مواقع جديدة، جاذبية يمكن أن تدفع فيها شبكة الهجرة "المكتملة" بمجموعات جديدة. وعندما يتم تعمير استعمار هذه المواقع الجديدة، فإن الهجرات المستمر يكرر العملية ذاتها من التشبع بالنازحين، والانتشار، وبهذه الطريقة تتوسع في الهجرات الداخلية في كل أراضي البلد المقصودة، وتخرج منها حركات اجتماعية جديدة، تطالب بالمساواة.

لقد اعترف المنظرون الاجتماعيون بأهمية ودلالة الأنشطة العابرة للحدود الوطنية لأنصار المساواة بين الحبشيين باعتبارهما مؤشراً لمجتمع الشبكات، وتجسيد للعولمة ودليل على وجود مجتمع مدني عالمي.

وتعد الحركات النسائية نموذجاً رئيسياً في قوة الحركات الاجتماعية الجديدة على الرغم من أن تمتعها بتاريخ طويل في مجال الاتصالات والمعلومات، فقد ظلت الشبكات البديلة النسائية مهملة على مدى عقود لتتحول منها إلى قومية وإقليمية مناصرة إلى دعائم الشبكات للحركات النسائية المهاجرة عابرة القارات وكان من أبرزها شبكات الدفاع عن النساء الأسيويات المهاجرات. (Serberry: pp. 285-286).

وهناك مثال على ذلك، حيث يتمثل في لجنة النساء العاملات الآسيويات CAW، مقرها الرئيسي في هونج كونج، ولقد بدأت اللجنة نشاطها في عام ١٩٨١م حيث تعقد المؤتمرات وورش العمل لمنظمي العمالة النسائية الآسيوية، وتقوم بطبع ونشر الكتيبات التعليمية، وتصدر صحيفة إخبارية تشبه منتظمة

باللغة الإنجليزية، وهذه الصحيفة تتناول قصصاً عن النقابات العمالية وكفاحها ونضالها في معظم الدول الآسيوية.

كانت الصحيفة منذ إصدارها عددها الأول عام ١٩٨٢ تحتوي على موضوعات مهنية، وإبراز مشاكل العولمة بآثارها وتأثيرها على العمالة النسائية في آسيا، ثم توسعت في أبعاد هذه القضية منذ عام ١٩٩٠، وبدأت تشير إلى قضايا المهاجرين من الآسيويين الذين أصبحوا ضحايا العولمة في الدول المستقبلة لهذه العمالة، وما يترتب على آثارها من عودة، تشكل إضافة للبطالة المحلية، أما بالنسبة للنساء المهاجرات فكثيراً ما ينظر إليهن في الدول المستقبلة على أنها قوى عمل مكملة ولسن منافسات لقوى العمل المحلية. وتبرير ذلك على وجه تده بالنسبة لخادمات المنازل، الذي أتاح عملهن في هذا المجال الفرص أمام النساء المتعلمات الحصول على وظائف مهنية ملائمة بشكل أفضل دون إعاقة من مسئولية الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة، نأتي بعد ذلك إلى العمالة المهنية المهاجرة المتخصصة، وهي الممرضات، وهذه المهنة تجد قبولاً في الدول المستقبلة لحاجتها إليها، وتأييداً لذلك لم يصبح الالتزام الشائع أن العمالة النسائية المهاجرة تقمن باحتلال الوظائف من النساء المحليات. أو التسبب في تخفيض الأجور ليس له وجود حالياً وبذلك فإنه يبدو أن التماسك في العمالة ما بين النساء المحليات والنساء المهاجرات قد يكون واعداً رغم وجود عوائق خطيرة. ونظراً لأن الهجرة الإقليمية تميل لأن تكون قصيرة الأجل، نتيجة القوانين واللوائح في العديد من الدول التي تفرض حظراً على تجديد العقود، فإن المنظمات النسائية تجد صعوبات في إيجاد حلول لمثل هذه المشكلات، كما تجد صعوبات أيضاً بالنسبة للمشكلات الدينية والثقافية وهي من الأمور التي يصعب مواجهتها أو التغلب عليها. ومع ذلك أمامنا تجارب لمنظمات نسائية تحاول المواجهة في قضايا نسائية محدودة، منها على سبيل المثال منظمة CAW ومنظمة "جابريلا" ولكل منهما جهوده في التصدي لمشكلات العمالة النسائية جعل النساء العاملات المنتميات لنظم اقتصادية مختلفة على علم ووعي بالمشكلات المشتركة لبعضهن. (Luci Cheng: pp. 217- 219).

هناك شبكات كثيرة كقناوات اتصال بين الحركات النسائية بما في ذلك CAFRA في ترينيداد، وتوباجو WAND في باد وباروس SisterLink في

استراليا و WSAW في لبنان، و Fement في كينيا، كما أن هناك منظمات مثل المركز الدولي المناصر للمرأة. International Women's tribune center.

وهو يعد أحد المراكز تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة النسائية على مستوى العالم، ويقوم هذا المركز بتوزيع الخدمات التي يموها صندوق تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة unifem كما أنشئت منظمة ايزيس العالمية Isis International التي تعمل خارج سانتياجو في شيلي ومانيلا بالفلبين كمنظمة أهلية منذ عام ١٩٧٤ لدعم حقوق النساء، كما تقوم هذه المنظمة بتقديم سلسلة من المطبوعات والمواد السمعية البصرية، التي تنتجها النساء.

وهناك شبكة إقليمية مثل الشبكة الأسيوية للاتصالات النسائية Anwic تهدف إلى حشد وتعبئة نساء آسيا من خلال الاتصالات لتحقيق نظام اجتماعي أكثر مساواة وعدالة.

كما توجد أيضاً شبكة النساء اللاتي يعين في محيط ثقافي ديني في ظل الشريعة الإسلامية www.wlumni.com وهي شبكة تضامن دولية تقوم بنشر رسائل إخبارية ربع سنوية، فضلاً عن رسائل بحثية حول موضوعات العنف ضد النساء والمشكلات التي تواجه النساء كأقليات والشيء الملاحظ أن أنشطة هذه الشبكة أسفرت عن مواقع بالإنترنت حول الحقوق الإنسانية للمرأة.

وفي عام ١٩٧٥ أدى المؤتمر العالمي للمرأة الذي نظمه للأمم المتحدة، عن قيام عقد المرأة Women's Decade وأنشئت شبكة وومننت Womenet التي تضم عشر شبكات رئيسية في تسع دول هدفها المحدد المشاركة في بحوث المرأة وتبادل المعلومات بينهن في اتحاد العالم وإنتاج المعرفة في الدوريات السنوية والمجالات الإخبارية والرسائل الإخبارية للإصدارات المكتبية والمجلات الفكاهية والملصقات وتكنولوجيا المعلومات.

لقد ازداد نشاط الحركات النسائية العالمية بانتشار تكنولوجيا المعلومات، وفي ضوء هذا الانتشار انطلق ظهور برنامج جمعية مساندة الرباط الشبكي للاتصالات النسائية التقدمية بشكل عام.

والواقع أن تكنولوجيا المعلومات أتاحت للحركات النسائية عابرة الحدود

القومية المشاورات حول تحقيق الأهداف لعمل النساء ومشاكلهن في قضية المساواة بين الجنسين تحت تأثير عولمة الاتصال. (Annabelle, pp: 290 – 291)

شبكة بحوث الهجرات النسوية:

جاء الاهتمام الشديد للدارسين للحركات النسائية المهاجرة وبأهمية وضعها في شبكات بحوث الهجرات، وأثر ذلك على الوعي النسائي بدعم الاتصال فيما بينهم، في تأكيد حقوقهم وهويتهم الثقافية وأصبحت هذه الشبكات موضع اهتمام البحوث الأكاديمية في جامعات شملت استراليا وجمهورية الصين الشعبية وهونج كونج وأندونيسيا واليابان وجمهورية كوريا وماليزيا ونيوزيلاندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، وبالإضافة إلى جزر الباسفيك من خلال جامعتها، وفي إطار الاهتمام الأكاديمي للجامعات بظاهرة الهجرات العالمية أخذت بحوثها أبعاداً سياسية، واجتماعية؟، للهجرة بكل أبعادها النظامية والعرقية، وأصبحت هذه البحوث تتداول بين الباحثين فيما يخص تخزين البيانات وتحليلها وتداولها بين الدول المشتركة بالشبكات.

لقد كان المثير دائماً في اهتمام العلماء شبكة بحوث هجرة منطقة أسيا. وتضم هذه الشبكة العديد من علماء الاجتماع في مجالات اهتماماتهم، وكذلك علماء السياسة والاقتصاد والتربية وعلماء النفس الاجتماعي، وهو ما أدى إلى تقريب المعلومات وتبادلها في الدراسات المشتركة.

لقد زاد انتشار الشبكات على مستوى الهيئات الإقليمية. مثل بنك التنمية الآسيوي (ADB) ومجلس الأمم المتحدة الاجتماعي والاقتصادي وآسيا والباسفيك الهادي (ESCAP). وتتعاون الشبكة على المستوى العالمي مع مشروعات اليونسكو الأخرى، كذلك مع هيئات أخرى مثل منظمات الدولية للهجرة (IOM) ومنظمة العمل الدولية (ILO) وقسم السكان بالأمم المتحدة. (Stephen Castles; p. 206) في إجراءات البحوث الميدانية.

واستطلاع الرأي من خلال أسلحة مقننة تلك التي تعالجها الشبكة، بالنسبة للدول المصدرة للهجرة، ويمكن أن نعرض لنماذج منها على النحو الآتي:

- ما هو تأثير مغادرة المهاجرين على الهياكل الاجتماعية والعلاقات داخل الجماعات، بما في ذلك وضع السكان الأصليين والأقليات العرقية؟
- ما هي نتائج الهجرة على علاقات الجنس، وعلى علاقات ما بين الأجيال؟
- ما هو دور "صناعة الهجرة"؟
- كيف يحافظ المهاجرون على صلاتهم بالأسرة والمجتمع في منطقة المنشأة؟
- كيف تؤثر الهجرة. والهجرة المرتدة على السلوك السياسي وعلاقات القوى في منطقة المنشأة؟

أسئلة تتعلق بالبلاد المستقبلة للمهاجرين:

- ما هو سوق العمالة والوضع الاجتماعي للمهاجرين؟
- ما هي الحقوق التي يتمتع بها المهاجرون والأقليات الأخرى فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع؟
- هل يشكل المهاجرون والجماعات العرقية الأخرى، مجتمعات متميزة؟
- ما هو الموقف التعليمي لأبناء المهاجر؟ وما هو تأثير التعليم على الاحتفاظ بالهوية الثقافية، وعلى الاندماج في المجتمع، وعلى التحرك الاجتماعي؟
- هل يلاقي المهاجرون ونساء الأقليات ضرراً أو تمييزاً عنصرياً؟ وما هو رد الفعل الناشئ على مستوى الجماعة، وعلى المستوى السياسي؟
- ما هي العلاقات التي نشأت بين السكان الأغلبية وبين جماعات الأقلية، وكذلك ما بين جماعات الأقلية نفسها؟
- ما هو تأثير الهجرة على الهوية الوطنية والمؤسسات السياسية؟

أسئلة عن العلاقات بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين:

- هل يمكن مراقبة تطور شبكات الاتصال الدولية المرتكزة على حركة الهجرة؟ وما هي خصائصها وتأثيراتها؟
- كيف أثرت حركة الهجرة على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول، وكيف تأثرت الحركة نفسها بهذه العلاقات؟

- إلى أي مدى يمكن لحركة الهجرة أن تشكل التطور في العلاقات الدولية وظهور المؤسسات فوق الوطنية؟ (Stephen Castles, p. 184)

ويبدو هنا أن المدخل المنهجي الذي اختارته الشبكة هو مقاومة التعصب للجنس، ولكن أهملت قضايا العمر والتغير الواقع بين الأجيال، ومع ذلك فحص الباحثون موقف المرأة، ودور شبكات الأسرة والجماعة في كل أوجه الهجرة، والعلاقات الداخلية للجماعة، لوضع هذه القضايا في مركز النقاش النظري، وتحليل السياسات، كما كان يتم فحص قضايا تجزئة سوق العمالة بناء على الجنس أو العرق، طالما أن كلاً من المهاجرين المحليين (داخل الإقليم) والدوليين (خارجه) يحتلون غالباً مواقع غير متميزة في سوق العمالة المجزأ، وتقع مهمة حيوية على عاتقهم، وهي معرفة إذا ما كان الجيل الثاني يرث المركز الاجتماعي والاقتصادي غير المتميز عن جيل الآباء المهاجرين.

والواقع أن هذه الشبكات تضم في عضويتها مؤسسات من بلاد ذات أحوال ثقافية واجتماعية واقتصادية واسعة التباين، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف بشدة من بلد إلى آخر حجم البيانات المتاحة، ومستوى تقدم القدرات البحثية، ونتائج البحوث. ولتحقيق تعاون فعال، قررت الشبكة إتباع خطة عمل ذات أربع مراحل في الخمس سنوات الأولى.

المرحلة الأولى: (١٩٩٥ - ١٩٩٦):

تركزت المهمة الأولى في عقد الاتصالات بين المشتركين في الدول المختلفة. وتم تأسيس شبكة بريد إلكتروني، وموقع على شبكة الإنترنت، وكذلك إصدار نشرة معلومات. وقد طلب من كل معهد رئيسي في كل دولة إعداد مقال جامع عن السياسات العريضة وقضايا البحوث. ونوقشت هذه المقالات في المؤتمر الدولي الأول لشبكة بحوث هجرة منطقة آسيا الباسفيك في بانجكوك في مارس عام ١٩٩٦.

المرحلة الثانية: (١٩٩٦ - ١٩٩٧):

تتركز الجهود في هذه المرحلة نحو تنمية شبكات هجرة وطنية في كل دولة عضو، وفي تحسين الروابط بين هذه الشبكات، وقد أقيمت شبكة بحوث

الهجرة الفلبينية (PMRN) عام ١٩٩٦، وعقدت مؤتمراً وطنياً ناجحاً في فبراير عام ١٩٩٧. واشترك فيه أكاديميون من جميع أرجاء البلاد، كما كان هناك تمثيل قوي للحكومات والمنظمات الأهلية. وقد أقيمت كذلك شبكات بحوث هجرة وطنية في استراليا ونيوزيلندا. كما حدث تقدم جوهري في إقامة تعاون قومي في أندونيسيا وماليزيا وتايلاند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا.

المرحلة الثالثة: (١٩٩٨ -- ١٩٩٩):

التركيز في هذه المرحلة على البحوث المتصفة بالعمومية، سواء كانت على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

المرحلة الرابعة: (٢٠٠٠):

وهي مرحلة نتائج مشروعات البحوث خلال تقارير ومقالات وكتب تعقد لها حلقات دراسية لإجراء تحليلات مقارنة بجانب سلسلة من الندوات لمستخدمي نتائج البحوث (سياسيين، ورجال رسميين، وصحفيين وممثلين لمنظمات أهلية) على المستوى الدولي والوطني، وذلك لدراسة الآثار المحتملة لهذه البحوث على السياسات. (Stephen Castles, p. 187 – 188)

خلاصة القول:

يشكل نقص الإدراك العام للآثار المحتملة بعيدة المدى للهجرة، الصعوبة الرئيسية أمام شبكة بحوث الهجرة، وتعتبر الهجرة الدولية للنساء ظاهرة حديثة نسبياً للعديد من دول منطقة آسيا الباسفيك، والاتجاه السائد هو التركيز على القضايا قصيرة الأجل. مثل تأثيرات سوق العمالة بما فيها من مشاكل اجتماعية وثقافية وسياسية وأخلاقية.

وقد ينظر إلى المشكلات المستمرة لجماعات كبيرة من قوى العمل المهاجرة أن من طرف بلاد النزوح، على أساس أنه "عار قومي" لأنه يعني الإقرار بأن دولة المنشأ وأبرز ظاهرة الهجرة تتمثل في نساء الفلبين نتيجة الظروف الاقتصادية غير المستقرة، وقد دفع الكثير منهن إلى العمل خارج البلاد ففي عام ١٩٩١ سجلت إدارة التوظف عبر البحار نسبة ٥٠% من قوى العمل المهاجرة من النساء هو أعلى المعدلات على مستوى الدول الآسيوية غير قادرة على توفير حياة كريمة لنسائها (David & Voti, p. 415).

وإحدى طرق التعامل مع هذه الأزمة هو إنشاء وضع خاص للمغتربـــات. وقد تأسست في الفلبين فئة من الأفراد تحت أسم "باليكبايانس Balikbayans" في وقت مبكر يعود إلى السبعينات. ويعني حرفياً "الأفراد العائدون" ويبدو أن الهدف من مفهوم "باليكبايانس" هو الحفاظ على شعور الوطني الانتمــاء نحــو الفلبين للمهاجرين منها، وهو ما يعتبر متعدد الفوائد الاقتصادية والــسياسية. وبهذه الطريقة، يخلق الاعتراف بالشتات مفهوم "أمة بلا حدود" وتتم معاملــة الأفراد المقيمين في الخارج، وحتى هؤلاء الحاملين لجنسية أخرى على أنهم جزء من المجتمع الوطني (Blanc: p. 178) والجدير بالذكر القــضايا الرئيــسية في دراسات الهجرة المعاصرة هي شبكات الاتصال الدولية والرابطة للمهــاجرين بأوطانهم الأصلية، من خلال عدة روابط عائلية واقتصادية وعاطفية. وينــشأ عن اتجاهات العولمة كتحسن الانتقال والاتصالات، ونفاذ قيم الثقافة السائدة، أشكال جديدة لانتماء وهوية غير الثقافات التقليدية، وفي ضوء هذه التطورات تصبح تحدياً لنموذج الدولة القومية. (Blanc: p. 178).

الفصل السابع

المشكلات الاقتصادية
في سوق العمل

الفصل السابع

المشكلات الاجتماعية وسوق العمل

آثار الوعي المتزايد للحركات النسائية العمالية بخطورة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية تفجيراً ساحقاً امتد في فترات تاريخية متقاربة في الدول الصناعية إلى أن تناولتها المؤلفات العالمية للعلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبهذا يمكن القول بأن السمة الغالبة عليها هي سمة إنسانية، وفي جوهرها كانت مصدر توتر بين الجنسين، ووفقاً للظروف المتغيرة في سوق العمل الصناعي، كانت تتوالد المشكلات بصراعات بين طبقة البروليتاريا النسائية والرأسماليين الذين يفرضون النزعة الأبوية في سوق العمل، وبداية يمكن القول أنها ظاهرة تكتسب عمومية، أي سمة عالمية فعلاً.

لقد تحولت المشكلات الاجتماعية للبروليتاريا النسائية إلى مجالات العلم والثقافة، وقد ظهرت هذه النزعة في حوارات الأيديولوجية الاشتراكية بتأثير إسهامات كارل ماركس حول التحول الثوري من الرأسمالية إلى شيوعية البرويتاريا.

أن تاريخ المشكلات الاجتماعية للبروليتاريا النسائية ارتبطت بنوعين من العلاقات:

الأول: إنسانية والثانية: اقتصادية.

النوع الأول: ارتبط بالسلطة الأبوية.

والثاني: ارتبط بالهيمنة الاقتصادية في سوق العمل.

ومن المستحيل أن نفصل بين هاتين الناحيتين الواحدة عن الأخرى.

وقبل أن نسترسل في طرح المشكلات الاجتماعية سنحدد تعريفنا لها

وعلى عموميتها، إنها أحد أشكال الانحراف عن المعايير الإنسانية في النسق الاجتماعي تفوق المصالح الرئيسية لكثير من أفراد المجتمع، ويذهب كل من "مارتن وينبرج" Martin Weinberg و "إرل ربنتجون Eral Rubington" في مؤلفهما The Solution of Social Problems تعريف المشكلات بأنها تعني الصعوبة أو تلك العقبة التي قد أدركها عدد كبير من فئات المجتمع وأصبحت مشكلات عامة في نسيج المجتمع. ويتناول أدم جماروزيك Adam jamrozik ولويزا نوكولا Luisa Nocolla بوضع المشكلات وتداعياتها على البناء الاجتماعي في سياق علم الاجتماع، كما يبرز ظواهرها بشكل سافر في المجتمعات الصناعية التي تبرز فيها البطالة والفقر والإدمان وعمالة الأطفال وعدم العدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات وبين الرجال والنساء.

ومن ثم أصبح علم الاجتماع يبحث في نواتها وتداعياتها على المجتمع وعلى الأفراد (Jam.j & Lousa: N.pp . 2-3).

لقد عالج "روس" عدداً كبيراً من المشكلات الاجتماعية بما في ذلك تشغيل العمالة النسائية للتأثير الذي تمارسه رؤوس الأموال التي امتدت إلى الإعلام وقد اتسع نشاط الرجل في دراسته المشكلات على أرض الواقع فشملت فترة الثورة البلشفية في روسيا إلى قضايا الحياة الاجتماعية ومشكلاتها في آسيا والهند والمكسيك (الحسيني وعيس: ص١٦).

الواقع أن علماء الاجتماع يميلون بوجه عام إلى مناقشة وتحليل المشكلات الاجتماعية في إطار النظرية السوسيولوجية العامة لتفسير العوامل المسببة لها على أنها نتيجة لنظام اجتماعي معين. أوفي إطار تفسير المراحل التي تصبح بمقتضاها ظروف ما أو أحوال معينة مشكلة اجتماعية. وبمعنى وصفها حالة من الضرر الذي يحلق بالمجتمع. وهناك اتجاه آخر يستند في تحليله للمشكلات الاجتماعية على الربط بينهما وبين نمط القيم السائدة، فنجد عالم الاجتماع

هيرمان Herman يقرر أنه لتحديد ما تعنيه المشكلات الاجتماعية لابد من وجود بعض الاتجاهات المعيارية، فهناك ضرورة للتأكيد على القيم كنظرية عامة للمشكلات الاجتماعية، وكذلك على العمليات التي نختار على أساسها تلك القيم. (عزة: ص٣٠).

وبناء على ذلك، فإن أي شيء لا يعزى إليه أعضاء مجموعة اجتماعية يكون عديم القيمة كما أن الاعتراف بظاهرات اجتماعية كالحركات النسائية أو غيرها من الظواهر الخاصة بوصفها قيماً تعتمد على الخصائص الاجتماعية النفسية والتفاعل الاجتماعي.

والحقيقة أن القيم وعلاقتها بالمشكلات الاجتماعية للعمالة النسائية يحدها التفاعل العقلي بقدر المصالح الطبيعية، ونجاح الكفاح الطبقي ومدى ماهية قيم تكافح أصحابها من أجلها (اوسيبوف: ص١٣٢).

أن نظرية القيم تفرض علينا دراسة الطبيعة الإنسانية وعلاقة الفرد بالمجتمع، والقواعد التي تحكم عملية الحركات الاجتماعية وأهدافها والحقيقة أن هذا الاتجاه يستند في تحليله للمشكلات الاجتماعية وفقاً للمستويات القيم والمعايير بشكل صريح واضح، ومن ثم فإن تجاهل المعايير الاجتماعية السائدة بين طبقات المجتمع بشكل في حد ذاته مشكلة اجتماعية، وحينما نضع مشكلات الطبقة العاملة في ضوء السياق القيمي للمجتمع نجد تبايناً في ظروف الزمان والمكان وطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية والمؤثرات السكانية والاجتماعية السائدة، وفي ضوء هذه المبادئ ربما أمكننا فهم طابع الحركات النسائية العمالية في المجتمعات الغربية، إذا ما أخذنا في اعتبارنا طبيعة النظام الديموقراطي في المساواة ومفهوم القيم في الأجور وحقوقها المرأة الطبيعية في رعاية الطفولة. وأصبحت الجهود المبذولة في هذا الشأن موجهة لإقناع أصحاب الأعمال والصفوات الحاكمة بضرورة إحداث تعديلات جوهرية في

القوانين من أجل المساواة، بجانب خصوصية المرأة في الإنجاب وإجازة الوضع ورعاية الطفولة.

وقد يتسع تعريفنا للمشكلات في النطاق العالمي في ضوء علاقات المركز بالمحيط أي بين مراكز الاقتصاد الرأسماليين ومحيطها وهو ما يؤدي إلى تفاوت في تقسيم العمل غير المتكافئ بين المركز والمحيط وهو ما يؤدي بحركة هجرات من المحيط إلى المركز الاقتصاد الرأسمالي، ومن هنا تبدو قضية النساء عابرات الحدود الوطنية.

ويمكن من وجهة نظر عالمية النظر إلى هذه العلاقة على أنها شيء شبيه بعلاقة طبقية عالمية من حيث أنها تعكس ملكين وسائل الإنتاج والتحكم فيها على نطاق عالمي واضح. ووضعها في البناء الطبقي للدولة المستقبلة، وصور الاستغلال في الأجور وساعات العمل وحق قضاء الأجازة في وطنها بجانب تسوية مكافأة نهاية الخدمة، هذه المشكلات أصبحت تخضع لمنطق الهيمنة الاقتصادية والتطبيقية في سوق العمل العالمي، وهذا ما أدى بمنظمة العفو الدولي أن تشن هجوماً عنيفاً على دول العالم، وحملت الحكومات مسئوليات معاناة النساء انتهاك حقوقهن وطالب المنظمة بضرورة دعم لجنة إزالة التمييز ضد النساء في عرض مشاكلهن وتقدير شكواهن إلى العالم، وأعلنت :منظمة العفو" قد حان مع دخول العالم إلى القرن الواحد والعشرين كي تترجم الحكومات حقوق النساء إلى واقع ملموس، وأضافت أنه من حق النساء أن تدخل هذا القرن وهي تتمتع بكافة حقوق المساواة. (الأهرام: ١٩ ديسمبر ١٩٩٩).

الواقع أنه لا يوجد في العالم مساواة مطلقة، فالمساواة المطلقة داخل النسق المهني، والتي هي معيار مثالي لأي نسق يكاد يكون أمراً مستحيلاً في الممارسة العملية بالواقع، ومن خلال ذلك نلاحظ أن هناك ميل استراتيجي مؤداه أن القوي يحاول تسخير الضعيف لصالحه، وفي خضم ذلك تظهر أشكال الصراع

التي تعبر عن نوع الاستغلال، وهو ما نجده بالنسبة لمشكلات العمالة النسائية في عدم المساواة في قضية الأجور وعدم المساواة في فرص العمل، وحقهـا في رعاية الطفولة في أجازات الوضع، وهذه الأمور كثيراً ما عبرت عنها الحركات النسائية العمالية في أشكال الاضطرابات والمساومات الجماعية حـول قـضية الأجور وهي الموضوع الشائك في سوق العمل.

إن الالتباس المحيط بمفهوم مستوى الأجور لا يعفينا من مهمة إرجاع هـذا الالتباس إلى تعدد النظريات التفسيرية للمصطلح بين علماء العلوم الاجتماعية، ومن ثم تصبح مهمة تحديد المصطلح وتعريفه مهمة أساسية إذا مـا اكتـسبت معانيه من خلال الإلمام بسجل عناصره بغية توصيل هذا المفهوم إلى درجة مـن الدقة العلمية فالأجر من وجهة نظر علماء العمل فالاقتصاد هو دخل العامـل الذي يستحقه نظير عمله مهما كانت حالة المؤسسة التي يعمل بها حـتى لـو منيت بخسارة. لأنه تحدد سلفاً قبل البدء فيه.

في إطار عام شامل وطبقاً للتعريف الشائع، هو المبلغ الذي يتقاضاه الأجير مقابل ما يملك من قدرة العمل لصاحب العمل لإنتاج السلع والخدمات تحـت أمر الأخير ولحسابه، وفي التعريف الاقتصادي فالأجر عبارة عن ثمن العمل، أو ثمن قوة العمل. (عوض: ص٣٢٩).

وكما يذهب "ليدلر Lidler" ذلك الثمن الذي يتقاضاه العامـل مقابـل إنتاج سلعة، وأن لأجر هو ثمن إنسانية، ولكن قيمة المعيشة التي تحفظ حياتـه. .(Lidler. P. 206)

وعموما كشفت قضية الأجور في أساليب المـساومات الجماعيـة بـين النقابات العمالية وأصحاب العمل، وتبدو هذه المساومات شـائعة في سـوق العمل الحر، خاصة حول المعدلات بين الرجال والإناث في ظـروف العمـل الواحد. وبدلاً من أن كانت هذه القضية موضع صراعات ومساومات جماعية

بين التنظيمات النقابية والإدارة، وإن كانت منطلقاتها الأساسية داخل المنظمات الصناعية، حول الحدين الأدنى والأعلى للأجور بين الرجال والنساء وبين شغل الوظائف في بناء قوى العمل من ناحية أخرى.

لقد تحولت قضية الأجور وعدم المساواة في فرص العمل إلى مشكلة قادته الحركة العمالية النسائية ضد صراع ضد الرجل، ولكي تحقق أهدافها تحولت إلى جماعات ضغط فرضت قضيتها على المنظمات النقابية العمالية، والأحزاب السياسية، بل تعدهما إلى إثارة الرأي العام الذي تعاطف مع مطالبهن ونستطيع أن نضع ملامح هذه المشكلة في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وروسيا.

كانت مشكلة الأجور في بريطانيا تشكل بصورة دائمة قضية محورية بالنسبة للمنظمات النقابية، خاصة وأن الصراع أخذ ينمو بين العمال والعاملات سواء على مستوى منظمات العمل. أو المنظمات النقابية وكانت الفكرة الشائعة حول النصيب الأعلى من الأجر هو الرجل باعتبارهم المسئولين عن إعالة الأسر، وهذه الفكرة أصبحت غير مقبولة قياساً على إحصاء يشير إلى أن من بين كل ثلاث أسر في بريطانيا كانت المرأة هي المكتسب الرئيسي أو الوحيد للعيش ومن الأمور الصارخة، وهو منح المرأة أجر يعلو عن أجر الرجل في مستوى العمل الواحد.

ولعلاج هذه الأخيرة أينما وجدت، تم وضع قانون المساواة في الأجر عام ١٩٧٠ ولقد أدى هذا القانون إلى مساواة أجر النساء اللائي يؤدين نفس العمل أو الشبيه به أو العمل الذي يصنف بأنه مكافئ لما يؤديه أي رجل إذا كان لعملها أو لعملهن قيمة مساوية.

ومع ذلك حاول أصحاب الأعمال التحايل على القانون وهو ما أدى باحتدام الصراع مع النقابات العمالية، وبالرغم من أن النساء تحقق لهن في

الثمانينات من القرن العشرين التشريعات التي تحمي حقوقهن، كاد يفـوق أي وقت مضى، وهو ما أدى بزيادة نسبتهن أكثر من أي وقت أخـر في القـوى العاملة (٤١ في المائة) والعمالة المنظمة (٢٨ في المائة) وحصلن في مجال الحركة النقابية على تأييد لحقهن في المساواة الكاملة، إلا أن وضعهن داخل كل مـن الحركة النقابية وسوق العمل كان غير متكافئ للكـثير خاصـة أن متوسـط دخلوهن كنسبة مئوية من دخول الرجال قد انخفضت، وربما يرجع ذلـك إلى أساليب المراوغة والتحايل من بعض أصحاب الأعمال والنقابات العمالية، وفي الوقت الحالي فإنه عدم قانونية توصيف الوظائف ومعدلات الأجور بناء علـى جنس قوى العمل، فإن بنية قوى العمل في بريطانيا ظلت دائماً تسير بـصورة نسبية وفقاً للتقسيم الجنسي للعمل، لدرجة أنه مازال يوجد حتى الآن اعتراف نسبي لها، وبالرغم من أن الكثير من النساء قد طالبن بحق العمل والتدريب في وظائف الرجال، إلا أن الرجال لم يبدو أي رغبة في الدخول في مجال الوظائف النسائية فيما عدا قلة منهم اختاروا العمل في مجال توليد النساء، وفي مطلـع القرن العشرين عملت النساء في العديد من الأعمال والوظائف المهارية بشكل أكبر بكثير وبنسبة أعلى مما يحدث اليوم، فنحن نجد أن ٢٤ في المائة من النساء كن من العاملات الماهرات مقابل ١٤ في المائة من غير المهـارات، لقـد أدى التباين في المهارات إلى مشكلة النضال من أجل المساواة في الأجر.

وحينما نسترجع هذا النضال في ضوء الدراسة التي قام بها T.U.c (مؤتمر النقابات البريطانية) نجد أنه في عام ١٩٦٢ كانت هناك ١٩ نقابة تمثل ٢٠٠ ألف امرأة تعاقدت مع أصحاب العمل على أجور متـساوية متماثلـة مـع الرجال، وفي نفس الوقت يوجد ثلاثون نقابة بدون عقود من هذا النوع.

كما كانت نقابات كثيرة تضغط لا من أجل الأجر المتساوي فحسب بل احتساب أجور أجازة الوضع ومساواة شروط العمل وظروفه، واتخذ مـؤتمر النقابات قراراً في عام ١٩٦٣ يدعو الحكومة العمالية التي تولت الحكم بالفعل

في العالم التالي، إلى فرض مساواة الأجر بالقانون، واتبعته اللجنة النسائية الاستشارية لمؤتمر النقابات بميثاق النساء، يطالب بمساواة الأجر، ومساواة فرص التدريب، وتسهيلات لإعادة تدريب العاملات العائدات للعمل، وتضمن بنوداً خاصة بالصحة والخدمة الاجتماعية للنساء العاملات غير أن النتائج المباشرة للميثاق كانت قليلة.

ولكن عندما قاربت الستينات على نهايتها أصبح هناك نضال عام من أجل زيادة الأجور من خلال الحركة النقابية، وصار النضال من أجل مساواة الأجور جزءاً منه. (Val R. Lorwin: p.p. 145).

وقد وقع إضراب هام عام ١٩٦٨ للعاملات على ماكينات الخياطة في مصنع فورد في بنجهام تبعته عاملات الشركة في مصنع هيلوود في ميرسايدي، وقد نظمت العاملات بأنفسهن لجنتهن الإضرابية وأوقفن مصانع فورد، وقد حقق انتصارهن زيادة الأجور حتى بلغت ٩٢% من أجور الرجال، وإن لم يفلح في رفع أجورهن عن مستوى العمال "غير المهرة".

وفي مايو عام ١٩٦٩ دعا مؤتمر النقابات إلى حملة مظاهرة من أجل مساواة الأجور ساندها النقابيات من جميع أنحاء العالم.

وبدأت النقابات تناضل من أجل مساواة الأجور خلال حملاتها لتجنيد الأعضاء، فتدفقت النساء على النقابات للانضمام إليها، وخلال عشر سنوات من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٨ تضاعفت العضوية النسائية في نقابة الموظفين العاملين ثلاث مرات، وفي نقابة العاملين في الخدمات الصحية إلى أربعة أضعاف، وفي نقابة العمال ذوي الياقات البيضاء إلى سبعة أضعاف.

كانت السنوات من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤ سنوات نضال جماهيري واسع للطبقة العاملة، شمل إضرابين لعمال المناجم على المستوى القومي، وإضراباً لعمال أحواض السفن عقب القبض على خمسة عمال أثناء تحريضهم

العمال على الإضراب، وكذلك مائتي عملية احتلال للمصانع، كما شهدت هذه السنوات مجموعة من الاضرابات النسائية التي أثارت الرأي العام، ففي عام ١٩٧٠ ناضلت عاملات النظافة الليلية في لندن من أجل اعتراف النقابات بهن، وفي نفس العام أضرب ٢٠ ألف عامل (٨٥% منهن نساء) في مصانع ليدز للملابس، وقام المحرضون المتنقلون بإغلاق المصانع البعيدة في يوركشير، كما أضرب عشرات الآلاف من المعلمين، وثلاثة أرباعهم من النساء من أجل زيادة الأجور لأول مرة منذ نصف قرن، وشهد عام ١٩٧١ اضطرابات لعاملات التليفون في لندن، وإضراباً لعاملات مصنع صغير للترمومترات في كمبرلاند دفاعاً عن منظمتهن النقابية، وفي عام ١٩٧٢ انضمت النساء لعمليات احتلال مصنعي "فيشر بندكس" وجودمانز للمطالبة بالمساواة في الأجور، وفي عام ١٩٧٣ أضرب مئات آلالاف من عمال المستشفيات (ومعظمهم من النساء) على مستوى النطاق القومي) وفي نفس الوقت أضربت العاملات الآسيويات في مصانع مانسفيلد احتجاجاً على التمييز العنصري، كما نظمت نقابة موظفي الحكومة المحليين إضراباً على النطاق القومي، ومعظمهم من النساء، ووقعت إضرابات نسائية أخرى كثيرة في تلك الفترة التي تميزت بتعاطف الجماهير ومشاركة النساء العاملات في نضالهن.الشيء الملاحظ أن مظاهر الاحتجاج المستمر أدى إلى تقدم الحركة النسائية العمالية وتنامت بشكل سريع، وأطلقت على نفسها "ورشة تحرير النساء في لندن" وكانت في بدايتها عام ١٩٦٩ تعمل كشبكة لجماعات صغيرة تتبادل المعلومات والخبرات المشتركة بين النساء لدعم القرار في النضال من أجل التغيير الاجتماعي. وبعدها أخذت طابعاً أكاديمياً. في عام ١٩٧٠ بعقد أول مؤتمر قومي لتحرير المرأة في "كلية رسكين(*) بجامعة أكسفورد" وحضرته نحو ستمائة امرأة معظمهن من جماعات تحرير المرأة الجديدة، والبعض من حملة المشتغلين بالعمل القومي المشترك من أجل مساواة حقوق النساء.

(*) كلية متخصصة في الدراسات النقابية.

والبعض الآخر من جماعات أيديولوجية ماركسية، وتبني المؤتمر شكلاً تنظيمياً يقوم على الجماعات النسائية الصغيرة حسب مواقعها المحلية، يتم التنسيق فيما بينها في مؤتمرات عامة.

وفي نوفمبر عام ١٩٧٠ اقتحمت نحو مائة من عضوات الحركة النسائية مسابقة ملكة جمال العالم وأوقعتها في الفوضى.

وفي ٦ مارس عام ١٩٧١ جرى الاحتفال بيوم المرأة العالمي لأول مرة في لندن وليفربول، وقد حملت المتظاهرات اللافتات التي تطالب بأربعة مطالب أساسية هما:

١- الأجر المتساوي الآن.

٢- والمساواة في فرص التعليم والعمل.

٣- توفير موانع الحمل والإجهاض مجاناً عند الطلب.

٤- حضانات مجانية تعمل ٢٤ ساعة.

الملاحظ أن هذه المطالب الأربعة حددت بشكل واضح طبيعة المشكلات التي تبنتها الحركة النسائية البريطانية بجانب مطالب التغيير في سياسة الدولة، وهي مطالب تلائم مع أهداف الحركة النسائية. (توني: ص٢٧٨).

اتجاهات الحركة:

صحيح أن الحركة النسائية استطاعت أن تحدد مطالبها ومع ذلك لم تستطيع أن تشكل وحدة حركتها، وهذه الحقيقة تعكس الضعف الكامن في الحركة النسائية، وحتى عام ١٩٧٠ كان يمكن القول أن الحركة النسائية تصمم ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول هو الاتجاه المتطرف الذي يناهض الرجل العداء، وكان الخيار

الوحيد لهذه الحركة الانسحاب وإقامة كوميونات لهن في "ويلز".

الاتجاه الثاني يهدف إعادة بناء المجتمع لإفساح الفرصة أمام النساء، وهـؤلاء يحملن اتجاهاً إصلاحياً وإن كان العضوات فيه يحاولن تحقيق نجاحات شخصية.

الاتجاه الثالث فكان معظم عضواته من المعارضات لحرب فيتنام والمطالبات بحق الإجهاض. ومعارضة تميز الرجال في العمل وفي وسائل الإعلام. وهـؤلاء يطلق عليهن "توني كليف" أصحاب الاتجاه الاشتراكي، فقد كانت المساواة عندهما مطلباً ثورياً. الشيء الملاحظ أن الحركة النسائية البريطانية تراجعت عن قضية عدم المساواة في سوق العمل واتجهت إلى مطالب سياسية شخصية بجانب رفض العنف.(توني كليف: ص٢٨٤).

كانت فرنسا عام ١٩٤٦ تحظر التفرقة في الأجور بين الرجال والنساء، ثم إعادة تأكيد حق المساواة لنفس القدر من العمل في قانون المساواة الجماعية عام ١٩٥٠، وكان لقرار الحكومة الفرنسية ارتباطه بمعاهدة روما التي تم بمقتضاها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي تضمن اتفاقاتها تحقيق المساواة في الأجر لنفس القدر من العمل بين الجنسين، والواقع أن ذلك لم يكن في حقيقة الأمر اهتماماً بتحقيق المساواة بين الجنسين، بقدر ما كان الهدف منه عدم السماح لتحقيق ميزة تنافسية لأصحاب المصنوعات، خصوصاً في صناعة النسيج في دول السوق الأخرى، وهو ما يتمشى مع نصوص الاتفاقات الذي وضعته السوق المشتركة في قانون ٢٢ ديسمبر ١٩٧٢ ثم أعقبه قانون ١١ يوليو ١٩٧٥ الذي يمنع التمييز في العمل بسبب الجنس أو الوضع الأسري، ورغم تأييد كل من الاتحاد العام للعمال والاتحاد الديمقراطي الفرنسي للمبادئ التي أوجدتها هذه القوانين إلا أنها كانت عقيمة تماماً. وفي ٢٨ يناير ١٩٨١ صدر قانون العمل نصف الوقت، متخطياً المعارضة التي أيدتها التنظيمات العمالية النسائية، فقد كان هذا القانون يسمح لأصحاب العمل بتقدير نظام

العمل نصف الوقت ضد رغبتهم في ذلك، (وبالرغم من أن الأمر كان يتطلب منهم عند تنفيذ هذا النظام استشارة مفتشي العمل ولجنة مشروع المـصنع – وهو ما يقابل إلى حد ما مجلس العمل في بعض الدول الأوروبية الأخرى – إلا أنهم لم يكونوا ملزمين بالأخذ برأيهم، وفي الحقيقة فإن من الممكن اعتبار هـذا القانون بمثابة اعتداء رمزي على حق النساء في العمل، حيث أن معظم العاملين لنصف الوقت في جميع الدول هم من النساء.

وكحقيقة أن تباين فئات العمر للعمالة النسائية نصف الوقت وهـو مـا يتضمن فئات الأمهات التي يحتجن إلى أجور لمواجهة احتياجات الأسرة خاصة رعاية الأطفال، وتبدو مشكلة العمالة النسائية لنـصف الوقـت أنهـا مثـل ١٣,٦% من المعدلات في كل من أيرلندا وإيطاليا.

الواقع أن فرنسا ولفترة قريبة كانت متحيزة صد النساء المتزوجـات في وظائف الحزمة الحكومية، وما يستحث الذكر أن قانوناً للعمل نصف الوقـت أكثر تحرراً،وهو الذي صدر في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ بفترة تجريبية لمدة عـامين يمكن للموظفين من كلا الجنسين الاختيار خلالها العمل لنصف الوقت، وهـذا الخيار كان يعامل بنفس المعاملة العمل لليوم الكامل، من أجل تقرير حقـوق التدريب والترقية، وبالنسبة للأسرة التي يحظى أطفالها بأولوية الحصول علـى خدمات أو رعاية عامة أو خاصة، فقد كانت تحتفظ بحـق اسـتخدام هـذه الخدمات خلال فترة العمل التجريبية لنصف الوقت. (Margart Maruni: p.p 124-125).

لقد اتسع اهتمام النقابات العمالية بشكل ملحوظ في ألمانيا الـتي أولـت اهتمامات بقضية المساواة في الأجور بين الرجال والنساء، ولعل هذه المساواة جاءت مع صدور حكم المحكمة العمالية العليا بأن أجور النساء غير المتساوي مع الرجال غير كافية، ولقد استطاعت جماعات الضغط النسائي إلى استصدار

قراراً من وزير العدل الألماني بإعداد تقرير عن دراسة مشكلات عمل النساء والأجور وتحديد توصيف أنواع العمل الملائمة لأجر المرأة، ومع ذلك جاءت نتائج التقرير بالرفض من أصحاب الأعمال، لأنه لابد وأن ينسحب على الرجال أيضاً وفي ضوء التحدي قامت مجموعة من النساء العاملات بتشكيل جماعات ضغط على مجال العمل والنقابات من أجل توصيف العمل وما يرتبط به من إجهاد حسب ظروف الصانع وعمليات الإنتاج.

وباستعراض الأنشطة التشريعية خلال النصف الأول من السبعينات نجد حجم النجاح الذي حققته النقابات العمالية والمنظمات النسائية قد وصل إلى ٣٧١ قانوناً، وكامن من أهم هذه القوانين ما يرتبط بالتدريب المهني بحيث يمكن تدريب ربات البيوت ممن يرغبن في العمل وإصلاح نظام التأمين والمعاشات بما يسمح باشتراك أصحاب العمل الخاص وربات البيوت.

لقد أيدت الحكومة نظام الرعاية الأسرية كنوع من المساعدة للأمهات خاصة الأمهات وأمهات الأطفال الصغار ممن يرغبن في الحصول على دخل برعاية أطفال الأمهات الأخريات، كما تم توفير الاعتمادات اللازمة لبرنامج التأمين الصحي بما يتيح منح إجازة مدفوعة الأجر تصل إلى خمسة أيام في العام لرعاية الأطفال المرضى.

والشيء الملاحظ أن الحركة النسائية العمالية في ألمانيا استطاعت بعد عام ١٩٧٢ تحقيق مكاسب قانونية بالنسبة لتوصيف العمل وعلاقته بالأجر، والإعلان عن هذه المكاسب في وسائل الإعلام، وتوجيه الأنظار إلى أهمية عمل المرأة والحياة المنزلية. (Alice H. Cook: p. 64).

في إيطاليا إلا أن الوضع بشأن التمييز في الأجور بين الرجال والنساء أكثر تعقيداً، فمن الملاحظ أن النقابات لم تسعى بفعالية لتحقيق هدف المساواة في الأجور، إلا أنها دافعت بقوة عن العمل ذوي الأجور المنخفضة، وقد

تمكنت في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ من تحقيق زيادات كبيرة في الأجر لقوى العمل مقارنة بما حصل عليه أصحاب الأجور الأفضل، ومن ثم فقد ضاقت الفجوة بدرجة كبيرة في تمايز الأجور بين الجنسين، وفي هذه الفترة قلت نسبة التمايز في الأجور بين العمال من الرجال والنساء، أما العلاوات الاجتماعية لمواجهة أعباء المعيشة والتي دخلت عام ١٩٤٥ فكانت مرتبطة بما يحدث من تقلبات في مؤشر الأسعار، ولم تكن هذه العلاوات تحسب كجزء ثابت من الأجور بل كنسبة منفصلة، وكانت النساء العاملات فوق سن العشرين يحصلن على علاوة تقل بنسبة ١٣٪ مما يحصل عليه الرجال في نفس السن، ومع أن عملية التفرقة في معدلات الأجر الأساسي كانت مقبولة بصفة عامة إلا أن التمايز في علاوة أعباء المعيشة قد أثار احتجاجات شديدة، ففي تورينو قامت النساء بالإضراب عن العمل بتأييد من قيادة نقابة النساء الإيطاليات وضد مشيئة قيادة الاتحادات القومية، ونجحت في الحصول على زيادات مساوية في علاوات أعباء المعيشة. وقد أيدت القيادة القومية للاتحاد العام للعمل الإيطالي هذه المطالب.

لقد حدث في عام ١٩٢٠ تطوراً بالنسبة للحماية من أصحاب العمل تضمنت الحد من استخدام الأطفال، وحظر عمل النساء في المهن التي تحت الأرض مع توفير بعض الحماية لمن في النوبات الليلية، كما أنها حرمت عمل النساء في الأسابيع الأربعة الأولى بعد الوضع وخلال الخمسينات حدث تحول تدريجي في مجال الاهتمام نحو مسألة المساواة في الأجر في ظروف العمل الواحد، ولكن ظلت مسألة تحقيق المساواة للنساء وحقهن في تصويت وفي العمل والمساواة في المعاملة هي هدف جميع الأحزاب السياسية اليسارية والاتحاد العام لعمال إيطاليا الذي أعيد بناؤه من جديد، بجانب هذا، فإن اليسار عمل أيضاً على التأكيد على أهمية "الوظائف الأساسية للأسرة" وكذلك على مدى الحاجة إلى نوعية من النساء الاشتراكيات والشيوعيات

للعمل مع الجماعات النسائية الكاثولويكية لتحديث الأسرة وتحسين أحـوال النساء، وهذه الخلفية تساعد على معرفة السبب وراء الاتفاق المشروط الذي توصل إليه كل من اليسار والقوى الكاثولوكية المحافظة في المادة ٣٧ من الدستور، والتي تنص على المساواة بين الرجال والنساء في مجال العمل والأجر أيضاً، وفي عام ١٩٥٠ صدر قانون الأمومة الذي جعل فصل النساء في مرحلة الحمل أو ممن لهن طفل يقل سنة عن العام الكامل أمراً غير قانوني، ثم قانون ١٩٦٣ الذي حرم فصل النساء بعد زواجهن بعام، وهي مسألة كانت شائعة حتى الستينات ومنصوص عليها في قانون العمل وعقوده، ومع ذلك كانت الموضوعات أكثر أهمية هي مسألة توفير الحماية للنساء العاملات التي ظلت تشكل الأولوية في السياسات الاجتماعية للنقابات بعد انتهاء الحرب، وفي عام ١٩٤٦ ثم التوصل إلى قانون اتفاق قوي شامل بين الاتحاد العام لعمال إيطاليا واتحاد أصحاب العمل فيما يتعلق بحماية النساء الحاملات يقضي بمنح فترة إجازة إجبارية تحصل بمقتضاها المرأة الحامل على ثلاثة شهور قبل الوضع وعلى ستة أسابيع بعدة مع حصولها على ثلثي الأجر، وقد عمل الاتحاد العام لعمال إيطاليا على التقدم بمشروع قانون للأمهات العاملات تنبيه عضوات البرلمان من الأحزاب اليسارية بزعامة العضوية الشيوعية "ميزازا نوتش" والتي كانت تتولى منصب السكرتيرة القومية لنقابة عمال الملابس والنسيج، ولقد حظى مشروع القانون بمساندة قوية من خلال شن حملة جماعية استمرت عامين، نشطت فيها بشكل خاص نقابة النسيج والنساء الشيوعيات. أما القانون الذي صدر أخيراً عام ١٩٥٠ بالرغم من اختلافه عن القانون المقترح أصلاً إلا أنه قد حكم عليه في ذلك الحين بأنه واحد من أفضل القوانين لحماية الأمومة في الدول الرأسمالية، وقد نص القانون على منح المرأة راحة إجبارية من العمل لمدة ثلاث شهور قبل الوضع وثمانية أسابيع بعدة بجانب فترة راحة للرضاعة خلال ساعات العمل طوال العام الأول لمولد الطفل ويتم ذلك في أماكن رعاية

خاصة يتولى إنشاءها أصحاب العمل وكذلك تمام القانون يرفع نسبة المزايا خلال فترة إجازة الحضانة إلى ٨٠٪ من الأجر كما حرم فصل المرأة خلال فترة الحمل ولمدة عام بعد الوضع. (Bianca Baccalli, p. 162).

وفيما يخص بالولايات المتحدة نجد أن قضية الأجور بالنسبة للمرأة العاملة كانت من الموضوعات التي تثير الكثير من المشكلات خاصة بين النساء التي تعمل في الوظائف ذات الأجر المنخفض وبين النساء ذات الأجر المرتفع بالمقارنة إلى أجور الرجال في الوظائف المتشابهة وهذا ما يثير الجدل حول المقارنة بين أجور الرجال والنساء في ممارسة مهن محددة، فالطب والمحاماة والتعليم والتمريض والمكتبات والمهن الفنية والبيع.

ولكن المشكلة ظلت في عدم المساواة بين الرجال والنساء في الأجر المتساوي.

وقد تكون الأجور بالنسبة للعاملات في روسيا لا تصل ضراوة في سوق العمل الصناعي، سبب الإفراط في العمل والتحرش الجنسي بالعاملات وهو ما أدى بإضراب العاملات في مصنع باليا للنسيج عام ١٩١٣ لمدة ٤٧ يوماً مطالبين بزيادة أجورهن \أجازة حمل مدفوعة الأجر للاعفاء من الأعمال الثقيلة أثناء الحمل وفي نفس العام أصدرت آلاف العاملات في مصالح النسيج والمطاط يطالبن بتحسين ظروف العمل للأجور المتساوية ولكن أهم ما يبرر في مظاهر الاضطراب هو الموقف القيمي من التقوي اللفظي بالسباب والاستقلال الجنسي. (توني كليف: ص٦٩).

بعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة وبدخول النساء في العمل السياسي والعمل الصناعي، ترتب عليه الوعي بالمكانة النسائية في سوق العمل وهو ما حفزها على الصراع في مطالبهن السياسية والمساواة في الأجور في ظروف العمل الواحدة مع الرجال وحقها النسوي في البناء الأسري.

وفي ضوء هذه المطالب توصلت عالمة الأنثروبولوجيا "فلورانس لاكهون Folrance Lackhonn" العناء التركيبي Stroctural Strain أي بين العمل والأسرة، إلى أن البناء النفسي هو أكثر ما تعانيه نساء الطبقة الوسطى في سوق العمل، من ناحية أهن تلقين التعليم والتدريب بنفس المستوى مع الرجال.

. ولكن في سوق العمل ظلت التوقعات في التمييز بين الجنسين، وهكذا أصبحت المرأة في سوق العمل تعاني الصراع من التركيبة المزدوجة. ولقد ظلت قضية الصراع في هذه التركيبة مشكلة في الفكر الاجتماعي وهو ما تناولته كتابات ميراكومارومنسكي Mora Komarorsky التي أخذت قضية الصراع في أدوار المرأة بطريقة أشمل، فرفضت فكرة الترعة النسوية، وأرجعتها إلى سوء التكيف السيكولوجي الجماعي، وأنه ميول جنسي للتنوع يوائم مجموعة من الأنشطة الاجتماعية، وفي نفس السياق أكدت على أنه بالرغم من الصراع بين الجنسين، غلب على كتابتها التفسير السيكولوجي، وفي ضوئه أعلنت أن النساء والرجال يشتركون في قدرات متشابهة، وعلى عكس ذلك أثبتت الدراسات السيكولوجية للحركات النسائية الترعة العدوانية تحت تأثير معاناة مشكلة الذكورية والأنثوية.

مع كل ذلك يمكن القول أن بعض التحولات الاجتماعية جاءت في صالح المرأة في نهاية القرن العشرين، فقد أخذت حرية أكبر مما كانت تتمتع به نظيرتها قبل هذه الفترة، على أن التغيرات كانت في مجملها تقريباً في الكم لا في النوع، فكانت غالبية النساء تتقاضى أجوراً قد لا تصل إلى حد الكفاف، وكانت غالبيتهن محرومات من فرص المشاركة في الأعمال العامة بحجة أن لديهن فرص محددة هي عمل النساء، وفي نفس الوقت كانت الغالبية منهن يعاملن على أساس أهن موظفات مؤقتات، وقد عبرت عن ذلك "أليس روجرز هرجر" Alice Rogers Hrger، الخبيرة العمالية عام ١٩٢٩م تقول: "أن المرأة هي العامل الرخيص أو الهامشي" وكأن المجتمع وصاحب العمل يتوقعون منها أن تبقى هكذا. (Chefe: p. 65).

قد كان الكثير من أصحاب العمل يرفضون حتى الـتفكير في اسـتخدام النساء المتزوجات نظراً لرعايتهن لشئون البيت والأسرة، وأهم من ذلـك أن المميزات المؤدية إلى تحقيق النجاح في العمل لم تكن بطبيعة الحـال تـؤدي إلى الفوز بالرجل الزوج، ولقد قالت عالمة الاجتماع "مرجريت ميد" عام ١٩٣٥ أن هناك خيارين للمرأة العاملة، أما أن تعلن عن نفسها بأنها أنثى ومن ثم فإنها تكون فرداً أقل انجازاً أو أن تكون أقل من امرأة، فإذا اختارت البديل الثـاني فإنها بذلك تكون خسرت فرصتها الأنثوية كامرأة.

ومن المحاولات الفكرية لكشف معاناة المرأة ما كانت تتناولـه القيـادات النسائية وعلى سبيل المثال كانت القيادية الأمريكيـة ديلاسـايروس Della Cyrus تكتب عن استبعاد المرأة وإقصائها من عمليات التطور وانتزاعها منـه، ومن ناحية أخرى، كانت الدراسات الأنثروبولوجية المتعددة تتناول البحـث أدوار الأمومة ورعاية الطفولة العبء المزدوج للمرأة العاملة، كما قدم علماء الاجتماع مقترحات إيجابية لحل مشكلات التمييز بين النوع ووضعها في سياق المكانة والصراع، اتفاق بين علماء الأنثروبولوجيا للاجتمـاع بـأن الرجـال والنساء يشاركون عالماً واحداً وأن حسم قضية النوع مرهون بقدرة الحركات النسائية ذاتها على إيجاد حلولها. (Chafe: p.p 212-213).

الفصل الثامن

اقتصاديات الأسرة وســوق العمــل

الفصل الثامن

اقتصاديات الأسرة وسوق العمل

حاول علماء الاجتماع والأنثربولوجيا بجانب المصلحين من المنشغلين بقضايا الإشارة إلى قضية محورية ترتبط بشقين أساسيين الأول الجوانب الاقتصادية، والثاني الجوانب الاجتماعية الأسرية والواقع أنهما لا ينفصلان عن بعضهما فيما نطلق عليه اقتصاديات الأسرة.

ونجد البداية لهذه الفكرة في البيان الشيوعي لكارل ماركس وفردريك انجلز، وقد عمق "فردريك إنجلز" هذه الفكرة في كتابه أصل الأسرة والملكية الخاصة، والدولة، غير أن كتاب رأس المال عارض فيه "ماركس" العمل النسائي على اعتبار أنه يؤدي إل استغلالها من قبل أصحاب رأس المال وتأثيره على سوق العمل تعاطفاً.

وكانت هذه القضية مثار جدل في الأمية الأولى المنعقدة في الفترة ١٨٦٤ ووجدت تعاطفاً من المشاركين فيها إلا أن ماركس عارضها بشدة واقترح وضع حدود لعمل المرأة حماية للبناء الأسري، ولكن أعضاء الأمية أقرت بتنمية المرأة في سوق العمل. مع الوضع في الاعتبار وضعها كأم. وطالب الأعضاء بإصلاح القوانين التي تحميها في علاقات العمل بالظروف الأمنة لصحتها.

أن معظم الدراسات المتعلقة بالأسرة كانت تستند إلى أسر الطبقة المتوسطة، والاستثناء الوحيد هو الكتاب الذي أصدرته "ميدا كوما روفكس" بعنوان زواج ذوي الياقات الزرقاء عام ١٩٥٩ وكتاب "ليليان روين" بعنوان: "عالم الألم – الحياة في أسرة وهما دراستان عن العمالة النسائية في الدول الرأسمالية.

المهم أن مضمون الكتابين فيه استطلاعات للرأي لعينات من نساء الطبقة العاملة وكان محور الاستجابات هو التعبير عن أنفسهن كزوجات وأمهات

وكربات بيوت بأجر وكحقيقة كان مفهوم العينة حاجة مالية دفعتهن للعمل، وإن كان السبب في بعض الحالات هو ضمان مستوى معيشة أفضل بوجه عام، أو أشياء إضافية معينة مثل تعليم الأطفال، أو الحاجة الاقتصادية الحقيقية، التي كان يذكرها ثلث النساء اللائي تم استنبارهن، وقد وجد أن الرغبة في التخلص من الملل، والوحدة في المترل، أو كسب الصداقة في العمل عام، بينما كان العمل لدى بعض زوجات الطبقة العاملة – ولو إنهن قليلات نسبياً – يمثل في حد ذاته أهمية بالغة، وأحياناً ما يعد السعي وراء المكانة دافعاً، ومثال ذلك ما يحدث حين تنتقل أسر الطبقة العاملة من مكان جغرافي إلى منازل ذات أوضاع في مكان آخر جديدة ترتبط بالإحساس بمكانة جديدة. وهو وضع يتناقض مع الوضع الذي كن فيه كربات بيوت وعاملات بالأجر، وكان تحليل هذه التعبيرات يكشف عن تحول سيكولوجي لواقع جديد في بيئة اجتماعية مغايرة، ثانياً وبشكل عام كأمهات وربات ومسئوليات لديهن أطفال تعتبر ومسئوليتهن على أزواجهن اقتصادياً (توني كليف: ص٣٣٢).

لقد حاول "توني كليف" أن يوضح معاناة الأسرة العمالية في الدور المزدوج وهو القهر وسجن البيت في آن واحد. ويحدد مقولاته في نقاط:

أولاً: أن الأسرة ذات طابع قهري، وهذا القهر يقع على رجال ونساء الطبقة العاملة في حالة تغير المكان أو المكانة. ثانياً: أن المرأة أكثر قهرية في صفوف الطبقة العاملة لأنها مازالت تبحث عن ملاذ من عالم السلطة الأبوية، بالرغم أن حقيقة أبدية وبالرغم من أن بعض الكتابات تعزلها عن البناء الطبقي للمجتمع. وبالطبع فإن هناك أوجه شبه تتعلق بالشكل بين أسر الطبقة العاملة وأسر الطبقة المتوسطة وكلاهما يتمثل في الأسرة النووية المكون من الأب والأم للأطفال ولكن وراء هذا الشكل اختلافات حادة داخل البُناء الاقتصادي ولكن ماذا عن دوافع العمل بالنسبة للنساء المتزوجات، لقد تناول هذا الموضوع دراسات عديدة.

أكد بعض علماء الاجتماع على وحدة المعيشة كوحدة تصورية ومنهجية للتحليل على أساس أن دراسة صناعة القرار داخل وحدة المعيشة هي البناء الوسيط لوضع المرأة في سوق العمل، ويتفق هذا المدخل مع النظريات المستمدة من اقتصاديات وحدة المعيشة الجديدة كما يتفق مع الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية التي تركز على دراسة وحدة المعيشة.

ومع ذلك، فإن هذا المدخل يعاني من بعض أوجه القصور فاستخدام وحدات المعيشة على أنها وحدات متجانسة يفترض ضمنياً أن سلوك وحدة المعيشة ككل يتساوى مع سلوك أعضائها كأفراد. وفضلاً عن ذلك فإن استخدام مفهوم وحدات المعيشة بالمعنى الغربي للكلمة، يفترض أن الوظائف الأسرية العديدة مثل الإنتاج الاقتصادي والتناسل البيولوجي، والتنشئة الاجتماعية والاستمرارية داخل نفس الوحدة - أي وحدة المعيشة - وبالرغم من أن هذا الافتراض يمكن ان يكون صحيحاً في بعض الأقطار المتقدمة. فأن الوضع يختلف في الأقطار النامية حيث نجد أن افتراض توافق الوظائف هو افتراض غير دقيق ومضلل، طالما أن هناك تنوع في العالم في تركيب وتنظيم الجماعات الأسرية وأنساق القرابة والزواج.

وما أن يتطرق الشك إلى الافتراض القائل بوحدة المعيشة كوحدة مفردة لها حدودها، حتى يبادر المرء بالتشكك أيضاً في وجود خريطة موحدة للتفضيلات داخل كل "وحدة معيشة" وأن يكون ثمة ما يحمل على القول بأن أحد أعضاء وحدة المعيشة على نحو ما يقول جون كنيث جالبريت "أن وحدة المعيشة في إطار النظم الاقتصادية الراسخة تمثل في الأساس قناعاً أو ستاراً لممارسة سلطة الذكور". واستطراداً لهذا الأسلوب في التفكير يذهب كثير من من الباحثين إلى أن هناك اختلافات عديدة في المصالح "والمصادر" توحد بين أعضاء الأسرة، وان هذه الاختلافات في المصالح والمصادر لها أهميتها البالغة

فيما يتعلق بفهم ما تقوم به المرأة، ومقدار ما لديها من قوة وعدد الأطفال الذين تلدهم. وحتى ما إذا كان الأعضاء من الذكور أو الإناث أكثر إمكانية للبقاء.

وهناك بالفعل من الباحثين الذين يوجهون الدعوة صراحة إلى أن تكون وحدة التحليل هي المرأة المفردة وليست المعيشة ككل. ويؤيد هذا المدخل ويدعمه الشواهد الحديثة التي أمكن الوقوف عليها بالنظر إلى الاختلافات الموجودة بين أعضاء الأسرة الواحدة، وخاصة بين الزوجين فيما يتعلق بحجم الأسرة المرغوب. وهناك وعي في البحوث الاجتماعية بأهمية الإفادة من المعلومات التي تجمع بين أنشطة أعضاء الأسرة وخصائصهم الأخرى، بما فيها الزوج والأطفال، حتى عندما تكون وحدة التحليل هي المرأة بمفردها.

ولو اتخذت المرأة المفردة كوحدة للتحليل، فإن على الباحث أن يتوقع أن أدوارها ومكانتها تؤثران في سلوك الخصوبة وذلك من ناحيتين: الأولى عن طريق التأثير الذي تتركه على المستوى العام لوحدة المعيشة وبقائها في حالة طيبة (وهو الاتجاه الذي يركز عليه التراث الخاص بالمحددات الاجتماعية — الاقتصادية للخصوبة)، والثانية من خلال الدرجة التي عندها تختلف مصالحها الفردية عن مصالح زوجها وخاصة فيما يتعلق بعدد الأطفال الذي يريده كل منهما.

لقد اتخذ "لوبلاي" قضية العمل والمكانة في تفسيره لميزانية الأسرة واحتياجاتها كأساس للتحليل الكمي للواقع الاجتماعي الأسري وقد جمع في تفسيره بين ثلاث عوامل: المكان والعمل والأسرة بوصف هذه الثلاثين محوراً للدراسات السوسيولوجيا وكان يختار الأسرة كموضوع للملاحظة. وقد استخدم تكنيكاً مبتكراً في دراسته وهو ما يعرف بالملاحظة المنظمة. وفي نفس الوقت أشار إلى السلطة الأبوية في البناء الأسري.

وقد خصص في هذا الموضوع كتاباً بعنوان تنظيم الأسرة نشره عام ١٨٠٠ وكتاب بعنوان تنظيم العمل.

وباستخدام ميزانية الأسرة جاءت متفقة مع مقولة أوجست كونت على أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية للتحليل والتفسير (Philippe Perier. P. 343).

ويمكن القول بصورة عامة أن تشابهت نتائج البحوث المتعلقة بميزانية الأسرة بدوافع نساء الطبقة المتوسطة إلى العمل لاعتبارات مالية، ومحاولة التخلص من الملل المنزلي، والمكانة الرفيعة، كانت هذه العوامل لها تقريباً نفس الأهمية، وكان ثمن المعيشة المرتفع والضرائب الثقيلة في بعض الحالات تجبر النساء على أن يزدن دخل الأسرة، للمحافظة على المستويات الموجودة، أما الدوافع غير المالية، في تضمن الحاجة إلى الصداقة، والرغبة في ممارسة بعض المهارات خصوصاً إذا كانت لدى المرأة خبرة اجتماعية قبل الزواج في ممارسة أنشطة اجتماعية واقتصادية.

نعود إلى سيناريو العمالة النسائية في ظروف العمل الصناعي:

الواقع أن سيناريو العمل النسائي في المصانع يشكل ظواهر غير إنسانية، وهذا يبدو من ساعات العمل الطويلة التي تعمل فيها واقفة، عل قدميها بجانب محاولات التحرش الجنسي التي كانت تتعرض له من المشرفين أو أصحاب العمل، بحيث كتب أحد ممثلي النيابة العامة يقول: أن المصانع هي أماكن إعداد المرأة العاملة لممارسة الدعارة، ذلك أن اضطرار العاملة للخضوع لرغبات المشرفين، بالإضافة إلى أجرها المنخفض كان يدفع بها بعد مغادرة العمل – إلى الانحراف، أو كمال يقال أنها كانت تعمل الربع الخامس من اليوم، لقد استعان أصحاب الأعمال بالمرأة في أغلب القطاعات الصناعية، خاصة في قطاع المنسوجات القطنية، ومصانع الخزف، والصناعات المعدنية وأعمال المناجم

لظروف العمل، وبالرغم من الظروف السيئة لبيئة العمل الصناعي، كانت أجورهن لا تكفي معيشة الكفاف.

لقد أفاض الكتاب في وصف ظروف العمل غير الإنسانية، واستغلال تشغيل النساء والأطفال بكثرة وما ترتب عليه انتشار البطالة بين صفوف الرجال، فقاد هؤلاء إلى الخمر في محاولة للهروب من واقعهم، لدرجة أن أحد الكتاب تحدث عن شعبية الحانات التي يتردد عليها العاطلون للهروب من مشاكلهم، وأيضاً العاملون الذين يحاولون الهروب من حياتهم الروتينية القاسية، وهكذا انتشرت الدعارة وشرب الخمور بين طبقة البروليتاريا، علاوة على ما أدى إليه تشغيل النساء والأطفال، من تفكك الروابط الأسرية وانتشار الجريمة. (البرعي: ص٣٠٢).

وفي دراسة مقارنة بين نساء الأسرة المتوسطة وأسر البروليتاريا على عينة من العاملات حول اتجاهات طموحهن بتأثير الطبقية. وجد عن فتيات الطبقة المتوسطة طموحات فردية للزواج والإنجاب، وإن كان شيئاً مفروضاً مقبول على طبيعته، ومن ناحية أخرى تنظر فتيات الطبقة العاملة إلى الزواج كسبيل للفرار.

أن نقطة الالتقاء هو الإشباع الأسري ومن أغرب ما كشفت عن دراسة الفروق الطبقية هو محاكاة فتيات الطبقة العاملة الطبقة المتوسطة من المستوى الاقتصادي الأنثوية، وذلك ما يختص بالملبس. فطالبات التعليم التكميلي من طبقة البروليتاريا يستغرقن في الذات تقمص صورة الآخر من خلال أزياء الطبقات المتوسطة والعليا في الوقت التي يحصلن على درجات ضعيفة.

ويمكن تفسير هذا النمط من المحاكاة بتفسير عالم النفس الاجتماعيّ ج. تارد عن المحاكاة كأساس لعملية نفسية داخلية وثيقة الصلة بالمحاكاة الشاملة للمبتكرات، لتصبح بدورها أساس أحد أشكال المركب النقص. وكثيراً ما

تؤدي هذه الظاهرة إلى صراع ساخر بين الرغبات المكبوتة والأهواء. ويصف د. توماس إلى أن مثل هذه المحاكاة وعلاقتها بالرغبة في الاعتراف بالذات (وسيبون: ص١١٠) وفي تحليل ثورتين فيبلين Thortein Verb;en إشارة في كتابه نظرية الطبقة المترفة على أن محاكاة مثل هذه المحاكاة هي انعكاس على المكانة ولهذا فإن المحاكاة تشكل الحقيقة للمرض النفسي للمكانة المعقدة داخل البناء الأسري. (فبلن، ص١١١).

لقد كان أكثر فائدة في شأن ديناميات الحياة الأسرية هي التي درست التطور الأسري ووجهت الأنظار إلى التفاعلات مع ظروف اقتصاديات العمل، وأن هذه الظروف تؤدي إلى تغيرات في البناء الأسري وعلى سبيل المثال فالركود الاقتصادي في مكان ما له أهميته في حركة الانتقال والهجرة إلى فرص عمل في مناطق أخرى، كما أن البطالة تؤدي إلى استغلال الأطفال في الأعمال الرثة.

وتبعاً لنظرية التطور فإن القوى الدينامية الديموجرافية في الأسرة من زواج وإنجاب ورعاية الأطفال وكبار السن. هي عوامل في تغير الأسرة ووضعها في البناء الاقتصادي.

ومنذ أواخر الستينات اكتسبت نظرية الصراع أهمية في علم اجتماع الأسرة ويتميز هذه النظرية بالتأكيد على الطبيعة الدينامية للحياة الأسرية لكنها في نفس الوقت تعتبر العوامل الاقتصادية بمثابة القوى المحركة داخل البناء الأسري.

والفكرة الأساسية هي أن الصراعات تدمر التوازن البنائي في الأرِ ونتج توازنات جديد تكشف فيها تصادم المصالح للتناقض بين الزوجين في توزيع المواد والعبء المزدوج للمرأة بين العمل وممارسة السلطة الأبوية للزوج، وكثيراً ما نهى الأمور بالاكتئاب النفسي والتوترات والانفصال. (Laszlo c. .(Szombathy, p. 403

إننا نصادف صعوبة تفسيرية باستعمال النموذج الصراعي وهو يطبق على دراسة تطور الأسرة في غرب أوربا والتي كانت أشد ملاحظة على الأسرة في شرق أوروبا، وقد يرتبط الأمر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الإمكان ستحمل بعض التغيرات الهامة في الحياة الاقتصادية بـالبلاد الغربية في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وأهم مظـاهر هـذه التغيرات كانت تبدو بشكل جلي في فترة الركود في السبعينات والتي كانت سبباً في البطالة الجماعية على نطاق واسع فظهرت مظاهر النظر التي كانـت مصدر القلاقل والمشكلات إلا أن الشيء الملاحظ هو التطور الظاهر في الغرب في ازدياد النشاط الاقتصادي للنساء اللاتي تلقين تدريبات على أعمال مهنـة تمايل أعمال الرجال وصار وجود أسرة يتقاسم فيها الزوجة مهام الأسـرة – وإن كانت ظاهرة استثنائية وكانت النساء المتزوجات من العاملات مـشكلة الإنجاب. وهو الوضع الذي كان يضع تلك النسوة في مشكلات بين العمـل ورعاية أطفالهن.

وفي ضوء نظرية الصراع في تفسير المـشكلات الأسـرة تتعـدد فيهـا الاختيارات في الظروف الاقتصادية المتغيرة ومن ثم أصبح مزدوج منتقد الأبعاد يأخذ في اعتباره عوامل بجانب العوامل الاقتصادية عوامـل أخـر أجتماعيـة وسياسية وثقافية ومعيارية. وفي ضوء هذه الاعتبارات تبدو النظريـة البنائيـة الوظيفية أكثر ملائمة لأن تكون نموذجاً للعنصر الأسري متعدد الأبعـاد هـي نظرية لبارسونز Parsons الذي يعتبر أن التوازن هو محور الاستقرار الأسري، ويضيف أن أهم وظيفة لها ترسيخ التوازن بعيداً عن التـوترات الاقتـصادية والاجتماعية وبالنسبة لنوع الجنس تناول مهمة الـزوج الأب والزوجـة الأم تحددا الطبيعة الذكورية والأنثوية في الأدوار وهـذه الأدوار حـددت خـط تقسيمها، ليس في نطاق الأسرة ولكن أيضاً في بناء المجتمع.

ومن أعظم اسهامات "بارسونز" في فهم السلوك الإنسان في تحليله لـدور النظام المعياري في أفعال الأسرة، مما يساعد على فهم صـراع المعـايير إبـان التحولات الكبرى في الأفعال الإنسانية وتأثير نظم الحكم الديكتاتورية الـذي تعرض بالقوة أيديولوجيا على النظم الأسرية كما حدث في أوروبا الشرقية في الخمسينات والستينات.

والواقع أن تفسير "بارسونز" واجه نقداً من أصحاب النظرية المتقدمة لعدم ملاءمتها لبناء الأسرة، وصحة التعددية هي النظرية الملائمة التي تحفز علمـاء الديموجرافيا وعلماء الاقتصاد واجتماع الأسرة إلى إجـراء بحـوث في هـذه الجوانب. (Ibid. p. 468).

بالرغم ما يقال عن معدلات الأجور والمساواة بين الرجال والنساء إلا أنها كانت ومازالت من أهم مشكلات سوق العمل، خاصة في الدول الرأسماليـة، وفي هذا الصدد نجد جذورها ترتبط بالمرحلة التاريخية للنظرية الأبوية، وهـي النظرية التي تعني سيطرة الرجل على المرأة ووضعها في إطار هامشي في قـوى الإنتاج، وحينما ننظر إلى قضية الأجور وعلاقاتها بالبناء الأسـري. نجـد أن التحليل لماركس أتاحه دراسة تشغيل الأسرة من الطبقة العاملة وعلاقاتها بقيمة قوة العمل على جميع أفراد الأسرة العمالية، ومن ثم إلى خفض قيمة قوة عمـل كل منهم على حدة، وعلاوة على ذلك ازدادت المنافسة على فرص العمـل حدة، وعلى هذا النحو يوضح "جون فوستر" في كتابتـه "النـضال الطبقـي والثورة الصناعية" أن الأجور في صناعة الأحذية في نوتنجهام بإنجلترا انخفضت بصورة جذرية في عشرينات القرن الماضي نتيجة دخول النساء والأطفـال إلى العمل في المصانع، حتى أن إجمالي كل أعضاء الأسر صار أقل من الأجر الـذي كان الرجل يكسبه وحده قبل تشغيل النساء والأطفال.

"أدركت الطبقة العاملة أن تشغيل النـساء والأطفـال أدى إلى خفـض

مستوى المعيشة ورفع درجة الاستغلال، وأنه يمكن مكافحة هذا الاتجاه بشن حملة من أجل "أجر الأسرة" أي أجر الرجل يكفي زوجته وأطفاله دون أن يعملوا، أن النساج وزوجته وأطفاله يكدحون جميعاً ليحصلوا على مبلغ ما، بينما يحصل عليه الحداد والنجار بجهدهما المنفرد... يجب أن يعود الرجال الكادحون في إنجلترا من كل الطبقات إلى الطريقة القديمة المألوفة، فيعولوا زوجاتهم وأطفالهم بعملهم هم، ويجب أن يطالبوا بأجور كافية لهذا الغرض، وفي نفس الوقت يمنعوا زوجاتهم وأطفالهم من منافستهم في السوق حتى لا تهبط الأجور في سوق العمل، وتذهب "جين همفريز" مؤيدة هذا الاتجاه، بأن عمل النساء في المنزل يؤدي إلى إنتاج أشياء لها قيمة، هذه القيمة ترفع دخل الأسرة إلى مستويات أعلى مما لو على جميع أفرادها.

ويقدم "تيلي وسكوت" في كتابهما "النساء والعمل والأسرة" أدلة وافرة على مكاسب النساء من الإنجاز الذي فعله أجر الأسرة بقوله:

"من العوامل التي أثرت على أجور عمل المتزوجات ما يتصل بالتحسن في الأجر الحقيقي، فقد حسنت زيادة مستوى المعيشة مستوى الغذاء والصحة عند البالغين من أبناء الطبقة العاملة وكذلك أطالت أعمارهم، ومع تراجع حوادث المرض والوفاة قل عدد النساء المتزوجات اللائي تسوقهن هذه الظروف إلى الانضمام لقوة العمل، وعلى امتداد حياة الزوجة قلت الطوارئ التي تحولها إلى العائل الوحيد للأسرة".

وبالطبع كان "أجر الأسرة" بجانب تراجع النساء عن العمل ضربة للمساواة الجنسية للنساء، ومن ثم عاملاً مهماً في اضطهادهن، فارتباط القيمة بالنقود علاوة على اعتماد النساء اقتصادياً على الرجال، كان من المحتم أن يؤديا إلى هبوط بقيمة العمل في البيت، وإلى الدونية الاجتماعية للنساء، وهو ما تشير إليه "مارجريت بنستون" بقولها "في مجتمع تتحدد القيمة فيه بالنقود،

تكون النساء جماعة تعمل خارج اقتصاد النقود، ومن ثم ليس لعملهن معادلة مالية".

لقد أصبح موقف النساء كزوجات وأمهات يفرضن قبول الامتثال وتحمل المسئوليات بعد أن أصبحن أشياء سلبية يحصل عليها الرجال، ولكن في ظل الظروف التاريخية للقرن التاسع عشر، ودخول المرأة سوق العمل واجهن الحاجات الأساسية للحياة المعيشية والمعنوية لأطفالهن، بل وأزواجهن، وأصبحت مطالبهن محددة برعاية الأطفال، وإجازة الوضع والمساواة في الأجور، وفي خضم هذه الحاجات بدأ العمال من الرجال يطالبون بأجر الأسرة، ليحتفظوا بتفرغ الزوجات لعمل المترل ورعاية الأبناء، أما بالنسبة للنساء اللاتي كن يعملن في المدن الصناعية، فقد واجهن الاغتراب في المحيط الاجتماعي للمدينة، خاصة وأن ظروف الحياة في المدينة فرضت عليهن افتقاد العلاقات الاجتماعية من الأقارب والأصدقاء والخبرات، وكان احتمالات تفكك الأسرة النووية مرتبطاً بمشكلة الإنجاب نتيجة الظروف الاقتصادية للزوجين، ولما كانت النساء يعتمدن على أطفالهن كمورد اقتصادي، فقد جاء الاعتقاد بأن المرأة أصبحت تجمع بين أمومتها والدخل من عمل الأبناء في قوى العمل. (توني كليف: ص٣٣٢).

لقد كشفت بعض الدراسات على أن هناك نوعان من التلازم البنائي بين طبيعة بناء الأسرة وحظ النساء الاقتصادي السائد، وفي هذا الصدد قام نيمكوف Nimkoff وميدلتون Middletown أن يكشفا عن مجموعة من الارتباطات بين النشاط الاقتصادي وطبيعة البناء الأسري لدى عينة اثنوجرافية مختارة على أساس دولي تشتمل على ٥٤٩ حالة في المجتمعات التي يعتمد النشاط الاقتصادي فيها على الجمع بالالتقاط يتميز بناء الأسرة فيها بالاستقلال النسبي في حين تظهر الأسرة الممتدة وتنمو المجتمعات التي تتميز بالوفرة والاستقرار النفسي لذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج

الاجتماعي القائم على الملكية، أما المجتمع الصناعي الحديث فهو يكاد يشبه مجتمعات الصيد البسيطة حيث تسود فيه الأسرة الصغيرة المستقلة ومن ناحية أخرى أوضح "أبجلين Abegglen" أن بعض التنظيمات القرابية تسمح أنماط بضعة من النشاط الاقتصادي، فالأسرة اليابانية تجبر أبناءها في سن معينة على ترك القرية للالتحاق في سن معينة على ترك القرية للالتحاق بالعمل في مصانع المرينة، كما أشار ماريون ليفي M. Levy في دراسته للأسرة العينية أن الخصائص المميزة، لنظام القرابة في الين قد أدت إلى ظهور عوائق أمام حركة التصنيع (الجوهري وآخرون ص٢١٨).

والواضح أن ما أشارت إليه الدراسات السابقة ترتبط بالأسرة الريفية وعلاقتها بالبناء الاقتصادي الشامل ومجتمعاها، إلى جانب ذلك فهناك مشكلة مرتبطة بالهجرة من الريف إلى المدن الصناعية لتصنيف مشكلات اقتصادية في البناء الأسري.

فضلاً عما سبق فقد أضافت مشكلات الهجرة من الريف إلى المدن الصناعية مشكلات اقتصادية.

الشيء الملموس أن المدن الصناعية استمدت القدر الأوفر من العمالة من سكان الريف، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بنتائج الهجرة من القرية إلى المدينة، إلا أن الدراسات الاجتماعية عن مشكلات المهاجرين من النساء والرجال الذين تحولوا إلى بروليتاريا، وتعرضوا إلى التفكك والاغتراب في المدينة، قد شاع القول بأن أطفالهم من البروليتاريين أصبحت مؤسساقم التربوية هي الشوارع لا الأسرة، ولقد أدى هذا باهتمام المصلحين في القرن التاسع عشر مطالبة الدولة بزيادة ميزانية إعالة الأطفال المشردين، ومواجهة مشاكل الأمراض و "الرذيلة" و "الفوضى" التي ظهرت في مناطق التركز العمالي الكثيف في المدن نتيجة البطالة. لقد أدت هذه الظواهر

مطالبة نساء الطبقة العاملة العناية بالرجل والأطفال في البيت بدلاً من العمل الصناعي على أساس ثلاث مزايا هي:

أولاً: تتحول كمية إضافية من العمل غير مدفوع الأجر محل الانفاق الاجتماعي.

ثانياً: أن رعاية المرأة العاملة لأسرها يعني إدخال قدر من الصحة العامة إلى حياة الطبقة العاملة في مجال تربية الطفل والتغذية، وهذا يؤدي إلى تصويب سلوكيات الأطفال، الأمر الذي يفسر الوقاية من أمراض الموت، وتمرد الأبناء.

ثالثاً: يمكن من ضبط علاقة الرجل بالمرأة حيث تعطي عواطفها له كامرأة ونشاطها كربة بيت، ومربية لأولادهما. (توني كليف: ص٢٣٢-٢٣٢).

الواضح أن هذه الحلول تعد من المبررات لإزاحة المرأة عن العمل؟، وإتاحة الفرص للرجال العاطلين، بجانب ذلك، تحمل تأكيداً لأهمية توزيع الأدوار بين الجنسين في بناء الأسرة النووية.

الأسرة النووية:

استخدمت الطبقة الرأسمالية أساليب متعددة لتشجيع العمال على تبني وجهة النظر الإنسانية بدور المرأة المترلي. وهو ما روجت له المدارس والكنائس وأجهزة الإعلام. ولكي تخطوا الدولة خطوة إيجابية لتحقيق هذا الهدف، بدات في مشاريع الإسكان الملائم للطبقة العاملة بإقامة منازل صغيرة تتسع لأسرة نووية فقط – زوج وزوجة وأطفالهما — مع مراعاة تخصيص غرفة مستقلة للأبوين والأبناء من جنسين مختلفين، ومنذ أن ظهرت دولة الرفاهية في إنجلترا ابتكرت أساليب أخرى لدعم قراراها، كالضرائب والتأمينات الاجتماعية، وتدخل الأخصائيون الاجتماعيون بشكل مهني في تنظيم الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة، وتبني نموذج الأسرة النووية باعتبارها نموذجاً خاصاً بهن في تنظيم الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة، وتبني نموذج الأسرة النووية.

ومع ذلك، ظلت مشاكل المرأة العاملة تفرض نفسها على المجتمع في ضوء مطالب حقوق الأمومة، وأجر الأسرة، إلا أن المطلب الأخير وضع المـرأة في مأزق، هو تسليمها بأنها ربة بيت لا عاملة بأجر، وهو ما أدركته المرأة أخـيراً بأن العمل بأجر هو مفتاح اكتساب قوتها، وتحقيق قدر من حريتـها. (تـوني كليف: ص٣٢٤ – ٣٢٧) وفي هذا الصدد يقدم "تالكوت بارسونز" نظريـة سوسيولوجية يحدد فيها موقفا معيارياً للأسرة النووية، ومع التسليم بانفـصالها المكاني عن مجال العمل، فإن تقسيم الأدوار وفقاً للجنس الذي علـى أساسـه يدخل الزوج وحدة الحياة المهنية، ظل يمثل ميكانيزما يقلل من احتمال المنافسة بين الزوجين، بل يزيد تضامن الأسرة وتماسكها. (الجوهري: ص٢٩٤).

الواضح من العبارات التي قدمها "بارسونز" أنه يمثل إطاراً تحليليـاً لعلـم الاجتماع النسوي، وعلى أية حال فإنه يبـدو مـن الـربط بـين التحليـل الديموجرافي والسوسيولوجي هو الوسيلة الملائمة للفهم العلمي لطبيعة قـوى العمل النسائية.

الشيء الذي يبدو هنا أننا أمام كيانين مختلفين، لكل منهما عالمه وحياتـه ومصيره: عالم للذكور، وعالم آخر مختلف ومستقل عنه هو عالم الإناث، علـى أن الأمر في الحقيقة غير ذلك، نحن بإزاء وجهين لشيء واحد، تمـا كـوجهي العملة الواحدة، فرغم اختلافهما فلا انفصال بينهما ولا تكافؤ لأحدهما عـن الأخر، الرجل والمرأة هما وجها الوجود الإنساني، بل أن الذكر والأنثى هـي وجها الوجود الحي.

إن الكثير مما يبدوا لنا من خصائص النساء، أو من خصائص الرجال هـو في حقيقة الأمر نتاج لدور اجتماعي إنتاجي يقوم به رجلاً كان أو امرأة لقـد أصبح الرجل على ما هو عليه نفسياً واجتماعياً وعقلياً بفضل دوره الإنتـاجي كما أصبحت المرأة على ما هي عليه لنفس الدور، بل أن هذا الدور الإنتاجي

يعكس آثاره على كثير من الخصائص الجسمية والبيولوجية، وتوضح ذلك بنماذج من المجال المرضي كانت ولازالت جميع الإحصائيات تشير إلى انتشار الكثير من الأمراض الخطيرة كأمراض الجهاز الدوري مثلاً بين الرجال بنسبة أعلى هو عليه بين النساء، وسارع العلماء بتقديم تفسيرات بيولوجية حول أهمية دور المرأة في الحفاظ على الحياة، وظائف الحمل والولادة وما إليها، مما جعل الطبيعة توفر لها من القوة والحماية ما لم توفره للرجل، ثم بدأ خروج المرأة للعمل، وحمل الأعباء والتعرض للضغوط النفسية والعصبية التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الاكتئاب ويبين بحث هام أجراه "جورج براون وتيريل هاريس" عن الاكتئاب وسط النساء، أن هناك علاقة متبادلة بين الطبقة التي تنتمي إليها النساء، وبين درجة تكرار الاضطرابات النفسية.

وتعيش النساء التي أجرى الاستطلاع بينهن في مدينة جنوب لندن، وقد اتضح أن الأحداث العنيفة في الحياة مثل إصابة شخص عزيز بمرض خطير، أو فقدان الوظيفة، أو الحمل رغماً عن الإرادة، أو العجز عن الحصول على منزل، أو الإخلاء منه، تسبب لنساء الطبقة العاملة تعباً نفسياً أكبر مما تسببه لنساء الطبقة المتوسطة. وكان هذا ملحوظاً بصفة خاصة في حالة النساء ممن لديهن أطفال فقد مرت ٣٩% من الأمهات من الطبقة العاملة باضطرابات نفسية عقب حدث عنيف مقابل ٦% من الأمهات في الطبقة المتوسطة.

ويرتفع معدل الاضطرابات النفسية بصفة خاصة وسط نساء الطبقة العاملة اللاتي يقل عمر أصغر أطفالهن عن ستة أعوام – حوالي ٤٢% (مقابل ٥% عن نظيراتهم من الطبقة المتوسطة) ولقد تبين أن المرأة التي لا ترتبط بشخص تستطيع أن تثق به وتقضي إليه بأسرارها، وخاصة زوج أو من صديق تكون أكثر عرضة بكثير للانهيار إزاء حدث عنيف أو صعوبة كبيرة.

ووجد "براون" و "هاريس" مثل "روبين" و "كوماروفسكي" أن الطبقة

تؤثر بشدة على هذا النوع من الدعم الحميم، ففي الأسر العمالية يقل الدعم النفسي الذي يقدمه الأزواج عن ذلك الذي يقدمه الأزواج من الطبقة المتوسطة، وقد أفاد البحث أن ٣٧٪ فقط من نساء الطبقة العاملة "الأمهات لطفل تحت السادسة" يتمتعن بقدر كبير من الحميمية مع أزواجهن أو صديقهن الخاص، وهي نصف النسبة القائمة في الجماعة "المماثلة" من الطبقة المتوسطة.

ويبدو أن المرأة من الطبقة المتوسطة "تمتلك احتياطات مادية ونفسية لمواجهة الأحداث القاسية في الحياة، أكبر من تلك التي تحوزها المرأة من الطبقة العاملة"، فبوسعها الانتقال إلى مجالات نشاط جديدة، وعقد صلات جديدة يمكنها أن تعتمد عليها كما يقول براون وهاريس: "في الغالب تستطيع المرأة من الطبقة المتوسطة أن تسافر وتزور أصدقاء يعيشون في منطقة بعيدة، أو أن تشتري فستاناً جديداً، ولعلها على قدر أكبر من الثقة بالنفس والمهارة التي تمكنها من اقتناص التجارب الممتعة"، وكذلك أيضاً قناعة أقوى بأنها ستحقق في نهاية الأمر أهدافاً معينة على درجة من الأهمية، وفي أحوال كثيرة قد لا يعني التماسك في وجه الأزمات سوى تدعيم الأمل في تحقيق الأفضل".

والعامل الحاسم في آثاره النفسية على المرأة من الطبقة العاملة، هو إحساسها بأنها محاصرة كما "في قفص" بالوضع المقيد الذي يخلق عدم الذهاب للعمل، وتتضح أهمية العمل للصحة العقلية للنساء من الأرقام التالية: من النساء غير العاملات، والأمهات لطفل، ولكن اللاتي لا تربطهن صلة حميمة بأزواجهن، تعرضت ٧٩٪ لاضطرابات نفسية حين وقع حدث قاس في حياتهن، وانخفضت النسبة إلى ١٤٪ عند من يعيشن نفس الظروف مع فارق اشتغالهن بوظيفة.

ومن أهم إسهامات البحث الذي أجراه "براون وهاريس" ما يلقيان من ضوء على التقاء تأثير الطبقة والأسرة على الصحة العقلية للنساء، والانتماء

للطبقة العاملة وحده لا يزيد من قابلية المرأة للاضطرابات النفسية، إذا كانت غير متزوجة، ومن جهة أخرى لا تزيد احتمالات تعرض المرأة المتزوجة للاضطرابات النفسية إذا كانت تنتمي للطبقة المتوسطة، والمزيج الخطر هو الانتماء للطبقة العاملة مع الزواج.

. ينخفض معدل الاضطرابات النفسية على نحو ملحوظ وسط غير المتزوجات (حالة بين كل عشرين)، ويرتفع بصورة ملحوظة وسط الأرامل والمطلقات والمنفصلات (حالة بين كل ثلاثة) ولكن لا توجد علاقة في أيهما بالطبقة، فتأثير الفوارق الطبقية قاصر على المتزوجات في هذا الشأن.

الشئ الملموس أن ارتفاع معدلات المرضى النفسي من نساء الطبقة العاملة المتزوجات المسئولات عن رعاية أطفال وغير العاملات يعكس كلاً من الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الجنسي المتضافر معه. ويصبح السؤال: كيف تبدو المقارنة بين النساء والرجال فيما يتعلق بوقوع المرض التفسي؟

لقد تناول الإجابة العديد من الباحثين لهذه المسألة، فهناك موجز هام للأبحاث الخاصة قدمها "و.ر.جروف" في مقال بعنوان "العلاقة بين أدوار الجنسين، وعلاقة الزواج، والمرض العقلي" يقول فيه: أن الأبحاث في جميع البلدان بينت أن معدلات المرض العقلي وسط الزوجات أعلى بكثير منها وسط الأزواج، وعلى العكس من ذلك، تبين من مقارنة النساء العازبات بالرجال العزاب، والمطلقات بالمطلقين، والأرامل بالمطلقين، أن معدلات المرض العقلي عند النساء لا تزيد على الرجال، وفي الواقع إذا كان هناك فراق بينهما، في فئة غير المتزوجين فهو يتمثل في قمة معدل المرض العقلي عند النساء عنه عند الرجال" (Chefe, p. 100).

وبالرغم من قوانين الحقوق المتساوية إلا أن العلاقات الإنسانية تعد في صورها الطبيعية هي الأجدى، خاصة في البناء الأسري، ولا يمكن للقانون أن

ينظم عجز المرأة أمام المزاج المتقلب للرجل، وثمة صورة أخرى للاضطرابات النفسية والاجتماعية ناقشها "يولدنج" عن النساء بدون رجال بأنه فريسة الاستغلال الجنسي والاقتصادي، فقد حرمن حماية رب الأسرة، بجانب الدخل الاقتصادي للبطالة وهو ما يدفع بهن إلى البحث عن دخول من خلال ممارسة البغاء لإعالة أطفالهن.

ولقد نظر بعض دعاة النسوية بأن هذا السلوك طبيعي يرتبط بالحرية الفردية — وهي حرية تبريرية كاذبة.

لقد تركت السيطرة الأبوية بصماتها على نوع آخر من التمييز بين الجنسين سواءً ما كان في علاقات العمل أو العلاقات الأسرية، كما تبدو في كثير من الحالات المرضية المتعددة، وكثيراً ما يعمل أطباء الأمراض النسوية والنفسية على تأهيل الأنثى المريضة لتلبية الرغبات الذكورية، وهو عمل مشين، وكثيراً ما يصاب الكثير منهن بالعجز والوفاة.

ويؤكد كل من "استينمتر وستراوس Steinmetz and Stwauss" على أن ما يزيد عن ثلثي النساء في الأسر التي تخضع لسلطان الرجال لا يتمتعن بالحماية، بقدر ما نتمتع به النساء بدون زواج من حماية القانون.

ويشير "بارد .Bard" أن مشكلة الزوجات فيما يتعرض منهن الكثير للسلطة الأبوية للزوج، التي تصل إلى القسوة والاعتداء البدني خاصة في الفترة التي يعاني فيها الزوج من البطالة، وتؤيد الإحصائيات التي أجريت في برمنجهام بإنجلترا هذه الحقيقة في فترة الحرب العالمية الثانية، ففي خلال ستة أشهر تفاقمت فيها البطالة أن نسبة الاعتداء البدني على النساء ارتفع ارتفاعاً كبيراً وهذه دلالة على عملية الإسقاط النفسي لمعاناة الأزواج يسقطونها على زوجاتهم، وأطفالهم.

وفي دراسة قام بها "ليفنجر Livinger" لقضايا الطلاق في الولايات المتحدة

الأمريكية، وجد أن واحدة من كل أربع زوجات من الأزواج العاطلين طلبت الطلاق منهم بسبب الضرر البدني.

وبينما توصف المرأة بالعنف ضد الرجل فإن المنظمات السياسية كانت تجعل المرأة على أنها الفريسة لقسوة الرجل.

ويقرر "وولفجانج Wolfgang" بعد دراسة لضحايا عنف النساء، أن النساء لا يقبلن الضرب، كما يستهجن الاغتصاب، وأن بعض النسوة القاتلات لأزواجهن كن في حالة دفاع عن النفس.

وعلى أية حال، فإن للنساء نصيبهن من النزعة العدوانية، سواء في مكان العمل أو في الحياة الأسرية، هذا بجانب تطاول اللسان والاحتيال والغش، وهو ما يؤدي إلى فصلهن من العمل، أو الطلاق.

وفي دراسة قام بها "سيمون Simon" عام ١٩٧٥ عن قبول المرأة في أعمال السخرة، هو نوع من قبول بالقهر، بالمعنى السيكولوجي.

وفي الدراسة المقارنة التي تمت في بريطانيا في الوظائف النسائية ووظائف الرجال بأنهما متساويان حسب استعدادهما والفرص المتاحة وهما يشكلان كلاً من قضية عدم العدالة في المساواة في الأجور والاستغلال والحرمان، وهو ما ينعكس على ظاهرة الانحراف، ورفض السلطة الأبوية للرجل سواء في العمل أو الأسرة. (Simon: p. 47)

إن الظروف التي أحاطت بالمرأة سواء في مجال العمل للأسرة تصاعدت حدتها في فترة الكساد والحرب العالميتين، جعلت من مشاكل عدم المساواة بين الجنسين أن تتخذ طابعاً دولياً لحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، وتوكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ على الحقوق المتساوية دون النظر إلى جنسهم مع التركيز على حقوق المرأة والأسرة، بالإضافة إلى الحقوق المتساوية للعمل المتساوي في الأجور واستمرت الأمم

المتحدة حتى عام ١٩٩٧ تبني قرارات أشد تتعلق بالنساء فظهر إعلان الحد من التمييز ضد النساء والحد من العنف ضدها بمعنى الأذى البدني أو الجنسي أو النفسي والحرمان من الحرية العامة أو الخاصة. (فريدة خان Farida c. Khan: p. 219).

الاقتصاد المنزلي غير المنظور:

ونعني به الاقتصاد الذي لا يخضع لعناصر تكاليف الإنتاج.

لعله من المستحسن إعطاء فكرة عن نطاق الاقتصاد المنزلي، فقد كشف البحث الذي أجراه جان فورا ستبين (Jean Fourasite) عن أن عدد الساعات التي تمضي في الأعمال المنزلية في فرنسا يساوي العدد الكلي لساعات العمل المدفوع أجره والمسجل في أرقام الإنتاج التقليدي، وفي الولايات المتحدة استنتجت "كاثرن ووكر Kathryn Walker". إن ربات البيوت والنساء المتشغلات خارجه يعملن من ستين إلى سبعين ساعة في الأسبوع في المتوسط، وفي الاتحاد السوفيتي قدر "ز.أ. ياخوفا Z.A.Yankhova" أن النساء السوفيت يقضين مائة مليون ساعة في السنة في أداء أعمال منزلية، أي ما يعادل ١٢ مليون يوم عمل.

وتبعاً لتقدير ريتشارد فاجلي (Richard Fagley) يعمل النساء ست عشرة ساعة في اليوم في المتوسط في بعض المناطق الريفية في العالم الثالث، وتشير أيفون منيو أو فيفر (Yvone Mighot – Lefebure) أن النساء يعملن أكثر من الرجال في المناطق الريفية، وفضلاً عن ذلك يضطلع النساء وحدهن بالأشغال المنزلية، التي تقدر بمائة وست وستين يوم عمل في السنة، وبالنسبة إلى القيمة النقدية للإنتاج المنزلي توضح تقديرات نورد هاوس Nordhaus وتوبين Tobin أن الإنتاج المنزلي الأسري يمثل ٤٧% من الإنتاج الداخلي العام في الولايات المتحدة كما كان في عام ١٩٦٥، وأن قيمة الإنتاج المنزلي المضافة هو كبير سواء من حيث عددها الكمي.

ولا يتيسر هنا مناقشة الغاية من الإنتاج المنزلي غير التجاري لأن ناتج النشاطات المسماة، نشاطات الكفاف يتم عرضها للبيع في السوق، ومشكلة إدماج النشاطات المنزلية في النظام الاجتماعي هي أولاً وقبل كل شيء مشكلة ثقافية تتعقد بصعوبات ذات طبيعة عملية، ومع أن المشكلة قد تبدو ظاهرياً مشكلة القضاء على عادات قديمة، بدأ النظر إليها بسبب تكررها على أنها حقائق أبدية، فالمسألة في الواقع تتعلق بمكافحة الكسل والإهمال، أن أخذ الاقتصاد المنزلي في الاعتبار يستلزم بالضرورة استخدام قدر كبير من المال والجهد البشري.

وأخيراً فإن النشاطات الأسرية المنزلية باعتبارها منتجة، سوف يعترف بها، ونتاج هذه النشاطات (الإنتاج الأسري المنزلي) سوف يوضع في الحسبان، في سوق العمل.

وقد يكون الاعتراف بالاقتصاد المنزلي بتضمنيه في البناء الاقتصادي والاجتماعي خطوة نحو الرقي بالعمل المنزلي هذه النظرة الجديدة سوف تخلق جواً يقضي إلى تقويم الميزان بين وظائف الذكر والأنثى في الأسرة والمجتمع.

أن المطالبة باعتبار الأسر بمثابة وحدات كإنتاج السلع والخدمات غير التجارية واستهلاكها في آن واحد تمثل خطوة نحو تفهم الوضع الاقتصادي الشامل في المجتمع، وهي بمثابة إشكالية للتحليل الاقتصادي للحياة الخاصة الأسرية وبنوع خاص العلاقات التي تتضمن الإنتاج اللذان يولدهما العمل الذي يقوم به مختلف أفراد الأسرة، والواقع فإن نموذج الاقتصاد الأسري متنوع بتنوع الوضع الاجتماعي والاقتصادي وظروف سوق العمل، ومن ثم لا يمكن اختزالها في وحدة نموذجية وهنا يصبح البحث الاجتماعي للظروف الاقتصادي الأسرية من داخل بناءها الاجتماعي الذي يبدو فيه عالماً مختلفاً في روابطه الأسرية، ونستطيع تميز الاقتصاد المنزلي أنه يقوم على افتراضين الأول

هو اقتصاد الكفاف أو الاقتصاد القائم على التبادل، والثاني التموين الذاتي وكلاهما يستند إلى المسلمة التي تقضي بأن على كل إنسان أن يكون قادراً على أن يتزود لنفسه بقدر احتياجاته وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المنح أو الإحسان وهو ما يقوم به التضامن الاجتماعي الأسري.

والمشاكل التي تستتبع أخذ الاقتصاد المنزلي الخاص كثيرة ومتنوعة وعلى سبيل المثال فالعمل المنزلي الذي يؤديه أفراد الأسرة و عمل بلا أجر بمعنى أن عمل فرد واحد من أفراد الأسرة هو عمل بلا مقابل بالرغم أنه يتضمن إنتاج سلع وخدمات للاكتفاء الذاتي ولإيضاح أكثر فإن هذه القيمة يمكن أن تتحول إلى قيمة مبادلة بمعنى أن إنتاج الفرد لنفسه يترتب عليه فقد مالي من ربح أو أجر يعادل ما يقابله من ناتج عمل آخر مدفوع أجره وتستشهد كريستين ديلفي Christine Delphy بالنسبة لعمل المرأة الأسري فهو عمل غير مدفوع الأجر بطبيعته ولكن فيها تبادل بين الزوج وزوجته فكلاهما يكمل الآخر، وفي الاقتصاد المنزلي الحديث نجد الشائع دور الرجل في الاقتصاد النقدي في حين يظل نتاج عمل المرأة غير المنظور كربة بيت وهي في ذلك تخضع لنظام السلطة الأبوية ويكشف بيرو إلى العلاقة غير المتجانسة أحياناً في العلاقة بين الزوجين حينما تتحرر من السلطة الأبوية إلى العمل بأجر وهذا يعني تحرر المرأة في العلاقات الاقتصادية وتبعياتها للرجل والنتيجة كما يتصورها أنجل تصرع الأسرة النووية كما يبدو في العمل النسوي في مجالات الصناعة ولكن تظلم مشكلة عمل المرأة مرهقنة بالضرورة البيولوجية في البناء الأسري ولكن هناك بواعث تفرض في ظروف الكفاف اشتغال النساء في أعمال قد تكون امتداداً لوظائفهم المنزلية ومن ثم تصبح ظاهرة الصراع داخل البناء الأسري في ضوء العبء المزدوج بين العمل المنزلي بدون أجر والعمل بأجر وهو ما أصبح ظاهرة مجتمعية فرضت نفسها على التمييز. والنتيجة التي تخلص منها، أن ثمة علاقات متبادلة سائدة بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية تؤثر على الحياة

المجتمعية لأسر الطبقة العاملة، ومع ذلك يصعب على الباحث دراسة الجانب الاقتصادي لسوق العمل دون تحليل للحياة الاجتماعية للطبقة العاملة، وهذا الذي يجعل مفهوم النسق الاجتماعي للأسرة أداة تمكن الباحث من إدراك هذا التساند للاعتماد المتبادل، ووضع النسق الاقتصادي في الإطار المجتمعي الملائم وذلك للحصول على تفسيرات حقيقية للظواهر الاقتصادية التي تحيط بالأسرة بين الجنسين في سوق العمل والعمل النسوي غير المنظور بدون أجر وهو الملمح الذي فرض نفسه على علماء الاقتصاد في دراسته. (جار باغي: ص٧٩- ٨١).

حركة البروليتاريا الناعمة في الهند:

نستطيع أن نطلق على هذه الحركة بأنها ناعمة لاعتمادها على خطوات سلمية بعيدة عن الصخب الراديكالي كما في الحركات النسائية في المجتمعات الصناعية.

وقد تكون هذه الحركة يشكل نموذجاً فريداً في الجهود الذاتية في تأكيد التحول من تبعية الاستغلال الاقتصادي، إلى الاقتصاد الحر.

ونقطة البدء جاءت بفكرة من مجموعة نسوية هندية من أجل إنقاذ العاملات الحقيرات في سوق العمل غير الرسمي، وكان يبدو توالد المشكلة وتداعياتها بعد أن وصلت نسبة هذه العمالة إلى ٨٩% من قوى عمل النساء في الهند، ٩٤% لهذا النوع من العمالة على المستوى العالمي، وكانت هذه العمالة بالنسبة للوضع الطبقي في الهند من خارج اهتمامات المنظمات النقابية العمالية بصفتها تابعة للطوائف المنبوذة.

وجاءت فكرة الإنقاذ في تشكيل جماعة نسوية أطلقت على نفسها منتدى النساء العاملات Working women's forum (W.W. F).

وحددت أهدافها في مراحلها الأولى، في توحيد جهود النساء العاملات

الفقيرات المشتغلين في القطاع غير الرسمي في الصناعات البسيطة مجالات بيعها، والخدمات في وحدة اقتصادية تستند على تسليف البنوك في ترويج سلعهن بعيداً عن الوسطاء والمرابين.

وفي مرحلة ثانية كان الاعتماد على الصناعات المنزلية البسيطة والتغذية بها لأسواق الجملة، وفي المرحلة الثالثة تطوير الصناعات المنزلية وتسويقها من خلال جمعيات تعاونية.

وفي عام ١٩٩٥ – أصبحت هذه الجمعيات معترف بها لتصبح شبكة تعاونية هندية للنساء على المستوى القومي، لقد كشفت حركة منتدى النساء العاملات، أن النساء الفقيرات حققن نمواً لا يستهان به في مجال الأرباح بتوسيع الأسواق. وتكوين رأس المال.

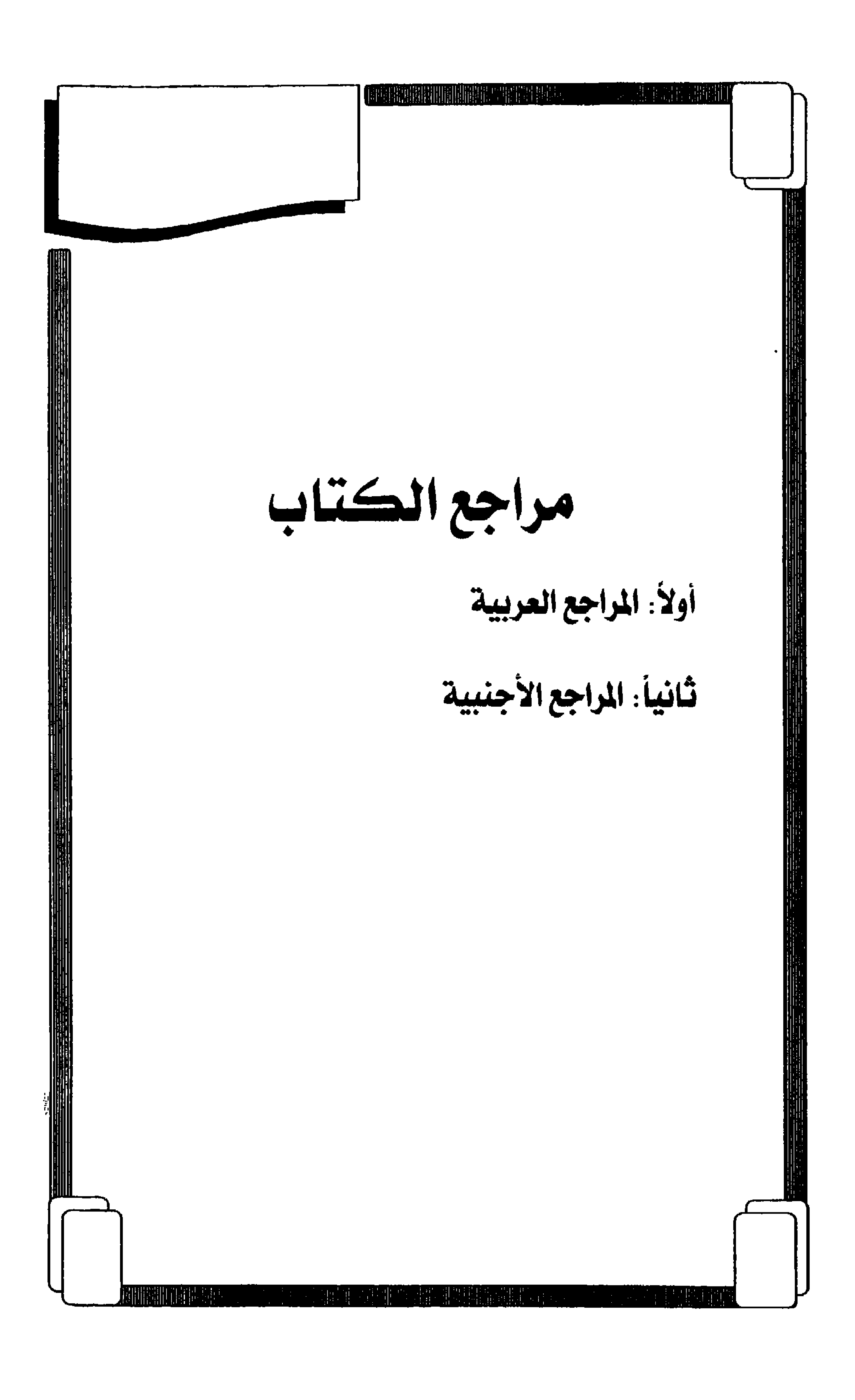
لقد استطاع ٥٠,١% من العضوات المستخدمات للقروض البنكية من الاستثمار في تربية الدواجن، والمواشي، وصناعة الملابس، والقواقع، والسلال.

لقد أدت استثمار القروض إلى زيادة دخل الأسرة، واستقرارها الاقتصادي، وأدى أمنها الاجتماعي إلى حركة دفاع اجتماعي واقتصادي عن حقوق النساء في الرعاية الصحية والتعليم والتدرب وحماية الأطفال من أجل تحقيق المزيد من النمو، وتكافؤ الفرص، وإذا ما أدركنا بجانب التنمية الاقتصادية أهمية التنمية الاجتماعية نجد جهوداً متطورة منتدى يوجه نشاطه التنموي من خلال أعضائه، في مدينة مدراس وعدة مئات من القرى، واستطاع البرنامج أن يمتد إلى نصف مليون من السكان من خلال ١٠٠٠ جمعية تعاونية للرعاية الصحية؛ ولقد قوبل البرنامج بالحماس من نساء الأحياء الفقيرة، والقرى، بسبب أسلوبه الشامل المعتمد على الجماعة في رعاية الأم والطفل مع التأكيد على أهمية التغذية، وتنظيم الأسرة وكفالة الرعاية الصحية للأم، وبذلك يعطي الفرصة لجهودهن في عمليات الإنتاج.

لقد لفتت التجربة منظمة العمل الدولية فأنشأت مركزاً للتدريب على المهارات المختلفة في مدينة نارسابور أتاحت لعضوات المنتدى التدريبي في الالتحاق بالبرامج الحكومية للتدريب على الصناعات الصغيرة.

لقد أدى الوعي بالذات في وحدة الجماعات النسائية الفقيرة من تقوية حركة مطالبها بحقوق الإنسان، والخروج من ثقافة الأنظمة النمطية للطوائف كالمغالاة في المهور، ومنع زواج الأرامل.

الواقع أنها تجربة الثقة بالذات للتنظيم النسائي في منتدى النساء العاملات، وهو نوع من إرادة التحدي في العمل الجماعي النسوي، بعيداً عن الراديكالية النسائية في سوق العمل الصناعي. (Nandini Azad: pp. 219 – 220 & pp. 227 – 228)



مراجع الكتاب

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- أحمد حسن البرعي: الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية،دار الفكر، بدون تاريخ نشر.
- أحمد رشاد مرسي: اقتصاديات المشروع الصناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- توني كليف: نقد الحركة النسوانية، ترجمة أروى صالح، كتاب الأهالي، سنة ١٩٩١.
- ج. أوسيبوف: قضايا علم الاجتماع. دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة سمير نعيم، وفرج أحمد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠.
- جاستون بوثول: تاريخ علم الاجتماع، ترجمة غنيم عبدربه، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر.
- رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧.
- ريتشارد أنكر وزملاؤه: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة علياء شكري وآخرون، دار الثقافة والتوزيع، ١٩٨٥.
- سمير أيوب: تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٣.
- السيد الحسيني وجهينة العيسى: هاينز موسى الفكر الاجتماعي نظرة تاريخية عالمية، سلسلة عالم الاجتماع المعاصر، الطبعة الثانية، ١٩٨١.

- السيد الحسيني: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائيـــة، دار المعـــارف، ١٩٨٠.
- السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار المعارف (١٩٨٤).
- السيد الحسيني: علم الاجتماع العام المفاهيم والقـــضايا، دار الكتـــاب، القاهرة، ١٩٨٠.
- السيد حنفي عوض: الحركات السياسية للطبقة العاملة، مكتبـــة وهبـــة، القاهرة ١٩٨٧.
- ـــــــــــــ: مجتمع التصنيع قضايا معاصرة (١٩٩٨) "السكندرا كولونتاي" محاضرات حول تحرر النساء، ترجمة هنرييـــت عبـــودي، دار الطباعة، بيروت ١٩٨٠.
- عزة صيام: المشكلات الاجتماعية والنقد الاجتماعي، مكتبـــة الحريـــة، القاهرة، ١٩٩٧.
- ف. أ. هايك، الحرية من أجل التقدم، مقال منـــشور في كتـــاب إعـــلام الفلسفة السياسية المعاصرة، انطوني دي كرسبني / كينيت مينوج، ترجمـــة ودراسة د. نصار عبد الله، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩.
- فرج أحمد فرج: علم النفس وقضايا المرأة، المجلة القومية الاجتماعية، المجلد الحادي عشر، سبتمبر، ١٩٧٥.
- كول ح.هـــ: تاريخ الفكر الاشتراكي، الرواد الأوائـــل، وزارة الثقافـــة والإرشاد القومي، بدون تاريخ له.
- لازلوشه زوماني: صياغة العلاقة المتبادلة بين مجتمع الأسرة، ترجمـــة أحمـــد رضا، مجلة العلوم الاجتماعية، اليونسكو، ١٩٩٩.

- م. بير: تاريخ الاشتراكية البريطانية، ترجمة نبيل موسى، سلسلة اخترنا لك.
- مارجريت كول: الاشتراكية الفابية، ترجمة محمد عبد الرازق، مجموعة اخترنا لك، العدد ١٢٥.
- محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦.
- معن خليل: نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الأفاق الجديدة بيروت، ١٩٨٢.
- نينوك جارا باغي: معالجة جديدة لموضوع اشتراك النساء في الاقتصاد، ترجمة أحمد رضا، مقال منشور بالمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو، ديسمبر ١٩٨٤.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Adam Jam Rozik and luis Nocella; The Sociology of Social Problems Cambridge university press. 1998.
- Amitai Etzoni: Modern Organization, Englewood Cliff.s.N.j. (1964).
- Anke, Wessels: Dosplacing Mothers from work and welfare: Black ell Publishing ltd, oxford, u.k. 2003.
- Annabelle Sreberny: Taking stock women's Empowerment ten year's after Billing. International social science journal UNICCO, (2005).
- Bard Morton: The study and modification of intra amilial violence, Dodd Mead Co., (1974)

- Beechey V: Women and Production. Xuhn & Wolpe, London (1987).
- Blumbery, R.I: General Theory of Gender Stratification San Franciso Josey Bass, (1984).
- Brenner j: and Rama, M, Rethinking women's oppression new left Review, 144 Mar/ April (1984).
- Bus Feld D: Skill and the sexual Division of labou, London (1988).
- Chant,s, Women and poverty in urman latin, oxford, London 1992.
- Cock burn, C: Brothers: Male Dominace and Techological change Pluto, London. (1983).
- Coyle, A: Sex and Skill in the Organization The clothing industry in west, London (1982).
- Danish Trade union Movement: Mark Published by Danish Fredration (1970).
- David, K. Valte, R.: Poverty population groth and the inpact of urbanization in the Philip pines mention social science Journal UNICCO. (1994).
- David Popenoe: Sociology, 4ed Prentic-Hall inc, N.J. (1980).
- Davis, C. & Rosser. J: Gendered jobs in the health Service, London, (1989).
- Demetios G. Papademetriou: International Migration in a changing worls international Social science Journal (1985).

- Desaim, Transnational feminis Sociologist of California, 2004.
- Dex, S: Gender and labour Market, Macmillan London. (1987).
- Dovidoff L: Hall. C. Men and Women of the English Middle Class Hutchinson, London (1987).
- Eisenstadt, S,N. Frame work of the great revolution Social structure history and human agency international social science journal H unesco, 1992.
- Elise Boulding: Women and social violence Unesco, vol. xxx, No. 4, (1978).
- Elizabeth Higginbotham & Mary Romero: Women and Work, Sage Publisications international Educational and professional publisher, London (1997).
- Encyclopedia, Lexicon universal Vol 10, (1994).
- Esbjon Eid; The historical Signinficance of the universal Declation international Social Science journal unesco 1998.
- Fellmeth, A, X. Feminism and international low: theory Methodology and substantive vetorn Human Rights Quarterly, 2002.
- Firestone, Shulamith: Dialectic of sex, the case for Feminist Revolution, Norro Co., N.Y. (1970)
- Fine, B. Segmented Labour Market theory Lawrence & Wishart, London (1987).

- Frida c. Khan: Gender Violence and evelopment discourse in Bangladesh international social science journal, unesco. 2005.
- Grahame Thom posn: Interduction: situating Globalization international social Scince journal, unesco (1999).
- Guidry, J. Kennedy M. and Zaldm. Globalization and Social Movement university of Michigan, press, 2000.
- Harold s. Laski, Liberty in the Modern state: Pelican Book, (1937).
- Harper & Brothers Publishers new york, 1950.
- Harry w. Laidler: Social economic Movements: Routledge & Kegan, itd, (1960).
- Hartman, H: un internal labor Markets and gerder Harper & Row (1987).
- Huber, j: Toward the Womens Movement & ahn-hut London, (1982).
- Humphris J. Class Straggle and the Persistence of the Working class Family, Cambridge Journal of economics. Vol, 1, No3. (1999)
- Jeffery L: Edleson & Zvic Eisikovits: Future interventions with Battereed Women and Therir Familis, Sage Publications, international Edubcational and Professional Publishers London (1996).
- John p. pace: The development of human right Law in the united nation its control Monitoring machinery. International

social science journal unesco (168) 1998.

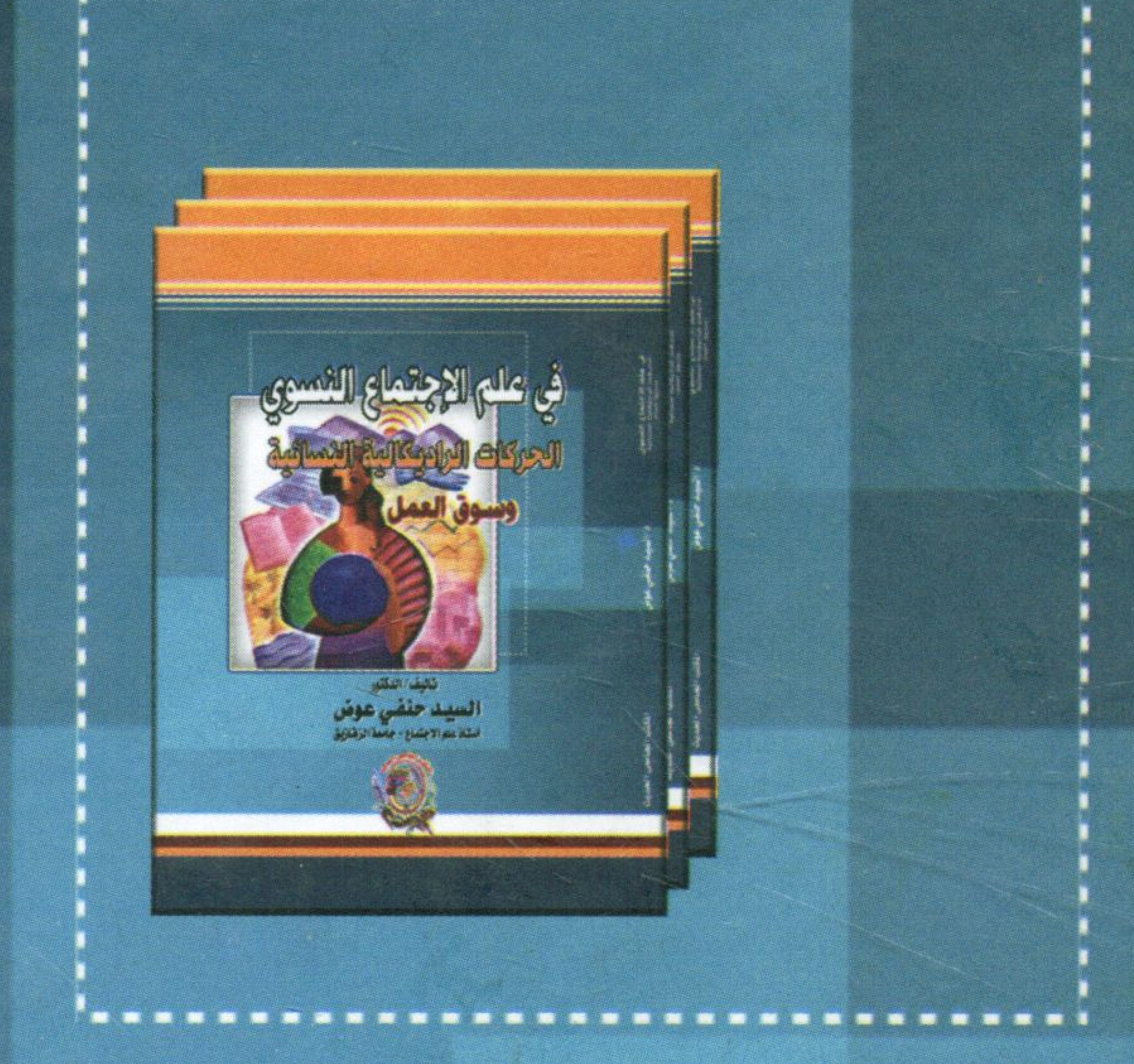
- Joseph A. Schumpeter. Capitalism Socialism and democracy 3 edition Harber & Brothers published. N.Y. (1950).
- Knhght, D & Willmo T.T. H Gender and the Labou Process. Aldrshot, London (1988).
- Laidler, W. Harry: Social – Economic Movements Routledge & Kegan Paul ltd. London (1960).
- Leacock, E: Women's Work Development and Division Labor by Gender, Bergin Publishers (1986).
- Linda L: Lindsey: Qender Roles, A Sociological Perspective, Second Edition Perspective, Prentice Hall Englewood Cliffs. N. H. J (1994).
- Luice Chane: Globalization and Women's Paid Labour in Asia international Social Science Journal, unesco (1999).
- Manish Desai, Transnationalism the face of feminist polices Bos-Beijing, Page Bros. u.k. (2005).
- Mideleton C: Women's Labour and the transition to proindustrial capitalism, Sociological Review. Vol 29-n1. (1989).
- Milkman R: Women's Work and economic crisis. Review of Radical Political Economics. Vol iv, N3 (1972).
- Moen, p. and ya, g Effective work Life Strategies: Working Couples, Work condition gender and life quality, Social Problems, 47, (2000).

- Nadini Azad: Gender and Equity experience of the working women's forum. India: Black well publishers Cowley Rota Oxford (1996).
- Nickie Charles: Gender Divisons and Social Change, Harvester Wheat Sheaf, London (1997).
- OECD: women and Employment, polices for equal opportunity, paris (1980).
- Papanek. H. The eachless Than she need From each more than she can do, New Oxford, (1990).
- Parker, S. R: The Sociology of industry, Allen & un win ltd. (1967).
- Parlman, S: A theany of Labor Movement Jagustus. M. Kelly N. y (1970).
- Pearson, R. The Social is Political Analysis of the Global economy, international feminist journal of politics 6-4, 2005.
- Perkin, J: Anew From of emploemnt. Tavistock London (1983).
- Philipe Perier: Le Play and his follwers: over a century of achievement (ISSJ. 1960).
- Rai, s. Networking across broders: the south asian Research, Net Workon gender law and governance, Global Net Work, 3. (2003).
- Redclift, N: House hold, Gender and subsistence, Black well London (1985).

- Report: of the world commission on culture and development, unesco (1995).
- Reskin, B: Sex segregation in the work place National Academic Press washing ton D.C (1984).
- Richard H Hall: Organizations structure and Processe 2 ed Printic 0 Hall inc. N. J (1977).
- Serim Timur: Charging trends and Major issues in international migration: International social scince journal UNESCO, (2000).
- Shchftez J.s, Gender equity, An Intergreat Theory stability and change New bary park, N.j. (1990).
- Shelia Lewenhak: Women and trade unions, ErnestBenn London (1977).
- Sitanen, J.A: Commentary on theoris of femal wage Labour Cambrige Women's studies groap (1981).
- Simon, Ritajames, Women and Crime, Lan Lexington Mass, N. Y. (1975).
- Smith, A.D, The superession of nationalism, internal journal of comparative, Socilogy Vol. N. 1-2 (1990).
- Stalaker, Workers Without Frontiers. Boulder, co: Lynne Rienner Publishers p. (2000).
- Steinmetz, Suzanne K. & Straus Murray: Violence in the family N. Y. Mead & Company (1974)
- Syliva Walby, Measuring women's progress in Global era,

Published by Black wely oxford, u.k. (2006).

- Sylvia Walby: The declining sc signifacnce or the changing forms of patriarchy, un uwider Helsinki, 6-4. 1992.
- Val R. Lorwin and sarah Boston: Great Britian in women and trade unions in eleven industrlized countries, Temple university press phicadelphia, (1984).
- Valentine, M. Moghadam and Luice Senftova, Measurenes women's empowermernt, international unesco, (2005).
- Valantine M. Moghadan: Women Socities, International Social Science Journal unesco. (1994).
- The New Encyclopedia Britannia Volume 12 (1994).
- Walby, From Private to Public Patrianchy, British History, Basil Black Well Oxford. London (1990).
- Webster. J: World Processing and the Secretial labou Process. Macmillan. London (1986).
- Williams C: Gender Differences, University of California Press, (1989).
- Write B: Women, Work and Technology, University of Nichigan. Press (1987).







ISBN 977- 43-8403-5

المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com

design by : Rehab